وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم --
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علو التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماسترأكاديمي

الشعبة :علوم اقتصادية . التخصص : تحليل اقتصادي و استشراف.

علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة (1990-2015)

من إعداد الطالبة
ماموني صورية

تحت إشراف الأستاذة
هني أمينة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	قدال زين الدين	أستاذ محاضر أ	مستغانم
مقررا	هني أمينة	أستاذ مساعدة أ	مستغانم
مناقشا	بكريتي لخضر	أستاذ محاضر أ	مستغانم

السنة الجامعية 2016-2017

الحمد لِله أولا و أَخرا ،الحمد لله الذي بِفضله تتم الصالحات ،يا رب لك الحمد

ملئ السّماوات و الأرض و ملئ كلّ شيء يا ربّنا لك الحمد كما ينبغي

لجلال وجهك و عظيم سلطانك...

بعد حمد اللِه تعالى و الثَناء عليه بما هو أهله ،واعترافا بالفضل لأهله

نتقدم بالشكر الجزيل إلى من أمد لنا يد المساعدة ولو بكلمة طيبة لإنجاز هذا العمل

المتواضع، إلى الّذي نكن له كلّ التقدير والاحترام الأستاذةالمشرف ""

الذي لم يبخل علينا بمساعدته ونصائحه القيمة رغم انشغالاته الإدارية .

و الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث منذ اللحظة الأولى حتى خرج بهذا الحال،

حيث لم يدّخر جهدا في نصحنا و توجيهنا و إرشادنا

حتى استوى الزرع على سوقه.

تحية خاصة الأساتذة و طلبة قسم سنة ثانية ماستر علوم اقتصادية ،تخصص تحليل اقتصادي و استشراف

والى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ممن أفادونا بمعلومة،بمرجع،بملاحظة أو بكلمة طيبة.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز ما أملك التي حبها غمرني بلا حدود والتي ارضعتني الحب والحنان الى بسمة الحياة وسر الوجود الى التي قال فيها الرسول" صلى الله عليه وسلم :

"أمك ثم أمك ثم أمك" أمـــي حفضها الله .

إلى من فتح لي درب العلم وأنار لي طريقه ،إلى الذي رعاني ولم يبخل عليا يوما بعطائه إليك يا أعز أب أبـــي الغاليرحمه الله

إلى اخوتي الأعزاءو أخواتي

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي إلى من تحلوا بالإيخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي ،إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت . إلى من كانوا معي ومهدوا الطريق أمامي للوصول إلى ذروة العلم إلى رفيقاتي دربي إلى صاحبات القلوب الطيبة والنوايا الصادقة : حـــبيبات قلبي : سارة،تازيا،كريمة ،اكرام ،امينة،عبد الله،وداد،نسيمة.

إلى الأصدقاء الذين ساعدوني في تحطيم الشوك لأصـــل إلى الـــزهـــر.

كلمة الشكر

اهداء

الفهـــــرس

مقدمة عامة 1

الفصل الاول:نظريات و نماذج النمو الاقتصادي

تمهيد 7

المبحث الاول:عموميات حول النمو الاقتصادي 8

المطلب الاول:مفاهيم حول النمو الاقتصادي 8

المطلب الثاني:عوامل النمو الاقتصادي 9

المطلب الثالث:أهمية وأسباب النمو الاقتصادي 11

المبحث الثاني:نظريات النمو الاقتصادي 12

المطلب الأول : النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي 12

المطلب الثاني:النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي 16

المطلب الثالث:النظريات المعاصرة للنمو الاقتصادي 21

المبحث الثالث:نماذج النمو الاقتصادي 22

المطلب الاول:النموذج الكينزي للنمو 22

المطلب الثاني:نموذجsolow-swan 28

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي 35

الفصل الثاني:علاقة تطور النظام المالي بالنمو الاقتصادي

تمهيد

40

المبحث الاول:ماهية النظام المالي و دوره في الاقتصاد **41**

المطلب الاول:مفهوم و عناصر النظام المالي **41**

المطلب الثاني:انواع التمويل عبر النظام المالي **46**

المطلب الثالث:دور النظام المالي في الاقتصاد **47**

المبحث الثاني:التطور المالي **49**

المطلب الاول:مفهوم التطور المالي 49

المطلب الثاني:معايير قياس التطور المالي

50

المطلب الثالث:محددات التطور المالي **52**

المبحث الثالث:دراسة السابقة حول العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي

54

المطلب الاول:فروض العلاقة بين الطور المالي و النمو الاقتصادي

54

المطلب الثاني :الدراسة السابقة حول تأثير التطور المالي و النمو الاقتصادي 57

المطلب الثالث:الدراسة السابقةحول القنوات التي يمر منها التأثير التطو المالي و النمو الاقتصادي 60

الفصل الثالث:دراسة قياسية حول علاقة تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر خلال الفترة1990- 2015

تمهيد **63**

المبحث الاول:واقع النمو الاقتصادي و الجهاز المصرفي في الجزائر **64**

المطلب الاول :الوضع الاقتصاد الجزائري 64

المطلب الثاني:واقع الجهاز المصرفي في الجزائر 71

المطلب الثالث:مساهمة الجهاز المصرفي و المالي في الاقتصاد الجزائري **80**

المبحث الثاني:تقديم النموذج و دراسة إحصائيات المتغيرات **81**

المطلب الاول:تقديم النموذج
81

المطلب الثاني: احصائيات متغيرات النموذج التابع 83

المطلب الثالث:احصائيات متغيرات النموذج المستقل 84

المبحث الثالث:الدراسة القياسية للنموذج 85

المطلب الاول:تقدير النموذج
85

المطلب الثاني:التحليل الاحصائي و الاقتصادي
86

المطلب الثالث:التحليل القياسي 89

خاتمة عامة 92

قائمة المراجع و الملاحق

قائمة الاشكال و الجداول

يعتبر النمو الاقتصادي من المواضيع المهمة و الحيوية في الاقتصاد لأنه يعطي الاتجاه و المسار للاقتصاد الوطني ، يتصف بأنه الحصيلة عملية معقدة و متشابكة تتضافر لإنجاحها عوامل اقتصادية و اجتماعية سياسية و مؤسسية و تعيقها عقبات داخلية و خارجية تعمل مختلف الدول على تخطيها و تجاوزها لهذا تحرص معظم دول بما فيه الجزائر عل تشغيل جميع الموارد الاقتصادية المتاحة و بكفاءة عالية من أجل تعظيم النمو الاقتصادي و استمرار هـ من اجل انعكاسه بالإيجاب على أداء الاقتصادي و معدل الرفاه الاقتصادي .

إن هذا الموضوع يتناوله العديد من الاقتصاديين و تفسير حدوثه و معرفة محدداته و من بينها تلك التي تشير بالدور الهام و المتنامي للنظام المالي في تحقيق وتيرة النمو الاقتصادي . و لقد عالجت العديد من الدراسات النظرية التطبيقية العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي حيث ذهبت اغلبه إلى تحديد طبعة ثم اتجاه العلاقة بين الظاهرتين . إن وجود نظام مالي متطور وفعال هو أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي. فمن خلال عملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وبين المقرضين والمقترضين، يشجع النظام المالي الادخار والاستثمار، ويحث أيضاً على التوجيه الأمثل للأموال المتوفرة للاستثمار. علاوة على ذلك، فإنه يقدم مجموعة من الخدمات المالية الأخرى مثل تحويل الأموال، والضمانات، وإدارة المخاطر، والتخطيط المالي، وإدارة الاستثمار، والخدمات الاستشارية، التي أصبح المجتمع بحاجة متزايدة لها في العصر الحالي و كنتيجة لرفع القيود وإزالة المعوقات في عدد كبير من الاقتصاديات وخاصة النامية منها.

و إن الهدف من إقامة نظام مالي فعال هو ضمان توفير الموارد وتخصيصها على قطاعات الاقتصاد الوطني لضمان أعلى معدل للنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويستجيب للتغيرات .ولقد شهدت السنوات الأخيرة تغيرات كثيرة وتطورات تكنولوجية وابتكارات مالية ضخمة و متسارعة ومع هذا التطور المتسارع وضرورة الاستجابة و بكفاءة لها تبرز أهمية التقييم والرقابة على التطور المالي لتقليل مخاطر الفشل المالي والمحافظة على أمان النظام المصرفي واستقراره من أجل ضمان تميل فعال و دائم للنمو الاقتصادي. و الجزائر حكبم انتمائها إلى مجموعة البلدان النامية لم تخرج عن القاعدة .

تحاول هذه المذكرة دراسة العلاقة الموجودة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر و على ذلك فإننا نطرح السؤال الآتي:

الاشكالية:

كيف يؤثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

انطلاقا من السؤال الرئيسي حددنا مجموعة من الاسئلة الفرعية التالية:

الاسئلة الفرعية

-ما المقصود بالنمو الاقتصادي ،و ماهي أهم النظريات المفسرة فيه ؟

-كيف يمكن تقييم اداء النظام المالي، و ما طبيعة علاقة التطور النظام المالي بالنمو الاقتصادي؟

- ما مدى مساهمة الجهاز المصرفي في الاقتصاد الجزائري ؟

وبهدف الإجابة على مختلف التساؤلات السابقة و كذلك توضيحها ، نقوم فيما يلي بطرح جملة من الفرضيات التي نعتبرها أساسية .

الفرضيات

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية بالإضافة إلى فرضية أخرى ، فالفرضية الأساسية هي:

يؤثر تطور النظام المالي ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر

أما الفرضيات الأخرى :

1-يتم تحليل أداء الأنظمة المالية من خلال قياس تطور الأسواق المالية و القطاع المصرفي و ذلك بالاعتماد على جملة من المؤشرات .

2-إن الجهاز المصرفي الجزائري ما يمتلكه من قوة في النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات المصرفية يساهم كوسيط بين أصحاب العجز و أصحاب الفائض لتنشيط برامج الخصخصة و الدفع بالنمو الاقتصادي.

أهمية الموضوع

ترجع أهمية الدراسة الى سعي هذه الأخيرة لفهم أفضل للدور الذي يمكن أن تلعبه القطاعات المالية في دفع النمو الاقتصادي و السبب في تحسين القطاع المالي لتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي و تكمن في إبراز التداخل بين النظام المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر.

-الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي.

أهداف الموضوع

-الوقوف عند أهم النظريات النمو الاقتصادي.

-دور النظام المالي في الاقتصاد.

-أهم الدراسات السابقة حول العلاقة بين التطو المالي و النمو الاقتصادي.

-تحديد مدى و قوة اتجاه العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي .

- معرفة واقع النمو الاقتصادي و الجهاز المصرفي في الجزائر.

-استكشاف التجريبي القياسي للعلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي.

حدود الدراسة:

و التي تتمثل فيما يلي :

الاطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.

الاطار الزماني: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين(1990-2015) نظرا لكونه الفترة التي طبقت خلالها الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط الاقتصاد.

منهجية الدراسة:

تشمل الدراسة بصفة عامة عل شقين أحدهما نظري و الاخر تطبيقي، و قد ارتطزنا على المنهجين التاليين:

المنهج الوصفي: سيعتمد عليه في الاطار النظري للدراسة و ذلك من خلال عرض مختلف النظريات و النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي و معرفة أهم الدراسات السابقة للتطور المالي و النمو الاقتصادي و مدى معرفة واقع الجهاز المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر.

المنهج التحليلي: سوف يعتمد عليه في الدراسة التطبيقية من خلال استخدام أدوات التحليل الاقتصادي و القياسي لقياس أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الدراسات السابقة

دراسةArestis et al 2001

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة تتكون من الولايات المتحدة، انجلترا ،فرنسا،اليابان و ألمانيا خلال الفترة 1968-1998باستعمال المؤشرات التالية:

-الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ممثل للنمو الاقتصادي، رسملة البورصة إلى الناتج المحلي الاجمالي ، قروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي
-توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
-الأسواق المالية تساهم ايجابيا في النمو الاقتصادي في كل من ألمانيا ، اليابان و فرنسا ، ولكن يبقى الدور الأكبر للبنوك.
في الولايات المتحدة و انجلترا ، العلاقة بين التمويل و النمو ضعيفة ، و اتجاه السببية يكون النمو إلى التطور.

دراسة:(2011) Rousseau and wachtel :توصلت الدراسة الى نتائج أن التأثير العمق المالي على النمو خلال الفترة 1960-1989، يختلف عن التأثير في الفترات الحالية عن الفترات السابقة وهذا راجع الى عدة عوامل من أهمها الأزمات المالية والبنكية في السنوات الحديثة و التي ساهمت في تهميش الدور الايجابي للنظام المالي.

هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث و الإجابة عن الإشكالية الرئيسية قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول حاولنا الإلمام بجل جوانب البحث و الحرص على الحفاظ على الترابط و التسلسل بين الأفكار فجاءت خطة البحث كالآتي:

الفصل الأول: يتمحور الفصل الأول حول نظريا و نماذج النمو الاقتصادي ، إذ تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ، حيث ركزنا في المبحث الأول على عموميات النمو الاقتصادي بما فيها من مفاهيم و اهم العوامل المتحكمة فيه و أهمية و أسباب النمو الاقتصادي أما المبحث الثاني ركزنا نظريات المفسرة للنمو الاقتصادي بما فيها نظريات التقليدية و الحديثة و المعاصرة و المبحث الثالث تناولنا نماذج النمو الاقتصادي

الفصل الثاني: يتمثل مضمون هذا الفصل بتسليط الضوء على علاقة تطور النظام المالي بالنمو الاقتصادي حيث أن المبحث الأول يتناول ماهية النظام المالي و أنواع تمويله بما فيها من مفهوم و عناصر النظام المالي و أنواع التمويل و دور النظام المالي في الاقتصاد أما المبحث الثاني فتكلمنا عن التطور المالي بما فيها من تعريف و شرحنا لأهم المؤشرات التي يعتمد عليها لقياس التطور المالي أهم العوامل المساعدة عل تطور النظام المالي آما المبحث الثالث حاولنا الوصول إلى أهم الدراسات السابقة حول العلاقة بين التطور المالي و النمو

الاقتصادي و معرفة فروض العلاقة بينهما و أهم الدراسات السابقة حول القنوات التي يمر بهما التطور المالي و النمو الاقتصادي .

الفصل الثالث : يعتبر هذا الفصل جوهر البحث حيث تم من خلاله دراسة قياسية تحليلية حول العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر ركزنا في المبحث الأول على واقع النمو الاقتصادي أي الوضع الاقتصادي و واقع الجهاز المالي في الجزائر أما المبحث الثاني فتم من خلاله تقديم النموذج و إحصائيات متغيرات النموذج بما فيها متغيرات التطور المالي و النمو الاقتصادي أما المبحث الثالث فتناولنا دراسة قياسية و اقتصادية و إحصائية للنموذج من خلال افيوس باختبار وجود علاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر.

تمهيد:

يحتل موضوع النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي، حيث أن معظم دراسات النظرية الاقتصادية، تاريخ الفكر الاقتصادي و تاريخ الوقائع الاقتصادية ،ترجع الأصول الأولى لنمو الاقتصادي إلى الثورة الصناعية ، إن من أهم الأهداف التي تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تحقيقها بكل الوسائل المتاحة لها هو تحسين و الرفع من معدل المستوى المعيشي لأفرادها و زيادة رفاهيتهم ، و الذي يتم في إطار تحسين الأداء الاقتصادي لهذه المجتمعات عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، و تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، بالنسبة لبعض الاقتصاديين فإن مفهوم النمو الاقتصادي يعني زيادة الناتج الوطني مع إمكانية تحقيق زيادة في مستوى الدخل الفردي و من ثم تحسين مستوى معيشة الأفراد ، و من منظور اقتصاديين آخرين فإن مفهوم النمو الاقتصادي يضم عدة أوجه تقيس توسع الآلة الإنتاجية وإدراج التقدم التقني. هذه الأوجه العديدة لمفهوم النمو الاقتصادي قادت إلى نتيجة مفادها عدم وجود رقم وحيد أو مؤشر إحصائي حتى وإن لم يكن محددا بدقة بإمكانه التعبير عن كافة العناصر التي تشترك في النمو الاقتصادي.

-إن التركيز على النمو طويل الأجل و معرفة مصادره من أكثر الموضوعات التي أثار حولها الجدل لمدى فترات زمنية ، حيث أنه لاقى اهتماما واسعا من قبل الاقتصاديين و نلاحظ ان نظريات النمو المختلفة السائدة حاليا مرتبطة بشكل كبير بالنظريات الكلاسيكية الحديثة و لذلك سوف نركز على هذه النظريات ابتداء من النظرية الكلاسيكية وصولا غلى نماذج النمو النيوكلاسيكية و التحدث عن أهم المبادئ دون التوسع لأن هذه النظريات تعتبر منبع الأفكار التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي وصولا إلى نماذج النمو الداخلي ل AK، على أية حال سوف نتناول في هذا الفصل تتبع تاريخ نظرية النمو الاقتصادي و فق ما ورد في أدبيات المدارس الاقتصادية الكبرى، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي :

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني:نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث:نماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الأول:عموميات حول النمو الاقتصادي

سنحاول في هذا المبحث إعطاء مختلف المفاهيم للنمو الاقتصادي اعطاء مفهوم شامل ،و إبراز أهم العوامل المتحكمة فيه و أهمية النمو الاقتصادي و أسباب حدوثه.

المطلب الأول:مفاهيم حول النمو الاقتصادي

-يعرف النمو الاقتصادي بتعريفات متعددة ، وهي وإن كانت قد اتفقت في الإطار العام، إلا أنها اختلفت فيما بين بعضها البعض من حيث زاوية رؤية كل منها النمو الاقتصادي.

سنعرض مجموعة من التعاريف لبعض الكتاب الاقتصاديين البارزين في مجال دراسة النمو و التنمية الاقتصادية على النحو التالي:

-"يعرف النمو الاقتصادي بأنه التغيير في الأوضاع القائمة و التي لا تكون متخلفة و يرى أنه ما هو تغيير في حجم النشاط الاقتصادي القومي"[1].

-يعرف صلاح الدين نامق مجموعة من التعاريف التالية للنمو الاقتصادي:[2]

-هو عملية التفاعل القوي الذي يحدث في بيئة معينة في فترة زمنية معينة و في ظروف البيئة المحيطة بها (الإنسان و رأس المال و مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية الأخرى) و ستؤدي هذه التغيرات إلى زيادة في الناتج القومي الوطني, الذي يعتبر في الحد ذاته تغير طويل الأمد.

-هو عملية اقتصادية تأخذ في الاعتبار الزيادة تطرأ على الدخل القومي (الوطني) الحقيقي و التغيرات الخاصة التي تصاحب هذه الزيادة في الرفاهية الاقتصادية أو الاجتماعية

-ويعرف أنه" حدوث زيادة إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[3] .

- و يمكن تعريفه " بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين , وأيضا هو الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[4]

[1] د اسماعيل محمد بن قانة-اقتصاد التنمية-دار أسامة للنشر و التوزيع-الطبعة - 2012-ص ص9,10

[2] د صلاح الدين نامق-"نظريات النمو الاقتصادي"-دار المعارف-القاهرة- 1975-ص ص1-8.

[3] د محمد عبد العزيز عجمية-إيمان عطية ناصف –التنمية الاقتصادية(دراسات نظرية و تطبيقية)-جامعة الاسكندرية- 2000-ص51.

[4] د أشواق بن قدور-تطور النظام و النمو الاقتصادي-دار الراية للنشر و التوزيع-الطبعة الاولى- 2013-ص63.

-هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في الدخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي و هو بالتالي يخفف من عبئ الموارد و يولد الزيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية [1].

-و يعرف كذلك بأنه هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن و متوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية [2]:

متوسط الدخل الفردي=الدخل الكلي/عدد السكان.

وما يجب التأكيد عليه أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي و ليس في شكله النقدي .

-عرف د .عمر صخر في كتابه التحليل الاقتصادي الكلي يعرف النمو الاقتصادي يحقق عن طريق زيادة قدرت الوطن على إنتاج البضائع و الخدمات وكلما كان معدل نمو اقتصاد الوطن اكبر من معدل نمو السكان كان أفضل لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد[3]

تعريف شامل للنمو الاقتصادي:

-يعرف النمو الاقتصادي على انه عملية هادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم ولفترة طويلة من الزمن .

المطلب الثاني:عوامل النمو الاقتصادي

-يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية , فهو الوسيلة الرئيسية لازدياد حصة الفرد من الناتج تحسين مستوى المعيشة في كل المجتمع لهذا تهتم دراسات بعملية النمو الاقتصادي و تسعى إلى قياس معدلاته في السنوات المختلفة كما تسعى إلى تحديد عوامل و كيفية التأثير فيها , و من بين هذه العوامل توجد ثلاثة مكونات أساسية و هي :

***تراكم رأس المال :** ينتج التراكم الرأس المالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره,حتى نريد نمو الدخل الناتج في المستقبل فالمصانع و الآلات تزيد من رصيد رأس مال لدولة , و بالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات لإنتاج و تستكمل الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البنية التحتية

[1] د محمد ناجي حسن خليفة-"النمو الاقتصادي-النظرية و المفهوم"-دار القاهرة للنشر - 2001-ص07.
[2] د عبد القادر محمد د عبد القادر عطية –" اتجاهات حديثة في التنمية"-الدار الجامعية –الاسكندرية- طبعة 2002/2003-ص07.
[3] د صخري عمر- التحليل الاقتصاد الكلي-ديوان مطبوعات الجامعية-الجزائر- 1999-ص12.

الاقتصادية و الاجتماعية و التي من شأنها أن تكمل و تسهل الأنشطة الاقتصادية كما أن الاستثمار في الموارد البشرية يمكن أن يؤدي إلى تحسين نوعية هذه الموارد و بالتالي يكون له أثر على حجم الإنتاج الأمثل.[1]

***النمو السكاني:** يعتبر النمو السكاني أي الزيادة النهائية في القوة العاملة عاملا موجبا في حدث النمو الاقتصادي ,فزيادة قوى العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين هذا من ناحية, ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة الاستهلاك و بالتالي زيادة حجم الأسواق المحلية ,و مع ذلك هناك خلاف فيما إذا كان النمو السكاني له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي .

***التقدم التقني:** إن البحث عن أسباب النمو تعود إلى تقدم التقني المرتبط بالتكنولوجيا, يمكن تعريف هذا الأخير على أنه إنتاج مجموعة من المتغيرات الإبداعية و الاختراعية التي تحسن الظروف الاقتصادية بشكل عام , و نستطيع جمع هذه المتغيرات تحت تسمية " اقتصاديات المعارف".

يتمثل التقدم التقني في المتغيرات ذات طابع تكنولوجي لطرق الإنتاج و طبيعة السلع المنجزة التي تسمح إما حل مشاكل الاختناقات و الصعوبات التي تحد من الإنتاج,إما إنتاج سلع جديدة من نوعية أحسن ,وهو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي ,فهو يفرض تغيرا في معاملات الإنتاج بشكل يحسن و يطور النظام الاقتصادي.

يعد التقدم التقني مؤثرا في النمو الاقتصادي

-تحسين نوعية اليد العاملة (التدريب).

-تحسين نوعية رأس المال.

-تحسين هياكل الإنتاج.

و حسب" J.Lecaillon" :"التعريف الأولي الذي نعطيه لهذا العامل هو كونه يسمح برفع الإنتاج الكلي، مع بقاء عنصر العمل ورأس المال ثابتين.أما التعريف التالي هو كون العامل التقني يرفع من الناتج الكلي عبر الزمن بقيمة رأس المال K و العمل L المعطيان.مما سبق فان هذا العامل يؤدي إلى تغيير مستمر لدالة الإنتاج".[2]

[1] د عبد القادر علي –التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي-مجلة جسر التنمية-العدد 76-2001-معهد التخطيط العربي –الكويت-ص3.
[2] - J.Lecaillon," Analyse macro-économique", Ed Cujas, Paris, 1986, P.67.

المطلب الثالث:أهمية وأسباب النمو الاقتصادية

-أهمية النمو[1]

-النمو الاقتصادي هو المحرك يعمل على زيادة مستوى المعيشة و يوفر لنا الزيادة في السلع و الخدمات وفرص العمل الإضافية و عادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة و دخل الفرد و الزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية ,و الاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية و المستقبلية على المستوى المحلي و العالمي.

-النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية و بالتالي فرص أفضل من الخدمات و القضاء على الفقر و التلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك و الاستثمار والإنتاج.

-و تكمن أهمية أيضا كونه كقاعدة غير مبالغ فيها لتحسن درجة الرفاهية الاقتصادية و هذا ما تؤكده الدراسات التجريبية في هذا الميدان, حتى أنه في دولة صغيرة يوجد اختلاف في معدلات النمو بالنسبة للدخل الفردي, واستمرار هذه الوضعية يؤدي في المدى الطويل إلى فوارق نسبية كبيرة في مستويات المعيشة بين الدول,حيث لا يوجد تفسير لهذا الواقع أفضل من التأثيرات على مستويات المعيشة للنمو في الخبرة و التجربة.

وأكد كل من دافيد رومار" D.Romer" سنة 1996 وبارو" BARRO" سالا مارتين" Sala-Martin" سنة 2003,وكذلك منكيو" Mankiw"على أهمية النمو في المدى الطويل,حيث يقول " D.ROMER" أن الرفاهية المتضمنة للنمو الاقتصادي في المدى الطويل هي أرض خصبة لأي تأثيرات ممكنة للتدفقات في المدى القصير"يؤكد كل من BARRO و Sala-Martin, أن إذا يمكننا التعرف على خيارات السياسة العامة للحكومة, حتى الصغير منها التي تؤثر على المدى الطويل بمعدل النمو ,فإننا يمكن أن تسهم في المزيد من التحسينات في مستويات المعيشة كما أن النمو الاقتصادي هو الجزء من الاقتصاد الكلي العالمي.

-أسباب النمو الاقتصادي[2]

يوجد أربعة عناصر استراتيجة للنمو تقترن بالقدرة الطبيعية لنمو الاقتصاد و هي:

-نوعية و كمية المصادر الطبيعية ،نوعية وكمية الموارد البشرية،عرض و مخزون السلع الرأسمالية، التكنولوجيا.

[1] د محمد ناجي حسن خليفة –مرجع سبق ذكره-ص10.
[2] د محمد ناجي حسن خليفة-مرجع سبق ذكره-ص ص11-12.

وهذه العناصر الأربعة تعتبر مقومات الأساسية الطبيعة لزيادة الإنتاج و التي تعطي الاقتصاد القدرة على تحقيقي نمو ناتج الحقيقي,ولكن القدرة على النمو و التحقيق الفعلي له يتوقف على عناصر إضافية أخرى منها التوسع في عرض الموارد مع الزيادة و النمو في مستويات النفاق الكلي و التخصيص الأمثل للموارد و الذي يتحقق ليس فقط عن طريق التوظيف الكامل بل أيضا الإنتاجية الكاملة لهذه الموارد.

المبحث الثاني:نظريات النمو الاقتصادي:

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين الاقتصاديين و لفترات طويلة, ورغم تفاوت التركيز عليه فترة و أخرى ,إلا أنه بقي في صلب اهتمام النظريات الاقتصادية,و الملاحظ هو عودة الموضوع بقوة منذ التسعينات مع ظهور نظريات النمو المعاصرة, ويهدف هذا الجزء من الدراسة إلى استعراض نظريات النمو الاقتصادي ولقد تم على آتي:

المطلب الأول:النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي

تستند هذه النظرية على القول بوجود نظرية واحدة للاقتصاد هي النظرية التقليدية و التي تتكون من عدد من النظريات البسيطة و لكنها ذات قوة تفسيرية عالية, قابلة للتطبيق في كل مكان و زمان.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى البناء النظري التقليدي للنمو الاقتصادي قد استند على مجموعة من الأفكار الأساسية للمفكرين الكلاسيك أمثال"A.smith" و "D.Rikardo" و "R.Malthus".

1.نظرية A. Smith:[1]

يعتبر A.smith (1723-1790) من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك , لقد كان لكتاب آدم سميث دراسة في طبيعة و مسببات ثروات الأمم و الذي صدر لأول مرة عام 1776, فكان مهتما أساسا بمشكلة النمو و التنمية الاقتصادية حيث كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي"،و يرى آدم سميث أن تقسيم العمل Division of labour هو الأساس لرفع الإنتاجية, فتخصص العمال في أنشطة معينة بدلا من القيام بأعمال إنتاجية متعددة يجعلهم في وضع يستطيعون فيه إنتاج كمية كبيرة و بمجهود مبذول و ذلك باستخدام معدات و الآلات المتخصصة.

ويؤكد Smith أن الادخارات عامل مهم في تراكم رأس المال و أن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي و لهذا فإنه يؤكد على أهمية الادخارات و تراكم رأس المال, وأن نموذج Smith لتنمية يحرك رأس المال المولد من الأرباح الناجمة عن النشاط الصناعي, وأن الاستثمار يعتمد على معدل الربح فإذا انخفض معدل الربح

[1] د محمد عبد العزيز عجمية-د محمد علي الليثى-التنمية الاقتصادية (مفهومها-نظرياتها-سياستها)-دار الجامعية الإسكندرية- 2003-مصر-ص69.

ينخفض الاستثمار, وافترض أن كل الادخار يتم استثماره و لهذا لا يمكن الحصول تراكم رأسمالي و تنمية دون وجود الادخارات[1].

الشكل رقم (1.1.) :حلقة تقسيم العمل والنمو الاقتصادي

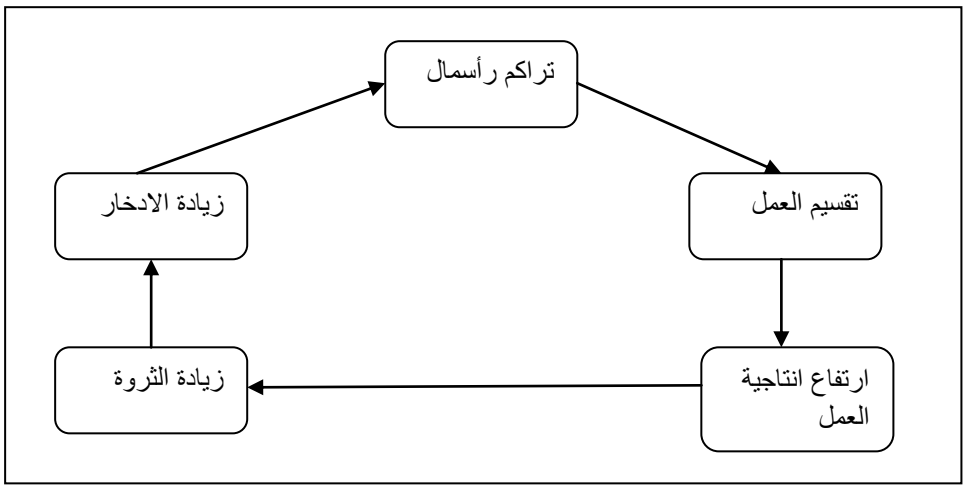

المصدر: احمد ابراهيم منصور 2007 "عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية ": رؤية إسلامية مقارنة، سلسلة أطروحات الدكتوراه 66 الطبعة الأولى، نشر و التوزيع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 297

-ويؤكد آدم سميث حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي من أجل تقسيم العمل و من ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل و أيضا التراكم الرأسمالي يوقف على رعية الأفراد في الادخار بدلا من الاستهلاك على دخولهم .و بالإضافة إلى التراكم الرأسمال فانه يوجد قدر أخر على تقسيم العمل و هو حجم السوق لإمكانية التسويق و زيادة المبادلات و توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع و أيضا باتساع واسع أمام السلع الأوروبية قد فتح أفاق جديدة للقيام بتقسيم جديد للعمل.

2.**نظرية David Ricardo**:

اعتبر Ricardo الزراعة أهم القطاعات الاقتصاد لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان ،و هي تتميز بتناقص الغلة ،ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود و الثبات ،كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم و المحدد لطبيعته النمو الاقتصادي ،حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال و مستلزمات العمل و دفعهم لأجور العمال ،و هم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه ،و هو ما يضمن تحقيق النمو ،أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور ، حيث يزيد السكان بارتفاع الأجور ،فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى

[1] د مدحت القريشي- نظريات وسياسات و موضوعات- دار وائل للنشر –الأردن- الطبعة الأولى –ص ص 56-58.

حد الكفاف . و أما ملاك الأراضي فتنمو مداخليهم كلما حدثت ندرة الأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا اكبر مما كانت متوفرة بكثرة[1] .

بالنسبة ل" Adam Smith" و " David Ricardo" يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي,اجتماعي (ينمو داخليا),و الذي يحكمه معدل تراكم رأس المال ,الذي يتسارع كما كانت الأجور الحقيقية عالية , أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال[2] .

-إن الربع و الربح يشكلان الإيراد الصافي و الذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأس مالي ،و النمو لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي .لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول الحصص النسبية للمجموعات الثلاث ، الأمر الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو . إضافة إلى أن زيادة السكان تؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية لان هذه الزيادة في السكان تؤدي إلى ظهور قانون ، الغلة المتناقصة ونشوء الربع و زيادته ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي و ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الأمر الذي يشجع المطالبة بزيادة الأجور النقدية ، و يتم هذا على حساب الأرباح كحصة نسبية من الدخل ، و هكذا فان حصة الأرباح تنخفض مقابل زيادة حصة الربع و الأجور في الدخل ،الأمر الذي يؤدي إلى انتهاء تراكم رأس المال ،و ا ناي شيء يخفض تراكم رأس المال يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي[3] .

3.نظرية " R.Malthus": كان ل "توماس مالتوس"أرائه المشهورة في النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية ,الذي وضع نظريته السكانية والتي تنص على:

-عدد السكان يتزايد وفق متتالية هندسية ,بينما تتزايد الموارد الغذائي على أقصى تقدير وفق متتالية حسابية وهذا يؤدي بدوره للضغط على الموارد باستمرار إذا لم تحدد الزيادة السكانية [4] ، إذن العنصرين المتتالية الهندسية السكانية و المتتالية الحسابية الغذائية يمثلان القلب النابض لنظرية مالتوس [5] ،و تتخلص فكرة مالتوس في الزيادة السكانية التي يترتب عنها ارتفاع منحنى عرض العمل ,مما يعني خفض في الأجور,وهكذا يصل إلى مستوى الإجرائي حد الكفاف,وهذا المستوى الأخير من الأجر يعد محفزا للمنتجين على استثمار المزيد من أموالهم وبذلك يزيد من معدلات النمو الاقتصادي و يمكن تصور هذه العلاقات من خلال الشكل التالي:

[1] د مدحت القريشي-مرجع سبق ذكره-ص ص 56-57.
[2] د صالح تركي القريشي-"علم اقتصاد والتنمية"-إثراء للنشر والتوزيع-الأردن –الطبعة الأولى-ص ص 79-81.
[3] د مدحت القريشي-مرجع سبق ذكره-ص59.
[4] د مدحت القريشي-مرجع سبق ذكره-ص60
[5] لزهر طافر-"النظرية السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع "-مجلة الباحث الاجتماعي-جامعة قسنطينة- 2010-العدد10-ص71.

الشكل(2.1) :العلاقات بين عناصر النمو الاقتصادي في فكر مالتوس

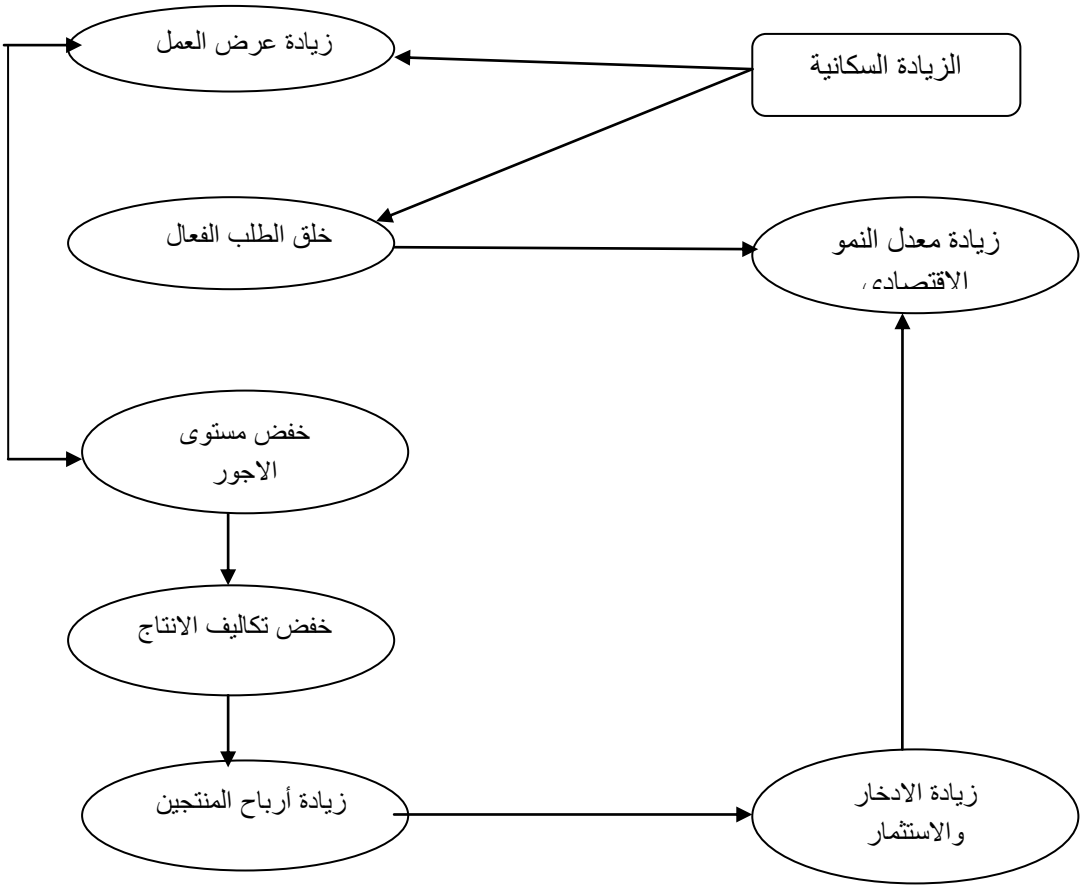

T.Malthus.Essai sur le pricipe de laproduction .Edition.seghers .1999.p67

-4.نظرية كارل ماركس(Karl Marx) :

كان كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية , وأن معدل الربح على الرأس المال سوف ينخفض مع النمو الاقتصادي , فبينما يرى ادم سميث بأن انخفاض معدل الربح يعود إلى المنافسة فيما بين الرأسماليين فان ريكاردو يرى بأن مثل هذا الانخفاض يعود إلى تناقص العوائد للأرض و أن الأرباح تعتصر من قبل الريع و الأجور ,الأمر الذي يقود إلى حالة ثبات أما ماركس يؤكد على أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد , و أن النهاية لا تأتي بسبب حالة ثبات بل سبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج (overproduction) والاضطراب الاجتماعي .

ويرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى المستوى الكفاف(رأي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس وأن فائض القيمة (swplusvalue) الذي يخلقه العامل ,يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل ,و مع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإذا حصة رأس المال

الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح (إلا إذا ارتفع فائض القيمة), ولم يرى ماركس أية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل(labour surplus) ليدفع الأجور للأسفل [1].

- ووضع K .Marx(1818_1883) تحليلا مبسطا لظاهرتي النمو والتنمية الاقتصادية معتمدا في تفسيره على نظريته الشهيرة "نظرية التفسير المادي أو الاقتصادي التاريخي " الذي يرى أن الظروف الإنتاج و ظروف(علاقات) التبادل اللتان تكونان موجودتان في المجتمع و تطور التاريخي الإنساني والطبقات الاجتماعية الموجودة بهذا المجتمع ,وعلى هذا الأساس وطبقا ل" K.marx"فإذا أريد القيام بإجراء تقييم دقيق لعمليات لنمو الاقتصادي واحتمال نجاحها فذلك يقتضي تحليل النمو في إطار التفسير المادي للتاريخ هذا و النظام الاجتماعي (k.marx)هو "النظام الرأسمالي وفي رأيه فإن هذا النظام يحتوي على كل أنواع التناقضات الداخلية و التي تحول دون تحقيق عملية النمو ناجحة بل وتجعل عملية النمو في الحد ذاتها مستحيلة ,فهذه التناقضات تعمل على طي النظام الرأسمالي ليحل محله "النظام الاشتراكي(تعرف هذه النظرية ب"نظرية التطور الديالكتيكي")وعلى ضوء ما سبق ,يمكن صياغة التسلسل الفكري للتحليل الماركسي في النقاط التالية :

- يستخدم الرأسمالي هذا الفائض في تركيم رأسماليه, و الأخير في زيادة استثماراته في الآلات والمعدات الأحدث, فيؤدي هذا بدوره إلى زيادة حجم إنتاجه و تمكينه من تحقيق الوفورات الاقتصادية للحجم و بالتالي من البيع أسعار أكثر انخفاضا (تنافسية) مما يمكن أن تبيع به المشروعات(الرأسماليون) الصغيرة الأخرى,مما يظهر الأخيرة إلى الخروج من السوق الذي سينفرد به عندئذ كبار المنتجين (الرأسماليين)في صورة من صور الاحتكار, وبذلك يتحول أصحاب هذه المشروعات (بما فيها من عمال) من منتجين وتجار إلى مجرد العمال المتعطلين أصلا (بسبب إحلالهم بالآلات والمعدات الأحداث) مكونين بذلك ما اسماه " K.marx" "الجيش الاحتياطي"[2].

المطلب الثاني:النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.

-تطلق على النظريات التي تبلورت خلال و بعد الثورة الكينزية و توجهها إلى مناهج مغايرة التي قدمها الاقتصاد التقليدي باعتمادها على مناهج عملية كمية لكي تصبح أكثر ملائمة للتحليل التطبيقي للدول في مجال التنمية و النمو و عليه سوف يتم التطرق في هذا الجزء إلى أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع.

1.نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي: "جوزيف شومبيتر" هو من الاقتصاديين الأوائل الذي أسهم بنصيب كبير من نظريات النمو الاقتصادي , و الدورات الاقتصادية و كان بارعا في مختلف مجالات النظرية

[1] د مدحت القريشي-نفس المرجع سبق ذكره-ص61.
[2] د صلاح الدين نامق-مرجع سبق ذكره-ص120.

الاقتصادية إلا أن عمله الذي برز فيه كما يصوه كتاباه "التنمية الاقتصادية و الاشتراكية و الرأسمالية و الديمقراطية" هو التحليل النظري و التاريخي لعملية النمو ذاتها ,فضلا عن دراساته المتعمقة في النظم الاقتصادية.

-لقد تميز تحليل " J.schumpter" بتركيزه على الدور الكبير الذي يؤديه المنظم في عملية النمو, حيث يرى أن"المنظم هو العمود الفقري في عملية النمو أنه المجدد المبتكر الذي يعمل على تضافر عوامل الإنتاج في وحدة ما تأتي للمشروع بأفضل النتائج".و تنطلق نظرية" J.schumpter" من افتراض وجود اقتصاد يتميز بالمنافسة الكاملة و لكن في حالة توازن راكد أو تدفق الدائري الراكد ففي حالة التدفق الدائري يتم انتاج نفس المنتجات كل سنة و بنفس الطريقة أي أنه يتم تغذية من تيارات مستمرة من القوة العاملة و الارض , و يفترض" J.schumpter" فرص جديدة سوف تظهر أمام المنظمين لإدخال تغيرات في الطرق التي تمزج بها عوامل الإنتاج أو تنظم بها الصناعة وتتلخص نظرية "J.schumpter " للنمو الاقتصادي في النقاط التالية:

***الابتكارات:** تضم عدة عناصر مثل :إدخال منتج جديد, طريقة جديدة في الإنتاج , فتح سوق جديدة ,إقامة منظمة جديدة, و تتمثل الابتكارات حسب "J.schumpter" في إدخال منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود بما يقود إلى التطور[1].

***دور المبتكر:** يعطي" J.schumpter" دور المبتكر المنظم و هو شخص قادر على تقديم شيء جديد تماما فرغم أنه لا يوفر أرصدة نقدية إلا أنه يحول مجال استخدامها, و من بين هذه الدوافع الذي يسعى إليها الرغبة في خلق مملكة تجارية خاصة الرغبة في الانتصار, السعادة الناجمة عن استخدام القدرات الشخصية و يقول "J.schumpter" فإن المبتكر أو المنظم يحتاج إلى وجود قدر من المعارف الفنية غير المستغلة يكون قادرا على استخدامها[2].

***دور الأرباح :** إن دافع المبتكر هو تحقيق الأرباح وفقا" J.schumpter" فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج .

***كسر التدفق الدائري :** يتم كسر التدفق الدائري حسب " J.schumpter" من خلال الابتكار في شكل منتج جديد بواسطة المنظم من أجل تحقيق الأرباح.

***العملية الدائرية:** إن تمويل الاستثمارات من الائتمان المصرفي, يؤدي إلى زيادة الدخول كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية, و مع ظهور المنتجات الجديد ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة و هذا يؤدي

[1] د صلاح الدين نامق-مرجع السابق-ص52.

[2] عبد الحكيم سعيج ،"الناتج الوطني و النمو الاقتصادي:دراسة اقتصاد –قياسية للنمو- حالة الجزائر"،رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر،2001،ص 35.

إلى تقلص المشروعات , و عند بداية المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن المعروض النقدي سوف ينكمش و تميل الأرباح نحو الانخفاضات.

2- نظرية "J.M.Keynes":

إن حدوث الأزمة العالمية سنة *1929* في الدول الرأسمالية، التي تمثلت أساسا في تقلص الطلب و انتشار البطالة كانت نقطة لصدور كتاب "النظرية العامة للعمالة و النقود و الفائدة" سنة *1936* لصاحبه"J.M.Keynes" (*1883-1946*) مفسرا أسباب الظواهر الخطيرة التي تنخر النظام الرأسمالي مبينا وسائل العلاج، منتقدا النظرية الكلاسيكية قبل أن يضع منهجه الجديد ، في حين وصف "J.M.Keynes" كتاب " رأس المال " ل"K.Marx" بأنه كتاب اقتصادي مضى عليه الزمن ، و لا مكانة له في العالم المعاصر.

وربطا بموضوع النمو الاقتصادي ، يعتبر النظام الكينزي أن الاستثمارات الإنتاجية و غير الإنتاجية الخاصة و الحكومية بصفتها خالقة للدخل تشكل أساس نمو الدخل الوطني في المدى القصير،و أيضا العامل الرئيسي المضاد للازمات ، فالاستثمارات في نماذج الكينزية للنمو تعتبر المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية ، و العامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.[1]

و باعتبار أن الدخل هو جزء من قيمة الإنتاج الكلي و من ثم فان أي زيادة مستهدفة في الدخل الكلي لا يمكن أن تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الكلي، و هذا لا يتأتى إلا بزيادة قيمة الاستثمار العيني أي زيادة في الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في قيمة و كمية الإنتاج. من هنا ندرك الأهمية البالغة لرقم الاستثمار العيني باعتباره المفتاح الموقف في تحقيق أي معدل سريع للنمو الاقتصادي.

للتفصيل أكثر في هذا الموضوع، استطاع "J.M.Keynes" صياغة تسلسل منطقي لعملية النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية (وفقا لفروض محددة) بالتسلسل المبسط التالي:

[1] - بابا عبد القادر،" سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2004،**ص 20**.

-طالما انه في أي فترة إنتاجية يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية،و من عملية بيع الإنتاج ، يدفع المصنع تكاليف الإنتاج التي تتضمن الأجور و الريع و الفائدة وما يزيد على تلك المدفوعات يدفع أيضا في شكل أرباح؛

-و طالما أن تكاليف الإنتاج لهذا المصنع إنما هو إيرادات (دخول) للأفراد أو المصانع الأخرى، و كذلك الربح يعتبر دخلا لملاك المصنع، و نظرا لان قيمة الإنتاج إنما تذوب في تكاليف الإنتاج و الأرباح ، فانه يتبع ذلك أن قيمة ما ينتج يجب أن يتساوى مع قيمة الدخول المتولدة من هذا الإنتاج.

هاتان الفكرتان الرئيسيتان يحاول "J.M.Keynes" أن يطبقهما على الاقتصاد الكلي ، فبالنسبة للاقتصاد الوطني ككل فان الصورة الكلية هي نفس الصورة التي عليها المصنع الفردي.فقيمة ما أنتج للاقتصاد الوطني خلال فترة ما لابد أن تتساوى كل الدخول المسلمة خلال نفس الفترة، و على ذلك فانه حتى تبيع جميع المصانع كل ما أنتج يجب أن ينفق الأفراد كل ما حصلوا عليه من دخول. فإذا كانت الكمية المنفقة في عملية السلع و الخدمات مساوية لكمية الدخول فان قيمة الإنتاج تكون قد تحققت في عملية البيع ، و في هذه الحالة تظل الأرباح عند مستواها العالي

3- **نظرية الدفعة القوية بالنمو المتوازن:** لان الفكر العام لهذه النظرية ينتمي أصلا إلى المدرسة الكينزية مع بعض التعديلات المعاصرة التي ادخلها واضعوها على المدرسة الكينزية- ذلك تنتمي هذه النظرية إلى المدرسة النيوكينزية و يرجع ظهورها إلى فترة الأربعينات من هذا القرن (عندما وضع الاقتصاديان"R.Harrod" الانجليزي و"E.Domar" الفرنسي نموذجا في النمو الاقتصادي اشتهر باسمهما) ثم أوضح الاقتصادي "R.Rosenstein" أن المعالم الرئيسية لهذه النظرية هي تلك المعالم التي صاغ منها الاقتصادي الشهير"Nurkse" ما اسماه بالدائرة المفرغة للفقر، و يعتبر حقبتي الخمسينات و الستينات من هذا القرن هما فترتا التبلور النهائي و الازدهار العلمي و العملي لهذه النظرية.[1]

[1] - صلاح الدين نامق-نفس المرجع السابق-ص ص 207-208.

و تتميز هذه النظرية بقدرتها على تحقيق الكثير من الوفورات الخارجية الفنية و الاقتصادية بصورة آنية أو متتابعة ، بسبب ما يتأتى عنها من تحقيق التكامل في الإنتاج وتوسيع نطاق السوق،و توازن بين الاستهلاك و الإنتاج و بين الطبقات الاجتماعية (بسبب ضمان حصول كل منها على دخل قادم من مستويات التشغيل) إلا أنها تحتاج إلى تضحيات مالية ونفسية و اجتماعية كبيرة و طويلة قد تتحملها أجيال بحالها دونما أن تجني من عوائدها السابقة شيئا.كما و أنها قد تؤدي إلى حدوث بعض الازدواجية بين الأنشطة بعضها و بعض مما يؤدي إلى إمكانية حدوث بعض التعارض أو التضارب بينها ،كما و أنها تفترض أن الدولة المتخلفة ستبدأ دائما عملية النمو بها من درجة الصفر و هذا أمر أصبح مستبعدا الآن.[1]

4- نظرية الدفعة القوية بالنمو غير المتوازن: و تسمى هذه النظرية أيضا بنظرية"أقطاب النمو"، و يرجع أصل نشأة و تطوير هذه النظرية إلى كل من " A.Hirshman "و "F.Perroux" ، يمكن عرض التسلسل المنطقي لإستراتيجية النمو الاقتصادي كما تراه هذه النظرية في النقاط التالية:

تبدأ بوجود اختلال بين قطاع اقتصادي أو قطاعين و بقية القطاعات (و هذه سمة رئيسية من سمات التخلف الاقتصادي) ، فنحدد القطاع الأول الذي سنبدأ به(من بين قطاعات رأس المال الاجتماعي أو رأس المال الإنتاجي) شريطة أن يكون هذا القطاع الرائد قادرا سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر على زيادة الطلب الوسيطي أو النهائي على بقية السلع و الخدمات التي ستنتجها قطاعات أخرى.

توجه كل الاستثمارات إلى هذا القطاع القطب، فيبدأ هذا القطاع (بعد الأجل القصير أو الطويل) في التوسع و النمو، فتتحقق منه أرباح تجارية أو اجتماعية، و تمتاز نظرية الدفعة القوية عن طريق النمو غير المتوازن بأنها لا تحتاج إلى نفس حجم التمويل و الاستثمار الذي كانت تحتاجه نظرية النمو المتوازن ، إلا أن أهم عيوبها يكمن في كونها افترضت ثبات أو تماثل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بين كل الدول و بعضها (خاصة بين الدول الصناعية و التقليدية النشاط)

المطلب الثالث: النظريات المعاصرة للنمو الاقتصادي

1 - نظرية " W.W.Rostow": إن النمو الاقتصادي في رأي " W.W.Rostow"(*1917-2000*) عملية ممكنة طالما أن الدول النامية تعي الأسباب و المسببات التي تنقلها من مرحلة تطورية معينة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدما

[1] - فرهاد محمد الاهدن-" التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي"-دار التعاون للطبع و النشر- القاهرة –مصر- 1994-ص53-55 نقلا عن:
R.Rosenstein, "Notes on the Theory of the Big Push:Lintitule of technology", Center for international studies, Massachusetts, U.S.A., 1957, PP. 1-5.

متخطية في ذلك المصاعب و المشاق التي تعترضها ، و مطورة اقتصادها الوطني بما تتطلبه كل مرحلة من مراحل النمو، و يرتب "W.W.Rostow" البناء الاقتصادي الهيكلي للمجتمع في مراحل خمس يمر بها الاقتصاد الوطني تحقيقا لأعلى مستوى ممكن من التقدم،هذه المراحل هي:المرحلة التقليدية القديمة ، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، الاتجاه نحو النضج الاقتصادي،مرحلة الاستهلاك الكبير. و هذه المراحل هي المراحل التي مرت بها نفسها بعض الدول الغربية من القرن الثامن عشر حتى الآن، و نجحت بالفعل في تحقيق التنمية من خلال التحرك من مرحلة إلى أخرى، و يشير "W.W.Rostow" في كتابه" مراحل النمو الاقتصادي،*1956*" إلى مراحل عملية النمو الاقتصادي بقوله" أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث". [1] و هذه النظرية تتسم بالواقعية و التفاؤل:فطالما سارت الدول النامية في الطريق الذي رسمه لها " W.W.Rostow" فإنها سوف تصل لا محالة إلى المرحلة الخامسة أي مرحلة الاستهلاك الكبير الذي ينعم فيها المواطنون بالاستهلاك الكبير للسلع والخدمات.

2- نظرية نماذج التغيير الهيكلي: تركز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي و التركيز على الزراعة التقليدية و القطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي و الاقتصاد الخدمي ، و هناك مثلان شهيران لنماذج التغيير الهيكلي هما: نظرية استغلال فائض القوى العاملة ل " A.Lewis" ،و أنماط النمو التي تمثل تحليلا عمليا ل "H.Chenery".

3- نظرية ثورة التبعية الدوليّة: نتيجة الانفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال فترة السبعينات بين مفكري العالم الثالث ،و تعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلاً عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها.وفي هذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدولية:

- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.،نموذج المثال الكاذب،فرضية التنمية الثنائية. [2]

4- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المضادة للنمو لقد ظهرت الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وألمانيا الغربية سابقاً في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن العشرين، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحري الأسواق وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب

[1] - كامل بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت،1988، ص 16.

[2] - فارس رشيد البياتي - " التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"- أطروحة دكتوراه في الاقتصاد منشورة -كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك –عمان- 2008-ص ص 88-90.

النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي [1]، إن النظرية تقول بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث، ويقول رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية أمثال : " H.Johnson", "Lord P.Bauer"و B.Balassa"، إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة وتقليل صور التدخل الحكومي و الاختلالات السعرية سواء كان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

يوجد عدة نماذج للنمو الاقتصادي حاولت تفسير هذه الظاهرة نتيجة الآراء حول أهمية كل عنصر من عناصر الإنتاج في عملية النمو، هذا إذا علما أن نموذج النمو الاقتصادي يمثل نموذج رياضي ملائم للصيغة المنطقية لنظرية النمو الاقتصادي، هذا النموذج يفترض أنه يمثل مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى نمو المجمعات الاقتصادية ويوضح ترابط الدوال ومكوناتها عن طريق جملة من المعادلات.
هناك عدة نماذج تقوم بتقدير النمو الاقتصادي: هدفنا لا يرتكز على ذكر كل النماذج بل نكتفي بعرض البعض منها:

المطلب الاول: النموذج الكينزي للنمو:[2]

في الوقت الذي أقر فيه" J.schumpter" أن هناك موجات مد و جزر في النمو الاقتصادي (حيث كل موجة تكون مصحوبة بالرواج , و عندما تنتهي يعود الاقتصاد إلى حالة سكون ,حيث يبدأ فيها المنظمون في البحث عن الابتكارات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة المنافسة التي تؤدي إلى تطور والازدهار مرة أخرى) ,إذ جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لتثبت قصور النظريات السابقة ,فظهر التحليل الكينزي مخالفا لكثير من الآراء والتحاليل الذي سبقته , خصوصا ما تعلق منها بحالة التوازن و الاستقرار الاقتصادي.

-يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل , و الذي يتحدد من خلال الطلب الكلي كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي سبب عدم كفاية الطلب الفعال,حيث أن الاستثمار دالة للسعر الفائدة و أن إدخال هو دالة

[1] د م .تودارو-التنمية الاقتصادية-ترجمة حسن حسني-دار المريخ للنشر-السعودية-2006-ص 149.
[2] د مدحت القريشي-مرجع سبق ذكره-ص ص73.71

للدخل ,فإن التوازن في الإنتاج و الدخل حيث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الإدخال المخطط ,حيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو اتحاد الاستثمارات الإنتاجية الخاصة , و غي العامل الرئيسي المضاد للازمات المؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية , و رفع معدلات النمو في المدى الطويل .

-لهذا فإنه حتى تبيع جميع المصانع كل ما أنتج يجب أن ينفق الأفراد كل ما حصلوا عليه من دخول لتحافظ الأرباح على مستوياتها العالية ,مما يولد لدى المصانع الرغبة في إنتاج نفس الكمية أو أكثر في الفترة التالية, حيث أن النقود التي تتدفق من رجال الأعمال إلى أفراد المجتمع في شكل أجور و ريع وفائدة و أرباح,تعود لتتدفق في تيار عكسي مرة أخرى إلى رجال الأعمال عندما يشتري الأفراد السلع و الخدمات منهم,مما يضمن نتائج و استمرار المراحل.

-إن هذه التسريبات(الادخار-الوردات-الضرائب) يمكن أن يقابلها ثلاثة تيارات عكسية تمثل حقنا لتيار الإنفاق مثل الصادرات التي يطلبها الأجانب على السلع الوطنية,والإنفاق الحكومي الممولة من الضرائب المحصلة سابقا, و الاقتراض من البنوك لزيادة رأس مال المنشآت لتمويل الاستثمار في سلع رأس مال, وبالتالي تساوي التيارات الثلاثة للتسرب و الحقن يكون عندما الإنفاق يساوي قيمة الإنتاج , ومع افتراض أن التركيب الهيكلي لكل الأسعار النسبية يوزع الطلب على الصناعات المختلفة لدرجة أن الطلب و العرض في كل صناعة متساوية فإن ذلك يعني أن كل ما ينتج يباع ومن ثم يسود الرخاء في المجتمع .

-إن ظهور النموذج الكينزي في النمو الاقتصادي كان يخص المجتمعات الرأسمالية ,غير أن الاقتصاديات المتخلفة تستلزم تحليلا خاصا نظرا لبعض الخصائص و المشاكل التي تميزها و التي تختلف تماما عما اشترطه" Keynes" في نموذجه مما يعني ضرورة تعديله على تلك الدول.

2.1- نموذج هارود-دومار: سنتطرق لنموذج هارود-دومار باعتباره نموذج مرجعي بالنسبة لنظرية الحديثة للنمو, وهو من أسهل وأكثر النماذج اتساقا و شيوعا , تم تطويره في الاربعنيات من القرن العشرين الماضي , من قبل الاقتصاديين البريطاني روي "هارود " و الأمريكي " ايفسي دوما "رلتوضيح العلاقة بين النمو و البطالة في الدول الرأسمالية المتطورة , ولكن هذا النموذج قد استعمل بشكل واسع في البلدان النامية لبساطة تحليله في النظر بين النمو و متطلبات رأسمال (أهمية الادخار في زيادة الاستثمار) [1].و يوضح هذا النموذج كيف أن معدل النمو الاقتصادي في الدولة و الذي يتم قياسه بمعدل نمو الدخل القومي,حيث يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد ,وبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لزيادة رأسمال و علاقة بالنمو ,حيث يتم التطرق إلى كل من نموذج "دومار" ونموذج "هارود" على حد لتأتي أخير إلى النموذج المسمى"هارود دومار".

[1] د محمد صالح تركي القريشي-مرجع سبق ذكره-ص91.

2.2 نموذج دومار1946 :يعتبر"دومار" أن مشكل الرأسمالية يتمثل أساسا في أزمة البطالة , وأن نظريته كانت تنص على التأثير المزدوج للاستثمار على الاقتصاد [1], إذن للاستثمار أثرين أثر الدخل (جانب الطلب) و أثر سعة الإنتاج أو حجم الطاقة الإنتاجية (جانب العرض).

***أثر الاستثمار على الدخل(مدى القصير).**

-يتحدد التغير في الاستثمار عبر المضاعف الكينزي (الطلب), إذن يتأثر الدخل DY بزيادة الاستثمار مع العلم أن SوC هي على التالي الميل الحدي للاستهلاك و الادخار, وتكتب العلاقة كما يلي:

DY=DI(1/1-c)=DI 1/S.....(1. 1)

***أثر الاستثمار على حجم الطاقة الإنتاجية (مدى الطويل) .**

-يزيد الاستثمار في حجم الطاقة الإنتاجية (العرض) , وهذا التأثير في حجم مفاده أن الاستثمار يحقق حجم الإنتاج من خلال آلية المعجل.

-يعرف الاستثمار بأنه التغيير في رصيد رأس المال, ويمكن تقديمه كالتالي:

I=Dk.....(2.1)

و الرصيد الكلي لرأس المال علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي فإنه يأخذ الشكل التالي:

K=ν.Y.....(3.1)

إذن:

Dk=VDY.....(4.1)

-ثم نستنتج DY بدلالة الأشياء الأخرى:

DY=Dk/ν= 1/ν.....(5.1)

-إذن الاستثمارات تزيد حجم الطاقة الإنتاجية بنسبة 1/ν , حيث νهو معامل رأس المال و هو مقلوب الإنتاجية المتوسطة لرأسمال L=K/Y هو مخزون رأسمال و يمثل الدخل . ومنه المشكل عند دومار يأخذ الشكل التالي تحت أي شروط تكون زيادة الطلب الناتجة من التغير في الاستثمار متوافقة مع الزيادة في الطاقة الإنتاجية من الاستثمار ليكون النمو متوازن , يجب أن يتساوى تأثير كل من الدخل مع التأثير الطاقة

[1] -Eric Bosserelle , "Dynamique économique" , Gualino Editeur , EJA ,Paris,2004 ,p105.

الإنتاجية ,ويتحقق هذا الشرط إذا زاد الاستثمار بمعدل ثابت يساوي النسبة بين الميل الحدي للادخار و معامل رأسمال:

الطلب(DY)= (DY) العرض ⟸ DI/ ⟸ I/V=DI/S

و للمحافظة على التوازن الكلي عملية النمو الاقتصادي ,يتوجب أن ينمو الاستثمار بمعدل (S/V) وهذا هو الشرط الأساسي لوجود حالة النمو المتوازن. وبعد إدخال توقعات النمو في محددات الاستثمار استخلص دومار في الأخير كنتيجة ختامية أن العلاقة التي تحدد معدل النمو من خلال النسبة بين معدل الادخار و معامل رأسمال (معدل النمو المضمون) هو في الأساس غير مستقر ونادر ما يحقق, وسبب عدم الاستقرار يعود إلى :

-إذا كان الدخل أصغر من أثر حجم الطاقة الإنتاجية أي I/V>DI/S في هذه الحالة يؤدي في المدى الطويل إلى الركود الاقتصادي و هي الحالة الأكثر احتمالا للوقوع.

-إذا كان أثر الدخل أكبر من أثر حجم الطاقة الإنتاجية I/V<DI/S وتؤدي هذه الحالة إلى التضخم.

3.1 نموذج هارود:[1]

*يعتبر الاقتصادي البريطاني "روي فورباس هارود " R.F.Harrod" من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي حيث بدأ أبحاثه في محاولات إيجاد نموذج للنمو سنوات الثلاثينات من القرن الماضي في المقالة التي كتبها هارود سنة 1939 في المجلة الاقتصادية بعنوان بحث في النظرية الحركية قدم نموذجه الجديد الذي بين فيه إذا كان الاستثمار الإضافي و زيادة إنتاجية رأس المال الإضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج ,فإنه من الواضح عندئذ أن معدل زيادة الناتج القومي إنما يعتمد بصورة كلية على معدل الادخار وعلى إنتاجية رأس المال . لقد اقترح هارود مجموعته من الافتراضات لوضع نموذجه الذي يهدف على إثبات النمو المتوازن ويمكن سردها مختصرة على النحو التالي:

*الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل حيث يطلق على هذا الادخار بالادخار الفعلي و هو يعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن.

*إن نسبة الدخل المستمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية ,وهو ما يعني أن الاستثمار تابع لمعدل الزيادة في الدخل.

[1] د إسماعيل محمد بن ناقة-مرجع سبق ذكره ص ص 95-97.

*تكون المدخرات دالة على الدخل, ويمكن الطلب عليها دالة على معدل الزيادة في الدخل ,مع تساوي العرض و الطلب.

وقد طرح هارود في نموذجه ثلاثة أشكال لمعدل النمو وهي:

***معدل النمو الفعلي(G)** :وهو نسبة الادخار معامل رأس المال أي:

G=S/C

حيث

S: حجم الادخار الكلي.

C: معامل رأس المال ويعادل I/DY(حيث I:تمثل حجم الاستثمارات المنفذة و DY:تمثل التغير في الدخل أو الناتج الصافي)

***معدل النمو المضمون(GW):** ويمثل نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون و عليه فإن GW=S/CR حيث :

CR:معامل رأس المال الذي تكمن تحقيق معدل نمو تسمح به التطورات الفنية،

وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي ، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ ،مع افتراض وجود عمالة كاملة و المعادلة حيث:

GN.GR= أو S≠

نتائج:من خلال معدلات النمو الثلاث استنتج هارود العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد حسب :

-إذا كان G>GW ، فإن الاقتصاد يعاني في حالة تضخم.

-إذا كان GW>G ، فإن الاقتصاد يعاني في حالة كساد .

-إذا كان GW=G ، فإن الاقتصاد متوازن في نموه .

-إذا كان GW>G و GW<GN، فإن الاقتصاد يعاني في حالة انكماش متتال.

-إذا كان GW>G وGW<GN، فإن الاقتصاد يعاني في حالة تضخم متتال.

4.1-تقييم نموذجي "هارود –دومار": نقد تم جمع كلا النموذجيين في نموذج واحد و تحت اسم نموذج "هارود-دومار" وذلك لتوصلهما تقريبا إلى نفس النتائج , ونلخص أهم الفرضيات التي بني عليها النموذج [1] :

-ثبات الميل الحدي للاستهلاك ، وثبات الميل الحدي للادخار (يساوي الميل المتوسط للادخار).

-الاقتصاد مغلق (عدم وجود فجوة بين الادخار و الاستثمار)، ولا توجد تجارة خارجية , مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

-تحقيق فرضية معاملات الإنتاج ، عدم إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج.

- ثبات المستوى العام للأسعار و أسعار الفائدة.

-وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية.

$$DY/Y=S/V.....(6.1)$$

وفي حالة ادخال معدل نمو السكان يصبح النموذج من السكان يصبح النموذج من الشكل التالي:

$$DY/Y=S/V=n..... \quad (7.1)$$

نستنتج من المعادلة رقم "(7.1) " أن معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار و الاستثمار ،و علاقة عكسية بكل من معامل رأس المال ،و معدلات النمو السكاني المرتفعة ،و منه نستنتج أن سبب تأخر و تخلف الدول المختلفة يرجع إلى إما لضعف معدلات الادخار و الاستثمار القومي، وإما لارتفاع معامل رأس المال (رأس المال /الناتج)، وذلك بسبب ضعف التقدم التكنولوجي ،أو بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني و الحقيقة أن جميع هذه الظروف متوفرة في الدول المختلفة ،وأصبحت حجر عشرة أمام خططها التنموية ،بالإضافة أن كلا النمو النموذجين مشتركة لاضهار أن فرص النمو المتوازن ، والتي تضمن العمالة الكاملة منخفضة جدا ،و أن حدث التوازن فانه يحدث من باب الصدفة فقط ،مع صعوبة تقبل بعض الفرضيات القاضية بتثبت بعض المتغيرات في النموذج مثل تثبيت ميل الادخار و المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى افتراض ثبات أسعار الفائدة، و فرضية عدم الإحلال بين عناصر الإنتاج هي خاصة بعيدة كل البعد.

ويلاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج" هارود-دومار" تتوافر في البلاد الأكثر فقرا ، والتي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار ومن ثم للاستثمار من دخلها القوي ولحل هذه المشكلة و المتمثلة في ضعف القدرة الادخارية هو تعبئة الفجوة الادخارية عن طرق التمويل الأجنبي (القروض الأجنبية أو الاستثمارات الأجنبية

[1] د مدحت القريشي-مرجع سبق ذكره- ص ص 74-75

المطلب الثاني :نموذج (Solow-Swan):

يمثل النموذج الذي قدمه كل من " Solow-Swan" (*1956*) إسهاما كبيرا في تطور النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى انه يعتبر أول شكل رياضي ساعد على الكثير من الأعمال التجريبية. يعتمد نموذج " Solow-Swan" على توسيع إطار نموذج " Harrod-Domar" عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي هو عنصر العمل، و متغير مستقل ثالث هو مستوى العامل التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي.يتركز نموذج " Solow-Swan" على الفرضيات التالية:

الفرضية (*1*): كل الاقتصاد ينتج منتوج وحيد و متجانس و تتم العملية الإنتاجية في ظل المنافسة التامة أي عدم تدخل الدولة في الاقتصاد ، بالإضافة إلى ذلك افترض "R.Solow" أن الاقتصاد معزول أو مغلق؛

الفرضية (*2*): يعبر العامل التكنولوجي (A) على فعالية العمل أي حيادي حسب "R.Harrod" ، و يمكن إدراجه في دالة الإنتاج على الشكل (AL) و هي الكمية الفعلية للعمل

الفرضية (*3*): الناتج (Y) هو دالة لعنصر العمل الفعلي (AL) و رأس المال (K) القابلين للإحلال التام فيما بينهما.دالة الإنتاج على الشكل:

$$Y = F(K, AL) \qquad (8.1)$$

الفرضية (*4*): نسبة العمالة (التشغيل) من مجموع السكان ثابتة، فإذا كان معدل نمو السكان (n) فان عرض العمل (L) ينمو بنفس المعدل (n)، أي أن العمل متغير خارجي و قيمته تتحدد خارج النموذج.

الفرضية (*5*): العامل التكنولوجي هو متغير خارجي و قيمته تتحدد خارج النموذج.

الفرضية (*6*): - الإنتاجية الحدية موجبة لكل عامل إنتاج أي أن المشتقة الأولى ل F موجبة:[1]

$$F_K = \frac{\partial(K, AL)}{\partial K} \rangle 0, F_{AL} = \frac{\partial(K, AL)}{\partial(AL)} \rangle 0$$

تناقص الغلة : أي أن المشتقة الثانية ل F سالبة

$$F_{KK} = \frac{\partial^2(K, AL)}{\partial K^2} \langle 0, F_{AL,AL} = \frac{\partial^2(K, AL)}{\partial(AL)^2} \langle 0$$

- تتميز الدالة F بثبات غلة الحجم :

$$F(\lambda K, \lambda AL) = \lambda F(K, AL) \qquad \text{من اجل } \lambda \rangle 0$$

[1] - J.Barro &X.I.Martin," La croissance économique", Ediscience, Paris, 1996, PP.19-20.

الفرضية (7): دالة الاستهلاك الكلي هي على شكل الدالة الكينزي

حيث: $C = cY \Rightarrow S = (1-c)Y = sY$

C: الاستهلاك الكلي ،c: الميل الحدي للاستهلاك.

S: الادخار الكلي ،s: الميل الحدي للادخار

الفرضية (8): شروط "Inada" (1936): $Lim_{K\to 0}(F_K) = Lim_{AL\to 0}(F_{AL}) = \infty$ $Lim_{K\to \infty}(F_K) = Lim_{AL\to \infty}(F_{AL}) = 0$

عرض النموذج: تعتبر دالة "Cobb-Douglas" من أهم دوال الإنتاج النيوكلاسيكية ،إذ أنها تمثل المقاربة الأكثر واقعية لتقنيات الإنتاج العادية ، كما أن هذا الشكل من الدوال سهل الاستعمال . و بما أن الدالة تحقق كل شروط و فرضيات النموذج، إذ يمكن استعمالها:شكل دالة "Cobb-Douglas":

$$Y = F(K, AL) = K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}; 0<\alpha<1 \qquad (9.1)$$

حيث أن:Y: يمثل تدفق الناتج K : يمثل مخزون رأس المال L: يمثل عدد العمال.A: يمثل مستوى تقدم العامل التكنولوجي و نحصل على الشكل المركز أو المشدد لدالة " Cobb-Douglas" باستعمال فرضية ثبات غلة الحجم:

$$Y = F(K, AL) = ALF\left(\frac{K}{AL}, 1\right) = ALf(k,1) \Leftrightarrow y = f(k) = \left(\frac{K}{AL}\right)^{\alpha}$$

و ذلك بوضع :

$y \equiv \frac{Y}{AL}$: الناتج لكل وحدة فعلية من العمل. $k \equiv \frac{K}{AL}$: رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل.

ينتج أن : $y = f(k,1) = f(k) = k^{\alpha}$

ومنه:

$y = f(k) = k^{\alpha}, f(0) = 0$ تمثل العبارة *(10.1)* الشكل (*10.1*)

المشدد لدالة الناتج، كما أنها توضح أن المحدد الوحيد لمستوى الناتج لكل وحدة فعلية من العمل(y) هو مستوى مخزون رأس المال المادي لكل وحدة فعلية من العمل (k) أي أن رأس المال هو عنصر ضروري للعملية الإنتاجية. و على هذا الأساس نهتم في تحليلنا لهذا النموذج بتتبع قيم هذا العامل الإنتاجي فقط

و بغرض مواصلة عرض النموذج، نستعمل الفرضية (*4*) و (*5*) فنجد أن:

$$\dot{L} = \frac{\partial L}{\partial t} \qquad \frac{\dot{L}}{L} = n; \qquad \dot{A} = \frac{\partial A}{\partial t} \qquad \frac{\dot{A}}{A} = \gamma; \qquad \text{حيث أن:}$$

n : يمثل معدل نمو السكان و هو نفسه معدل نمو الطبقة الناشطة. Y: يمثل معدل نمو أو تطور العامل التكنولوجي و المعبر عنه بالتحسن في مردودية الهياكل التنظيمية.

إن العبارتين أعلاه هما معادلتين تفاضليتين من الدرجة الأولى يكون حلهما على الشكل التالي:

- دالة نمو عرض العمل: $L = L_0 e^{nt}$

- دالة نمو العامل التكنولوجي: $A = A_0 e^{\gamma t}$

حيث أن: A_0, L_0 : القيم الابتدائية لكل من العمل و العامل التكنولوجي على التوالي .

و في حالة الاقتصاديات المغلقة(الفرضية *1*) فان التوازن في سوق السلع و الخدمات يتحقق عندما يكون:

$$I = S \qquad \text{و} \qquad Y = C + I$$

أي أن: $Y - C = I = S$

هذا يعني أن كل الادخار هو في حالة استثمار مما يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال و بالاعتماد على الفرضية 7 نكتب:

$$S = Y - C = (1-c)Y = sY \qquad (11.1)$$

و المعادلة (*11.1*) توضح أن الادخار هو جزء من الناتج الموجه لغرض الاستثمار يزيد عن مخزون رأس المال الذي يهتلك بمعدل ثابت هو (δ) فان التغير في مخزون رأس المال يمكن أن يكتب على الشكل التالي:

$$\dot{K} = \frac{\partial K}{\partial t} = sY - \delta K \qquad (12.1)$$

و بوضع: $i \equiv \frac{I}{AL}$ ، $c \equiv \frac{C}{AL}$

حيث أن:

c : يمثل دالة الاستهلاك لكل وحدة فعلية من العمل

i: يمثل دالة الاستثمار لكل وحدة فعلية من العمل. ينتج أن:

$$i = sk^{\alpha} \quad ، \quad c = (1-s)k^{\alpha}$$

الشكل (*3.1*): دالتا الناتج و الاستثمار في نموذج (Solow-Swan)

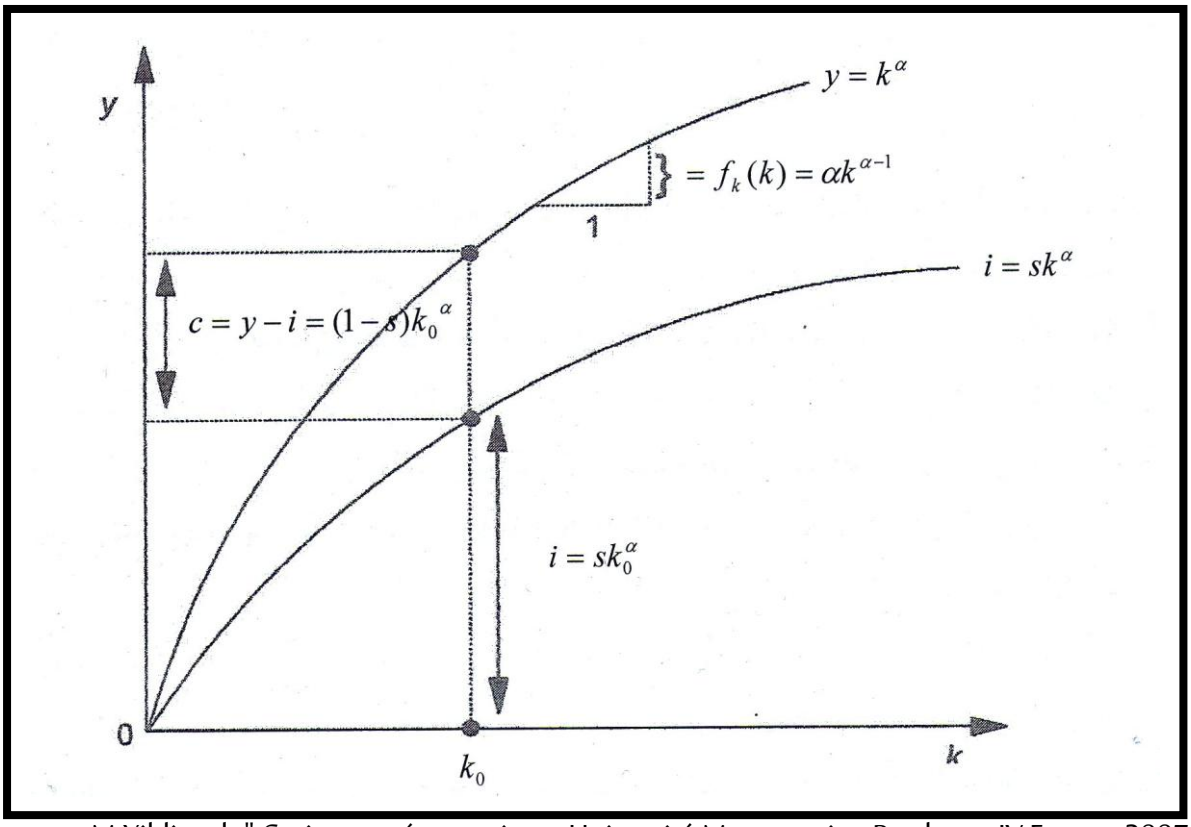

Source: M.Yildizoglo" Croissance économique**,** Université Montesquieu Bordeaux IV,France, 2007, P.32.

الشكل *(3.1)* يوضح بيانيا الشكل المشدد لدالة الناتج (y) و دالة الاستثمار (i)ونلاحظ من خلال هذا الشكل انه كلما زادت قيمة k أصبح شكل منحنى دالة الناتج أكثر تسطحا وذلك لان ميل هذه الدالة عبارة عن الناتج الحدي لرأس المال ($\alpha k^{\alpha-1}$) و المفروض مسبقا انه يتناقص مع تزايد قيمة .كما أن هذا الشكل يبين كيف أن جزء من الناتج يستهلك و جزء يدخر و يستثمر ،فعند القيمة k_0 يكون الناتج هو $k_0{}^{\alpha}$ و قيمة الاستهلاك هي $c = (1-s)k_0{}^{\alpha}$ و قيمة الاستثمار هي $i = sk_0{}^{\alpha}$

-حركية التعديل في نموذج (Solow-Swan): إطار دراستنا لسلوك الاقتصاد فإننا نهتم فقط باختبار سلوك رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل (k) و ذلك للأسباب السابقة الذكر عند تحليل العبارة النهائية لشكل المشدد لدالة في الناتج

- لدينا عبارة رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل : $k \equiv \frac{K}{AL}$

و باشتقاق هذه العبارة بالنسبة للزمن نجد أن: $\dot{k} = \frac{\dot{K}}{AL} - \left(\frac{\dot{L}}{L} + \frac{\dot{A}}{A}\right)k$

و بما أن: $\frac{\dot{L}}{L} = n$ و $\frac{\dot{A}}{A} = \gamma$

$$\dot{k} = sk^{\alpha} - (n + \gamma + \delta)k \quad (n + \gamma + \delta) \rangle 0 \qquad (13.1)$$

المعادلة *(13.1)* تمثل أهم معادلات نموذج " Solow-Swan" حيث أنها توضح معدل تغير مخزون رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل و هو عبارة عن الفرق بين حديين هما:[1]

- الحد الأول sk^{α} : و هو يمثل الاستثمار الجاري لكل وحدة فعلية من العمل.

- الحد الثاني $(n + \gamma + \delta)k$: و هو يمثل الاستثمار الواجب أي انه قيمة الاستثمار الواجب استثمارها من اجل منع k من الانخفاض و إبقائه ثابت و ذلك لسببين التاليين:

مخزون رأس المال يهتلك بمقدار (δK) إذن يجب استثمار المقدار نفسه حتى نمنع k من الانخفاض، إن كمية العمل الفعلية تنمو بمقدار $(n + \gamma)$ إذن يجب أن ينمو مخزون رأس المال بنفس المقدار حتى يبقى k ثابت و لا ينخفض، و يركز " R.Solow" في تحليل النمو الاقتصادي على المدى الطويل حتى يتمكن من تحقيق حالة الاستقرار بمعنى نمو أهم عوامل الإنتاج بمعدل ثابت ،فمن خلال ذلك يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقر للاقتصاد (تحديد نقطة التوازن $\left(\hat{k}, \hat{y}\right)$) ، نجعل قيمة $\dot{k}$ معدومة في المعادلة *(13.1)* فنحصل على قيمة التوازن $\left(\hat{k}\right)$ و هي :

$$\hat{k} = \left(\frac{s}{n + \gamma + \delta}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \qquad (14.1)$$

[1] - X.Ragot," La théorie de la croissance économique à long terme", ENSAE, France, 2006, PP.16-18.

تمثل قيمة رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل عند الحالة المستقرة، و عليه بتعويض هذه القيمة في دالة الإنتاج من اجل الحصول على قيمة الناتج لكل و حدة فعلية من العمل عند التوازن $\left(\hat{y}\right)$ نجد:

$$\hat{y} = \left(\frac{s}{n+\gamma+\delta}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \qquad (14.1)$$

الشكل(*4.1*) : حركية التعديل في نموذج (Solow-Swan)

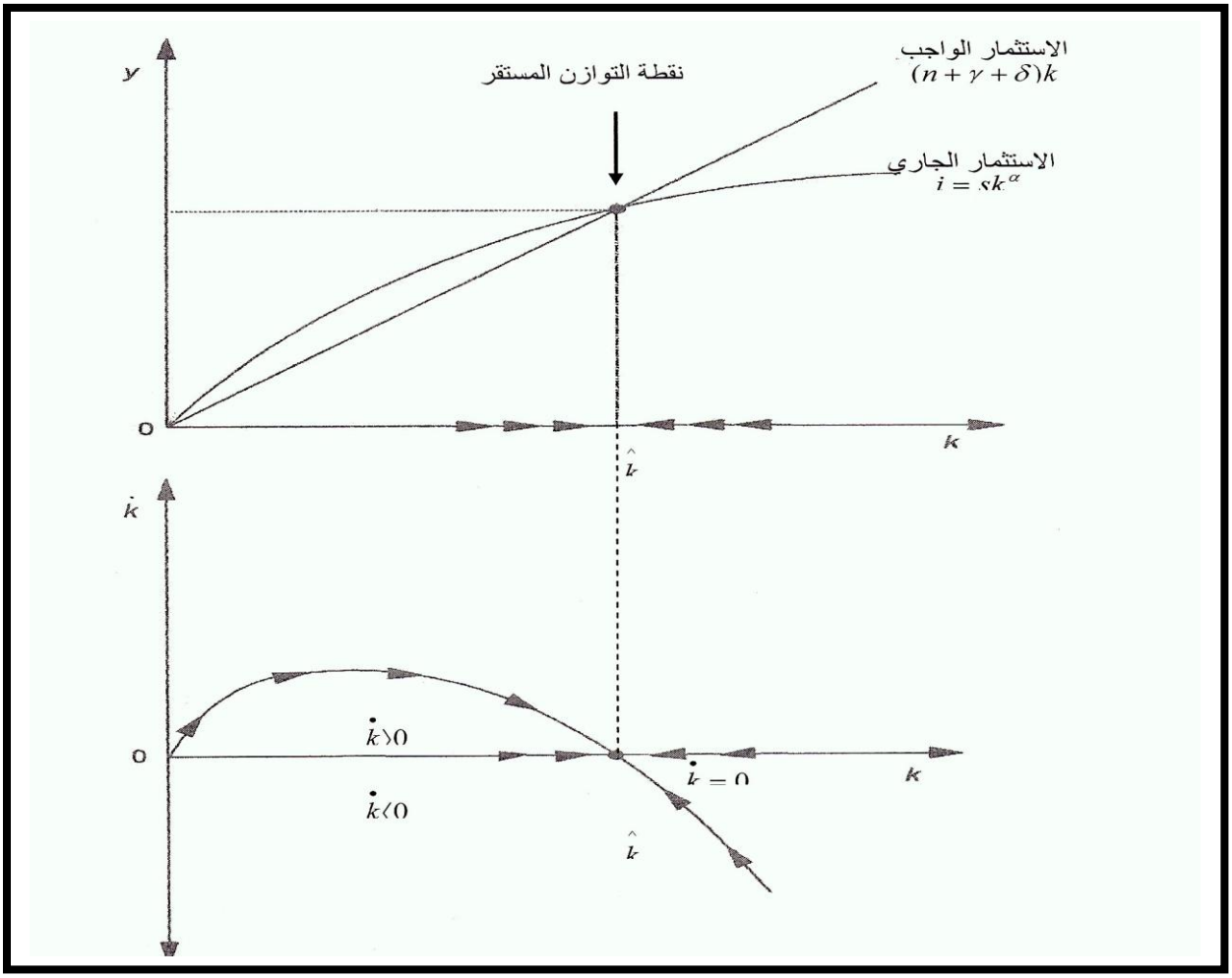

الشكل *(4.1)* يوضح بيانيا عمليات حركية التعديل في نموذج (Solow-Swan) ،إذ أن جزئه الأعلى يوضح بيانيا شكل منحنى الاستثمار الجاري (منحنى مقعر) و شكل منحنى الاستثمار الواجب(خط مستقيم ذو ميل موجب) و بالاعتماد على الفرضية (8) يكون منحنى الاستثمار الجاري فوق منحنى الاستثمار الواجب عند القيم الصغرى ل k و يحدث العكس عندما يكون $k > \hat{k}$.أما الجزء السفلي فانه يوضح بيانيا شكل الدالة $\dot{k}$ حسب قيم k ، و بغرض تحليل آلية التعديل الديناميكي في نموذج (Solow-Swan) نميز الحالات التالية:

-إذا كانت قيمة k اقل من قيمة التوازن $k\langle\hat{k}$ فان الاستثمار الجاري اكبر من الاستثمار الواجب أي أن $\dot{k}$ موجبة و هذا يؤدي إلى تزايد قيم k باتجاه قيم $\hat{k}$.

-إذا كانت قيمة k اكبر من قيمة التوازن $k\rangle\hat{k}$ فان الاستثمار الجاري اقل من الاستثمار الواجب أي أن $\dot{k}$ سالبة و هذا يؤدي إلى تناقص قيم k باتجاه قيم $\hat{k}$

إذا كانت قيمة k مساوية لقيمة التوازن $k=\hat{k}$ فان الاستثمار الجاري يساوي الاستثمار الواجب أي أن $\dot{k}$ معدومة و هذا يؤدي إلى بقاء قيم k عند قيمها.

على هذا أساس هذا التحليل يمكننا القول انه مهما كانت قيمة k الابتدائية فإنها تؤول دوما إلى قيمة التوازن $\hat{k}$ و هو توازن مستقر، أي أن عمليات حركية التعديل في نموذج (Solow-Swan) و الموضحة في المعادلة تؤكد بان الاقتصاد دوما يؤول إلى التوازن للحالة المستقرة،و بهدف حساب معدلات نمو كلا من مخزون رأس المال، نصيب العامل من رأس المال، الناتج و نصيب العامل من الناتج (أو إنتاجية العمل) عند حالة التوازن للحالة المستقرة $k=\hat{k}$ يمكننا أن نتبع الطريقة التالية:

- معدل نمو مخزون رأس المال $K=AL.k\Rightarrow\hat{g_k}=\frac{\dot{A}}{A}+\frac{\dot{L}}{L}+\frac{\dot{k}}{k}=\gamma+n$

- معدل نمو الناتج : $Y=AL.y\Rightarrow\hat{g_y}=\frac{\dot{A}}{A}+\frac{\dot{L}}{L}+\frac{\dot{y}}{y}=\gamma+n$

حيث أن: $\frac{y\left(\dot{k}\right)}{y(k)}=\frac{\dot{k}}{k}=0$: لان قيمة k مثبتة عند التوازن : $k=\hat{k}$.

و يكون: معدل نمو مخزون رأس المال = معدل نمو الناتج = معدل نمو السكان + معدل نمو العامل التكنولوجي.

-معدل نمو نصيب العامل من مخزون رأس المال: $\frac{K}{L}=A.k\Rightarrow\hat{g_{\frac{K}{L}}}=\frac{\dot{A}}{A}+\frac{\dot{k}}{k}=\gamma$

-معدل نمو نصيب العامل من الناتج : $\frac{Y}{L} = A.y \Rightarrow \hat{g}_{\frac{Y}{L}} = \frac{\dot{A}}{A} + \frac{\dot{y}}{y} = \gamma$

و يكون معدل نمو نصيب العامل من مخزون رأس المال = معدل نمو نصيب العامل من الناتج = معدل نمو العامل التكنولوجي، و خلاصة التحليل الديناميكي في نموذج (Solow-Swan) أن الاقتصاد يتجه نحو حالة التوازن المستقر كما أن متغيرات النموذج : نصيب العامل من مخزون رأس المال ، نصيب العامل من الناتج تنمو في المدى الطويل بمعدل ثابت و هو معدل نمو العامل التكنولوجي و الذي يتحدد خارج النموذج و ليس له أي علاقة بالخواص الذاتية للاقتصاد على حسب اعتقاد "R.Solow".

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي

إن استخدام إطار هذه النظرية لا يسمح بتحليل محددات التقدم التكنولوجي لأنه مستقل عن النموذج ،و بالتالي عن القرارات الاقتصادية .كل هذا أدى إلى رفض و عدم قبول هذه النظرية من طرف الباحثين الاقتصاديين و أصبح التفكير في إيجاد نظرية بديلة أمرا جديا ، و يتعلق الأمر هنا بالنظريات الحديثة للنمو و التي تضم مجموعة نماذج للنمو الداخلي ، من بين نماذج النمو الداخلي الأكثر استعمالا: **- نموذج AK ل "Rebelo":** من اجل الحصول على نموذج النمو الداخلي ، يرى " Rebelo " *1991* في الشكل المحدب لدالة الإنتاج النيوكلاسيكية سببا يحول دون حدوث ذلك ، فهذا الشكل يؤدي إلى الحصول على عوائد حدية لرأس المال متناقصة ، مما يمنع الناتج من النمو في المدى الطويل مع زيادة التراكم الرأسمالي ، و من اجل التخلص من اثر فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال ، يفترض "Rebelo " في نموذجه دالة إنتاج ثبات غلة (α=1) من الشكل4.1: $Y = AK$

حيث:A: ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي

K : يمثل رأس المال بمفهومه الموسع ، و هو يشمل كل مدخلات الإنتاج ، رأس المال المادي ،البشري، اليد العاملة. و المعادلة السابقة تعني أن الإنتاج يتناسب مع مخزون رأس المال، و تكون معادلة تراكم مخزون رأس المال على النحو المعتاد و هو على الشكل:

$$\dot{K} = sY - \delta K = sA.K - \delta K = (sA - \delta)K \qquad (15.1)$$

- **حركية النمو في نموذج AK:** إن إعادة صياغة دالة الإنتاج في نموذج AK يجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة و مساوية لـA ، و بالتالي غياب فرضية العوائد الحدية لرأس المال مما يجعل من الاستثمار في رأس المال بمفهومه الموسع (رأس المال المادي و رأس المال البشري) كآلية لجلب الوفرات الخارجية و التحسينات الإنتاجية التي تزيد من المكاسب مرة أخرى بكمية تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال ، و هذا يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف، ومن اجل شرح هذه النتيجة المهمة التي توصل إليها "Rebelo " في نموذجه فانه يمكننا أن نقارن بين نموذج (Solow-Swan) و نموذج AK. فنموذج AK هو عبارة عن نموذج (Solow-Swan) مع (α=1) و في هذه الحالة تكون دالة الاستثمار الجاري (sY) على شكل مستقيم و من المفترض أن يحدث التوازن المستقر عندما يكون $sY = \delta K$ أي $\dot{K} = 0$ في المعادلة و تكون قيمة مخزون رأس المال التوازنية عندئذ هي $\hat{K}$ ، و إذا افترضنا انه عند زمن البدء يكون الاستثمار في رأس المال sY اكبر من اهتلاكه δK و هذا يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج AK لاحظ الشكل *(3.2)*.

الشكل *(5.1)*: النمو و تراكم رأس المال نموذج AK

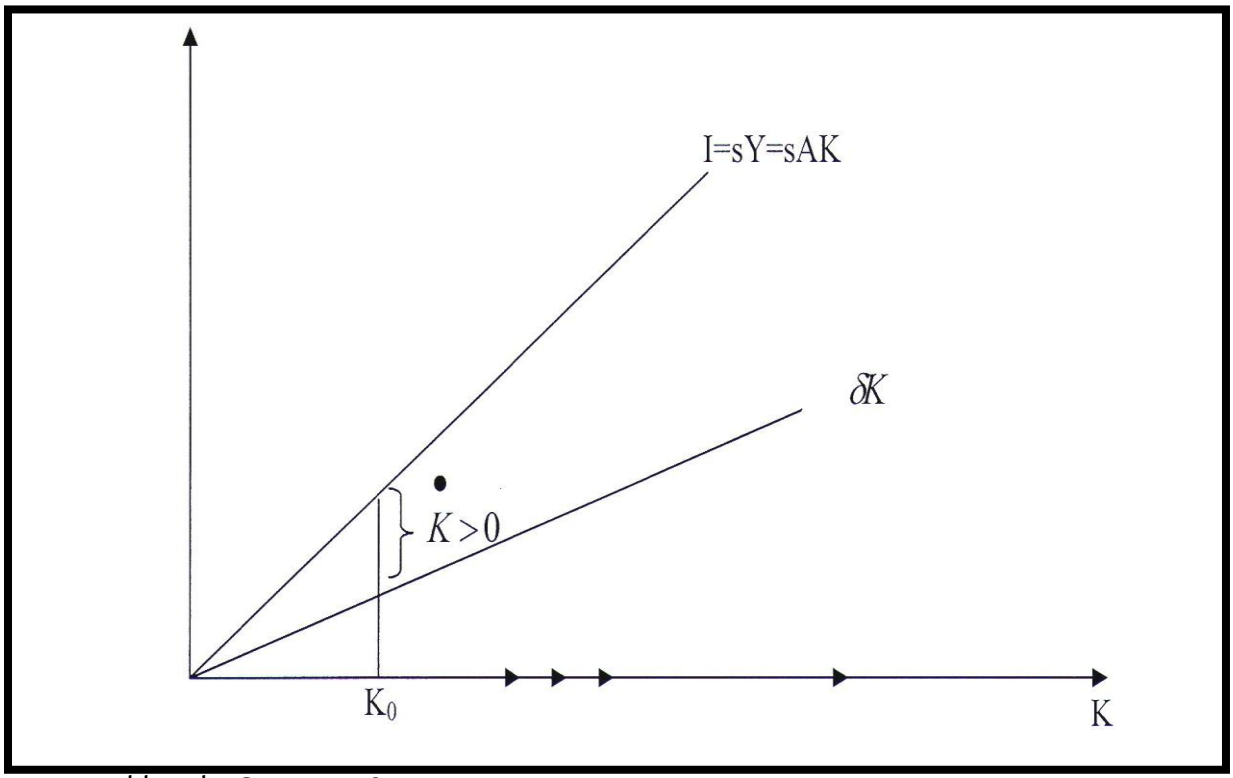

Source: M.Yildizoglo, Op.cit., P.49.

فالشكل *(5.1)* يوضح أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى توسع الفجوة بين sY و δK مما يعني زيادة التراكم الرأسمالي بشكل مستمر و بدون توقف و هذا يضمن تحقيق معدل نمو مستمر و محمي ذاتيا ، و حتى في حالة عدم نمو السكان أو عدم نمو مستوى العامل التكنولوجي فان ذلك محقق.

يمكننا القول أن نموذج AK هو نموذج بسيط يسمح بوضع سياسة اقتصادية تزيد من معدل الادخار و تحفز من الاستثمار بغية تحقيق معدل نمو مستمر على المدى الطويل، فارتفاع معدل الادخار يزيد بصفة دائمة من معدل نمو الناتج[1].

[1] - محمد العقاب ،"دور رأس المال البشري في حركية النمو الاقتصادي "،رسالة الماجستير في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء ، الجزائر،2008،ص 55.

خلاصة

و لقد نشأت النظرية الاقتصادية للنمو عبر مراحل ، و يعتبر الكلاسيك هم السباقون في ذلك من أمثال "A.Smith" ، "D.Ricardo" ، "R.Malthus" ، "K.Marx" و "J.S.Mill"، و جل هؤلاء يرون أن النمو الاقتصادي بطبعه محدود ، ف "A.Smith" تنبأ بحدوث الكساد الاقتصادي و اعتمد تحليله على جانب العرض و أهمل الطلب و دوره في تحفيز الاستثمار، مما أدى إلى قصور هذه النظرة، أما نظرية " K.Marx" فترى أن التطور يحدث نتيجة الصراع بين طبقة العمال و الرأسماليين بسبب البطالة ، و لقد تنبأ " K.Marx" بزوال الرأسمالية و حلول الاشتراكية محلها، غير أن ما حدث كان عكس ما جاء به، في حين ركزّ "J.Schumpter"على دور المنظم في دفع عجلة النمو عن طريق تقديمه لإبتكارات جديدة. بينما اعتبر "J.M.Keynes" الاستثمارات في نماذج النمو المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية ، و العامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل. أما فيما يتعلق بنظرية الدفعة القوية بالنمو المتوازن فان "R.Rosenstein" يرى بأنه يجب الاستثمار في القطاع الراكد من اجل دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى أو الاستثمار الواسع و المتزامن في جميع القطاعات الاقتصادية ، بدأت الجهود العلمية في التركيز على هذه الظاهرة الهامة، فبدا ظهور مجموعات متتالية معاصرة من النظريات (المدارس) الاقتصادية الموضوعة خصيصا لمعالجة مشكلة التخلف بصورة مباشرة و ليست بصورة عرضية كما كان الحال قبلا على غرار نظرية "W.W.Rostow" التي تعد شرحا لمراحل النمو الاقتصادي أكثر منها تفسيرا للظاهرة.

و مواصلة لأبحاث "J.M.Keynes" ، اعتمد كل من " Harrod-Domar" على دور الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي ، و تتلخص فكرتهم الأساسية في انه لا يمكن أن يحدث نمو اقتصادي متوازن إلا في حالة التشغيل الكامل أي أن النمو الاقتصادي المتوازن هو حالة استثنائية و لا توازن هو الحالة العامة، أما فيما يخص نموذج "Solow-Swan" الذي يقوم على فرضية تناقص عوائد عوامل الإنتاج (رأس المال و العمل) بشكل منفصل و ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معا ، و كذا فرضية الإحلال التام بين رأس المال و العمل، فلقد اصطلحت هذه النظرية على إسناد النمو الاقتصادي إلى العامل التكنولوجي و الذي يتحدد خارج

النموذج ، و هذه النتيجة أدت بهم إلى التنبؤ بظاهرة التقارب المطلق.و على الرغم من الأداء الحسن لهذا النموذج في تفسير بعض الحقائق المتعلقة بظاهرة النمو ،و أما هذا الوضع دعت ضرورة لإيجاد نظرية تعالج المشاكل التي صادفت تحليلات نموذج "Solow-Swan" وخاصة فكرة التقارب التي أرجعتها نماذج النمو الداخلي إلى "فرضية تناقص الإنتاجية الحدية"، واعتبرت الانتقال إلى التكنولوجيا وظهور المعرفة كعنصر إنتاجي رئيسي تمثل أهم مظاهر التغير في النمو الاقتصادي.

تمهيد:

و يعد النظام المالي أحد الركائز الأساسية لبلوغ مستوى عال من التقدم الاقتصادي و الاجتماعي, فهو المركز الرئيسي لتجميع المدخرات من الأفراد و الشركات و المؤسسات العمومية, و توجيهها نحو منح تسهيلات ائتمانية و قروض متنوعة,فضلا عن إسهامه في تمويل الاستثمارات في مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية, المملوكة للدولة و للقطاع الخاص, ذلك بهدف تحريك عجلة النمو الاقتصادي.و يشكل النظام المالي أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية المعاصرة، نظرا لكونه المحرك الأساسي لأي عملية تنمية، فهو يلعب دورا هاما في حشد المدخرات وتحويلها بأقل كلفة وأكثر جدارة إلى استثمارات تدعم النمو و تزيد الرفاهية .لذلك يعتمد النمو الاقتصادي على درجة تطور النظام المالي ككل سواء تعلق الأمر بالقطاع المصرفي أو أسواق رأس المالية .

و لقد لقي موضوع الوساطة المالية عناية خاصة من طرف الاقتصاديين من خلال تنامي الاهتمام المتزايد للأدبيات الاقتصادية بطبيعة العلاقة التي تربط التطورات في الأنظمة المالية بالنمو الاقتصادي التي يمكن ان تؤثر بها المؤسسات و الأسواق المالية في النشاط الاقتصادي ، وعلى الرغم من الدراسات التطبيقية العديدة في هذا المجال إلا ان طبيعة و اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي لا يزال موضوع جدل متواصل.

و تبنى الاقتصاديون دراساتهم من الناحية النظرية و جهات نظر متباينة حول أهمية تطور النظام المالي في النمو الاقتصادي و يمكن جمعها في اتجاهين : إذ يرى معظمهم أن النظام المالي يمارس تأثيرات ايجابية على النمو الاقتصادي (Gurely et Shaw ,1955 ,coldsmith 1969 ,Mikinnon 1973 shaw 1973) و الرأي المعاكس أن التطور المالي لا يمارس أي أثر على النمو الاقتصادي (lucas 1988 ,Robinson1952)،وقد قامت دراسات سابقة تطبيقية التي تناولت العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي على اختبار الفرضية على أن التطور المالي يؤثر في النمو الاقتصادي (أي تحديد اتجاه السببية من النظام المالي غلى النمو الاقتصادي)و من جانب آخر الجدل الكبير حول القنوات التي يمر فيها التأثير من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي .و لهذا قسمنا هذا الفصل إلى :

المبحث الأول:ماهية النظام المالي و دوره في الاقتصاد

المبحث الثاني:التطور المالي

المبحث الثالث:الدراسات السابقة حول العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية النظام المالي وآليات التمويل

يعد قيام النشاط الاقتصادي و توسعه رهينا بتوفير عناصر الإنتاج المختلفة و في مقدمتها عنصر رأس المال ، لذلك فإن الحاجة إلى تمويل يقف وراءها نشوء و تطور الأنظمة المالية و الذي حمل معه متزايدا من حيث التنظيمات و الوظائف و الأدوات ، نحاول من خلال هذا المبحث أولا معرفة ماهية النظام و هيكله التنظيمي و من ثم الآليات الكفيلة بانتقال الأموال عبر النظام المالي و أهم وظائفه.

المطلب الأول: مفهوم و عناصر النظام المالي

يعتمد النظام المالي على نوعية الهيكلة المالية التي يتصف بها الاقتصاد ، و التي قد تختلف من بلد إلى آخر من حيث مكوناتها و آليات عملها ، وسنحاول فهذا المطلب التعرف على مفهوم هذا النظام و مكوناته المختلفة.

-مفهوم النظام المالي:

يمكن التوصل إلى مفهوم النظام المالي من خلال التعاريف التالية:

يعرف النظام المالي على أنه" مجموعة المؤسسات والأسواق المالية التي يتم من خلالها انتقال الأموال من المدخرين إلى المستثمرين أو من المقرضين إلى المقترضين من خلال كافة الآليات التي تضمن تبادل و حيازة الأصول والأدوات المالية المختلفة"[1].

أو أنه" مجموع المؤسسات والأعوان التي تسمح لبعض الوحدات الاقتصادية ذات العجز خلال فترة زمنية بالإنفاق أكثر مما تملك، ومن جانب آخر تسمح للوحدات ذات الفائض بتوظيف هذه الفوائض"[2]

فعمل النظام المالي يستند إلى تحويل الأموال من وحدات إنفاقية ذات فائض إلى وحدات إنفاقية ذات عجز حيث تنفق الأولى أقل مما تحصل عليه من إيراد أو دخل بينما تحتاج الثانية إلى إنفاق أكثر مما تحصل عليه من إيراد أو دخل.

-و يعرف النظام المالي على أنه: تجمع الأسواق و الوسطاء و مؤسسات مختلفة، يقوم النظام المالي على ثلاثة أركان تمثل معا تنظيما ماليا متكاملا هي[3]:

-أهداف النظم المالية المتمثلة في تحقيق التوزيع العادل للدخل الوطني و دعم النمو الاقتصادي و المحافظة على استقرار الاقتصاد ، أما عن هدفه في ظل النظام الاشتراكي ينحصر في تحقيق أقصى مساهمة في إشباع

[1] سعيد عبد الحميد مطاوع، الأسواق المالية المعاصرة، مكتبة أم القرى، مصر، 2001 ، ص2.

[2] – Robert Ferrondier, Vincent Koen, Marche de capitaux et technique financiers, 4edition, Economica, Paris 1997,p9.

[3] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره،ص33.

الحاجات العامة للمجتمع مع تنفيذ الخطط المالية, و في البلدان النامية فالهدف هو الخروج من التخلف و التخلص من التبعية للدول المتقدمة.

-و عن الأدوات التي يعتمد عليها النظام المالي لتحقيق الأهداف السابقة فهي الإيرادات و النفقات و الميزانية العامة.

أخيرا الإطار الفني و الذي يعني بالكيفية التي تستخدم بها الأدوات المالية لتحقيق غرض النظام المالي ، فعلى سبيل المثال الفن المالي الخاص بالضريبة يشتمل على المادة موضوع الضريبة ن سعر الضريبة.

وتشير التعاريف السابقة إلى أن النظام المالي لأي اقتصاد وطني هو عبارة عن مجموعة من الوحدات المدخرة وأخرى من الوحدات المستثمرة تتوسط بينها منشآت و أسواق مالية .لذلك فإن التعرف على مفهوم النظام المالي يتطلب التعرف على الوحدات الرئيسية و هي[1]:

1-الوحدات الاستهلاكية (قطاع الاستهلاك):

و تتمثل في العائلات و الأفراد، و تعتبر مصدرا مهما من مصادر الادخار من جهة ، و من جهة أخرى مقترضا للأموال ، حيث تنفق من دخلها الجاري على سلع و خدمات الاستهلاك الجاري ، بينما تقترض لتمويل مشترياتها من سلع الاستهلاك الدائم (كالسيارات، الأثاث، الأبنية...).

2-الوحدات الإنتاجية (القطاع الإنتاجي) :

تعتبر أيضا مصدرا من مصادر الادخار، ولكن ليس بالأهمية التي تحتلها الوحدات الاستهلاكية .كما تحتاج إلى مصادر مالية لتمويل استثمارها في الأبنية والمعدات و تمويل مشترياتها من المواد الأولية أو الوسيطة التي تحتاجها في العملية الإنتاجية.

3-القطاع الحكومي :

تساهم الحكومة في النظام المالي من خلال أنشطتها في الاقتراض و الإقراض ويعتمد هذا النشاط على وضع الميزانية العامة ، فهي تدخر عندما تحقق فائضا ، و تستثمر في الموجودات المادية(مشروعات) أو الموجودات المالية (أسهم، سندات...).[2] و تقترض عند وجود عجز في الميزانية العامة بإصدار أدوات مالية في الأسواق المالية أو الاقتراض من مصادر داخلية أو خارجية.

4-القطاع الأجنبي :

يرتبط دور القطاع الأجنبي في النظام المالي بوضع ميزان المدفوعات ، ففي حالة عجزه يلعب هذا القطاع دور المقرض في السوق المالي عن طريق شراء أدوات مالية (أسهم أو سندات) أو حسابات

[1] عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسى،النقود و المصارف و الأسواق المالية ،دار الحامد،الأردن،2005،ص72.
[2] د عدنان النعيمي و آخرون، الإدارة المالية (النظرية و التطبيق) ،دار الميسرة، الأردن، 2007،ص57.

جارية أو عن طريق الاستثمار المباشر ، أي استخدام الادخارات الأجنبية لتغطية العجز ، و دور المقترض في حالة الفائض عن طريق بيع أدوات مالية للشركات المحلية أو توظيف هذا الفائض في الأسواق المالية الأجنبية[1].

***-عناصر النظام المالي:**

يعتبر النظام المالي جزءا هاما في النظام الاقتصادي للدولة ، إذ يتكون من ثلاثة عناصر و لكل عنصر منها دوره في تسهيل عملية انتقال الموارد بين الوحدات الاقتصادية.

أولا -مؤسسات الوساطة المالية:يشمل مفهوم الوساطة المالية المنظمات المالية التي تمارس وظيفة تعبئة المدخرات و إعادة استثمارها أو توجيهها إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة و تشترك هذه المؤسسات في أداء الوظيفة الأساسية للوساطة المالية ، لكنها تختلف من حيث طبيعة أدواتها المستخدمة في تكوين أصولها و خصومها و طبيعة الحقوق و الخدمات التي تتيحها للدائنين و تحصل عليها من المدينين ، وتأخذ الأشكال التالية:

1-البنك المركزي :يعتبر قلب الجهاز المصرفي ، فهو مؤسسة نقدية حكومية تتولى إدارة السياسة النقدية و "تهمين على النظام النقدي والمصرفي في البلد ، و يقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة والرقابة على النظام المصرفي و الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي و المحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة و ربطها بحاجات النشاط الاقتصادي"[2] بما يحقق المحافظة على القيمة الداخلية للعملة الوطنية و تحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية .كما يقوم بدوره كمقرض أخير للوحدات المصرفية المختلفة و يحصل منها على الودائع التي تستخدم لأغراض المقاصة بين هذه المؤسسات.

2-مؤسسات الإيداع : و هي مؤسسات مالية تتميز بقبول الودائع من الوحدات الاقتصادية بغرض توظيفها في أنشطتها المختلفة كمنح الائتمان ، و الاستثمار في الأوراق المالية ، كما تقوم بدور هام في عملية إنشاء النقود خاصة منها المصارف التجارية لذلك تساهم في التأثير على العرض النقدي ، وتنقسم إلى:

أ -مؤسسات مصرفية تقبل الودائع :ومن أهمها البنوك التقليدية والإسلامية.

ب-مؤسسات غير مصرفية تقبل الودائع : و تشمل بدورها المؤسسات التالية :مؤسسات الادخار والإقراض بنوك الادخار المشتركة ، اتحادات الائتمان.

3- المؤسسات الغير ودائعية :و تصنف إلى مؤسسات تعاقدية ومؤسسات الاستثمار:

أ -المؤسسات التعاقدية :هي مؤسسات مالية لا ودائعية" تقوم بتجميع مواردها على فترات دورية و على أساس تعاقدي ، و تستطيع هذه المؤسسات التنبؤ بدرجة عالية من الدقة بمقدار ما ستدفعه من الأموال لصالح المنتفعين في المستقبل"[3] وتتمثل أساسا في :شركات التأمين، صناديق التقاعد.

[1] د عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسى،مرجع سابق، ص82.

[2] د رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف مدخل تحليل كمي معاصر، دار الفكر ،الأردن، 2002،ص61

[3] د غالب عوض الرفاعي وعبد الحفيظ بلعربي،اقتصاديات النقود و البنوك،دار وائل، عمان ، الأردن، 2002،ص46.

ب -مؤسسات الاستثمار (وسطاء الاستثمار): هي مؤسسات مالية وسيطة وظيفتها الأساسية جمع الموارد المالية من خلال بيع الأصول المالية المختلفة للجمهور واستثمارها في الأسهم والسندات، ومن أهمها:
شركات الاستثمار التمويل، الصناديق المشتركة، الصناديق المشتركة لسوق النقد.

ثانيا -الاسواق المالية:

تلعب الأسواق المالية دورا بالغ الأهمية في النظم الاقتصادية و المالية الحديثة ، من خلال استقطاب رؤوس الأموال و توظيفها ، حيث تعمل على التقريب بين القطاعات الموفرة للادخار و تلك التي تقوم بالاستثمار وتكوين رؤوس الأموال.

يمثل سوق رأس المال المصدر الأساسي لإمداد مختلف الشركات بوسائل التمويل ، لذا يطلق مصطلح رؤوس الأموال على جميع المنظمات التي تقوم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بمرحلة أو أكثر من مراحل التوسط بين المقرضين و المقترضين، و من ثم بالإمكان اعتبار البنوك بمختلف أنواعها شركات التأمين، المؤسسات الادخارية والسوق المالية جزءا من سوق رؤوس الأموال.

و تعرف السوق المالية على أنها" وسيلة ينتفي فيها شرط المكان ، يلتقي خلالها المشترون و البائعون و الوسطاء و المتعاملون الآخرون من ذوي الاهتمامات بالأدوات الرأسمالية و النقدية أو بالصرف الأجنبي بغرض تداول الأصول المالية المختلفة لفترات متباينة اعتمادا على قوانين وأنظمة وتعليمات معتمدة محليا أو دوليا"[1] . وهناك عدة تصنيفات للأسواق المالية تقوم على أسس مختلفة حيث تقسم إلى :أسواق نظامية و أسواق غير نظامية ، أسواق أولية و أسواق ثانوية ، أسواق فورية و أسواق مستقبلية ، أسواق رأس المال و أسواق النقد أسواق محلية و أسواق دولية.

ونظرا للتطور الذي عرفته الأسواق والأدوات المالية في ظل التحولات الاقتصادية وعولمة أسواق المال، برزت صعوبة وضع حدود فاصلة للتفريق بين هذه الأسواق .لذلك سنعتمد معيار أجل الاستحقاق لأنه الأكثر شيوعا في دراسة أنواع السوق المالي ، حيث يقسم هذا الأخير إلى :سوق النقد وسوق رأس المال .

1-سوق النقد : هو سوق المعاملات المالية قصيرة الأجل ، و الهدف الأساسي من وجود هذا السوق هو تمويل المشاريع الإنتاجية و مدها بالقروض ، و تتمثل أهم مؤسساته في البنك المركزي و البنوك التجارية ، و أهم أدوات الاستثمار التي يتم تداولها هي :أذونات الخزانة ، القبولات المصرفية ، شهادات الإيداع.[2] وتتسم أسواق النقد بخصائص عديدة نذكر منها[3] :

- يتم فيها تداول أدوات مالية قصيرة الأجل تتراوح فترات استحقاقها ما بين يوم واحد في بعض الحالات وسنة واحدة بشكل عام.

-تتميز الأسواق النقدية بسيولتها العالية نسبيا وذلك لسهولة تحويل الأدوات المتداولة فيها إلى نقود.

[1] د هوشيار معروف ،الاستثمارات و الأسواق المالية،دار الصفاء ، عمان ، الأردن، 2003،ص15.
[2] د حسين بني هاني، الأسواق المالية طبيعتها تنظيمها أدواتها المشتقة، دار الكندي ، عمان، الأردن، 2002،ص15.
[3] د هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره،ص133.

-نظرا للتعامل بالأدوات المالية قصيرة الأجل و ارتفاع سيولتها فإنها مقارنة بأسواق رأس المال التي تتعامل بالأدوات الاستثمارية طويلة الأجل، تعاني من مخاطر أقل.

-إن غالبية الأسواق النقدية تتعامل بالأدوات ذات القيم الكبيرة و هذا يجعل الاستثمار في هذه الأسواق مركزا على المؤسسات الكبيرة بدلا من الأشخاص الطبيعيين أو يجري التبادل من خلال سماسرة و متاجرين يرتكز دورهم على جمع الزبائن لأنه من الصعب على صغار المستثمرين تملك هذه الأدوات مباشرة، وبالتالي تقليل درجة المخاطرة.

-يتدخل البنك المركزي في هذه السوق لتغيير أسعار الفائدة قصيرة الأجل لضبط النشاط الائتماني. ويشمل سوق النقد كلا من :سوق ما بين البنوك ، و سوق أوراق الدين قصيرة أجل.

2-سوق رأس المال:

يمثل سوق رأس المال المصدر الأساسي لإمداد مختلف الشركات بوسائل التمويل ، لذا يطلق مصطلح رؤوس الأموال على جميع المنظمات التي تقوم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بمرحلة أو أكثر من مراحل التوسط بين المقرضين و المقترضين، و من ثم بالإمكان اعتبار البنوك بمختلف أنواعها شركات التأمين، المؤسسات الادخارية و السوق المالية جزءا من سوق رؤوس الأموال[1].

و يعرف سوق رأس المال بأنه" ذلك السوق الذي يسمح بالتمويل الطويل الأجل لتحقيق الدخل المتتابع للمستثمر من خلال تداول الأدوات الاستثمارية والمتاجرة بالأوراق المالية المصدرة والتي تستحق بعد آجال متوسطة أو طويلة.

ومن أهم خصائص سوق رأس المال ما يلي:[2]

-من حيث العائد:

يمتاز الاستثمار في سوق رأس المال بالوفرة ، مما يدفع المستثمرين للاهتمام بالدخل أكثر من اهتمامهم بالسيولة ، لذلك يجب أن تتوافر الأدوات الاستثمارية الأكثر عائد بأقل تكلفة ممكنة.

-من حيث التنظيم :

يعد أكثر انتظاما من السوق النقدي نظرا لكون المتعاملين فيه على درجة كبيرة من التخصص و الخبرة في عقد الصفقات المالية.

-يتيح فرصة التمويل لكثير من المشروعات الإنتاجية التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لأجل طويل.

ثالثا -الأدوات المالية:

تضم الأدوات المالية جميع أصناف العقود المالية التي تبرم بين الوحدات الاقتصادية، و يختلف تصنيفها من دولة إلى أخرى حسب المعيار المعتمد في كل دولة، وتصنف إلى:[3]

1-الأصول المالية:

[1] د أشواق بن قدور،مرجع سبق ذكره،ص35

[2] د ناظم محمد نوري الشمري وآخرون ،أساسيات الاستثمار العيني و المالي، دار وائل، عمان ، الأردن، 1999،ص ص187-188.

[3] دليل الإحصاءات النقدية و المالية ،صندوق النقد الدولي، 2002، ص36.

هي مطالبات مالية ذات قيمة يمكن إثباتها(مثل العملة ، الودائع ، الأوراق المالية ، المشتقات المالية....) و تعتبر هذه العقود أساس العلاقات بين الدائن و المدين التي يكتسب مالكو الأصول من خلالها مطالبات غير مشروطة على موارد اقتصادية لدى وحدات أخرى.

2-**الأدوات المالية الأخرى** :

(مثل الضمانات المالية ، و التزامات القروض ...)و هي احتمالية مشروطة بوقوع أحداث غير مؤكدة في المستقبل . فمثلا تكفل الضمانات إتاحة الأموال المطلوبة دون أن ينشأ أي أصل مالي، إلا في حالة عدم قدرة المدين عن السداد.

و يستند تصنيف الأدوات المالية إلى أصول مالية وأدوات مالية أخرى إلى معيارين[1] :

أ-سيولة الأصل:

حيث يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية :وحسب هذا المعيار تصنف الأصول المالية إلى:

أصول مالية شديدة السيولة:هي مجموع وسائل الدفع التي يمكن استعمالها بدون تكلفة ودون إجراءات وتشمل العملة الورقية والمعدنية والحسابات الجارية للبنوك التجارية.

أصول مالية شبه سائلة :تضم بقية الودائع لدى البنوك وحسابات صناديق الادخار بالإضافة إلى الأوراق المالية قصيرة الأجل.

أصول مالية ذات سيولة غير مؤكدة :وتتمثل في الأصول التي يتطلب تحويلها إلى سيولة تكلفة و تحمل درجة من المخاطر و تضم مجموع الأوراق المالية.

أصول مالية عديمة السيولة :وتشمل الأصول التي لا يمكن تحويلها إلى السيولة من الدرجة الأولى .

ب-الخصائص التي تحدد شكل العلاقة بين الدائن والمدين:

حيث تصنف الأدوات المالية على أساس العلاقة بين الدائن والمدين فيما إذا كانت مشروطة أو غير مشروطة.

المطلب الثاني:أنواع التمويل عبر النظام المالي.

يمثل النظام المالي أداة لنقل الموارد المالية من وحدات الفائض إلى وحدات العجز ، وإن التدفق الأموال في نظام مالي مفتوح يمكن أن يسلك عدة قنوات ،إلا أنه يمكن تصنيفها بشكل عام إلى مجموعتين يوضحهما E. Shaw وJ.Gurley و هما التمويل المباشر والتمويل غير المباشر.

اولا الانتقال المباشر(التمويل المباشر):

يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض و المقترض دون تدخل الوسطاء الماليين، و تتمثل هذه الطريقة في قيام الوحدات ذات العجز(المقترضين) بإصدار حقوق مالية في شكل أسهم أو سندات.....(أصول مالية) و بيعها إلى الوحدات ذات الفائض(المدخرين) [2] بمساعدة خبراء الأسواق أو بدونهم .أي أن الوحدات ذات العجز تمثل المقترضين النهائيين للأموال(تدفق نقدي مباشر) من وحدات الفائض مقابل أصول مالية (تدفق مباشر للأوراق

[1] دليل الإحصاءات النقدية و المالية، نفس المرجع السابق،ص 26.

[2] محمود يونس وكمال أمين الوصال، اقتصاديات :نقود وبنوك وأسواق مالية، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص 80

المالية) و عادة ما يلتزم المدين بسداد المدفوعات للدائن في المستقبل بالإضافة إلى عائد مناسب مقابل مخاطر التسليف التي يتحملها المقرض.

و تدعى الالتزامات المالية في هذه الحالة بالأصول المالية المباشرة أو الأولية التي يعرفها كل من Gurleyو Chaw على أنها" مجموعة كل الديون وكل الأسهم المصدرة من قبل الأعوان غير الماليين

ثانيا:الانتقال الغير مباشر(التمويل الغير المباشر)

يستند التمويل غير المباشر إلى تدخل مؤسسات الوساطة المالية، وطبقا لهذا الأسلوب من التمويل يتم الفصل التام بين وحدات الفائض و وحدات العجز، حيث تقوم مؤسسات الوساطة المالية بتزويد الوحدات العجزية بالمبالغ التي تحتاجها مقابل الحصول على أصول مالية مباشرة (أولية) ثم تقوم بعد ذلك بإصدار أصول مالية خاصة بها تسمى بالأصول غير المباشرة أو الثانوية، بمواصفات أخرى يتم تحديدها طبقا لرغبات وحدات الفائض التي تقوم بشراء هذه الأصول، ولا يشترط هنا تزامن العمليتين أو تساوي مبالغهما .ونظرا لأن الأصول المالية التي تحصل عليها وحدات الفائض تمثل التزاما على المؤسسة الوسيطة التي أصدرتها ولا تمثل التزاما على وحدات العجز فقد سمي هذا النوع من التمويل بالتمويل غير المباشر .حيث تشمل الأصول غير المباشرة أدوات تمويل شائعة مثل :(شهادات الإيداع لأجل حسابات ادخار،...الخ) و التي تتميز بسيولة مرتفعة وقابلية تداولها، وما يتيحه ذلك من مرونة لوحدات الفائض فضلا عن انخفاض مخاطرها مقارنة بالأصول المباشرة[1]

المطلب الثالث:دور النظام المالي في الاقتصاد

إن النظام المالي له أهمية بالغة في تنمية الاقتصاد من خلال كفاءة و فعالية النظام في تأدية وظائفه التي تتمثل فيما يلي:[2]

1-تحويل الموارد في الزمان و المكان:

يعمل النظام المالي على توفير منافذ لتعبئة ادخار الأفراد و المؤسسات ،مما يؤدي إلى إرجاع الاستهلاك في الوقت الحاضر من أجل الحصول على شيء في مستقبل، أي الاتجاه نحو الاستثمار ويسهل بذلك تحريك وتحويل الأموال عبر الزمن إضافة إلى ذلك يلعب النظام المالي دورا هاما في تحويل الموارد من مكان إلى آخر،حيث يوفر النظام عددا متنوعا من الأدوات التي تسمح بانتقال الموارد إلى أين يمكن توظيفها على أحسن وجه،بذلك تنتقل الأموال من مكان الأقل مردودية إلى الأكثر مردودية ، فتزيد بذلك فعالية النظام المالي في تحقيق أحسن تخصيص للموارد.

2-توفير وسائل التعويض والدفع:

[1] محمود محمد الداغر، الأسواق المالية :مؤسسات أوراق بورصات، دار الشروق، عمان، الأردن، 2005 ، ص42.

[2] د اشواق بن قدور مرجع سبق ذكره،ص .

تعد هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي يؤديها النظام من خلال تقديم القروض و الائتمان من أجل السماح لكل من الأفراد و المؤسسات القيام بالدفع الفعال حين شرائهم للسلع و الخدمات إذ لا يضيعون كثيرا من الوقت .

3-الاشتراكية في الموارد وتجزئة الملكية:

يوفر النظام المالي ميكانيزمات (مثل البورصة و البنوك) الاشتراك أو تجميع ثروات العائلات لوضعها تحت تصرف المؤسسات، أما من وجهة نظر الاستثمار يمكن النظام المالي المستثمرين الصغار من استثمار أمالهم في مؤسسات ذات حجم كبير من خلال تجزئة الملكية بين عدة أشخاص، وبالتالي يوفر لهم إمكانية المشاركة في الاستثمارات ذات الحجم الكبير وزيادة توزيعاتهم من الحصص الاستثمارية .

4- توفير السيولة :[1]

يقصد بالسيولة قدرة الأصل المالي على التحول بسرعة إلى نقد، وهذا ما يؤديه النظام المالي من خلال الأسواق والوسطاء الماليين، حيث يوفر نظامًا للمتاجرة تجعل الأصول المالية أكثر سيولة فالقدرة على تحويل الأصول منخفضة السيولة إلى حقوق سائلة بالصورة التي يرغب فيها المدخر تعد أحد مقاييس كفاءة النظام المالي.

5-تجميع المعلومات المالية و تحليلها:

يقدم النظام المالي خدمة رئيسية من خلال تجميع وتحليل المعلومات
المالية، وهو بذلك يساهم في تخفيض التكاليف التي يمكن أن يتحملها المقرضون والمقترضون في حال قيامهم بهذه العملية .ويؤدي النظام المالي هذا الدور من خلال الاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي، حيث تكون تكلفة استخدام هؤلاء الخبراء منخفضة جدًا لأنها توزع على حجم كبير من العمليات، وهو ما يمكن المقرضين والمقترضين من اتخاذ قراراتهم بدقة.

6-المشاركة في تحمل المخاطر:

يوفر النظام المالي عملية المشاركة في تحمل المخاطرة من خلال تمكين المدخر من الاحتفاظ بالعديد من الأصول المالية يطلق عليها اصطلاح محفظة المالية، خاصة وأن أغلب المدخرين ليسوا مغامرين، فتنويع هذه المحفظة يجعل من التقلبات الحادة في قيمة المحفظة تنخفض باعتبار أن عوائد الاستثمار داخل المحفظة لا تتغير بنفس الطريقة[2].

[1] د صبح محمود ، الابتكارات المالية:المؤسسات و الأوراق المالية الغائبة عن السوق المالي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،1999،ص ص 10-13

[2] د اشواق بن قدور ، مرجع سبق ذكره ،ص

7-تحقيق السياسة النقدية:

يلعب النظام المالي دورا هاما كوسيط يتم من خلاله تمرير السياسة النقدية للدولة إذ يمكن للبنك المركزي بواسطته ممارسة دور فعال في تغيير أسعار الفائدة وأيضًا التحكم بالاحتياطات من العملات الأجنبية والمحافظة على استقرار النقد [1].

المبحث الثاني:التطور المالي

التطور المالي يتمثل في توسيع هيكل النظام المالي مثل زيادة عدد المؤسسات المالية ومن أنصار هذه المدرسة ووفقا لغولد سميث فإن دراسة التطور المالي يتطلب ,Patrick, 1966 & Goldsmithنجد باتريك و غولد سميث 1969 بالضرورة دراسة التغيرات في الهيكل المالي على مدى فترات زمنية معينة .فهو يعتبر أن التطور المالي يمكن دراستهما عن طريق جمع المعلومات عن تدفقات المعاملات المالية لفترات من الزمن وهناك العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس التطور المالي، واهم العوامل المساعدة على تطوره.

المطلب الأول: مفهوم التطور المالي:

في حين يعرف كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في تقريرهما الصادر عام 2005 عن تقييم القطاع المالي التطور المالي بأنه عملية تقوية وتعميق نطاق الخدمات المالية لمواجهة احتياجات الوحدات الاقتصادية بشكل كفء وفعال مما يدعم النمو الاقتصادي ، ولذا فالتطور المالي مفهوم متعدد الأوجه لا يقتصر على المجاميع النقدية فقط و إنما يتعداها ليشمل التنظيم و الرقابة ودرجة التنافس و الانفتاح والمؤسسية مثل قوة الدائنين وتنويع الأسواق و الأدوات المالية التي تكون الهيكل المالي للاقتصاد[2] .

وعليه و مما سبق يمكننا تعريف التطور المالي على أنه يتمثل في : زيادة عدد المؤسسات المالية و الأسواق التي تضمن عملية تقوية و تعميق نطاق الخدمات المالية لمواجهة احتياجات الوحدات الاقتصادية بشكل كفء و فعال بما يدعم و يحفز النمو الاقتصادي ، و يعتبر وجود قطاع مالي سليم و كفء عاملا هاما للتنمية الاقتصادية ، و على الرغم من الاختلافات الواضحة بين النظم المالية الناجحة نسبيا في بلدان مختلفة هنالك جوانب مختلفة لقطاع مالي متطور ، أو بالأخرى يعد قطاعا ماليا ما متطور و مكتمل النمو في حال توفر المعايير التالية

-تزايد حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي.

-تنوع الخدمات المالية المتاحة و حجم النمو في كمية الأموال التي يتم الوساطة منها في جميع أنحاء القطاع المالي.

-النمو المستمر في حجم رؤوس الأموال التي تقدمها المؤسسات المالية الخاصة لمشاريع القطاع الخاص عوضا عن الإقراض الحكومي المباشر و المقدم من قبل المصارف المملوكة للدولة.

-تحسن القطاع المالي من حيث الإشراف و التنظيم و الاستقرار و كذا من حيث الكفاءة و القدرة التنافسية.

- تزايد نسبة الأفراد الذين يحصلون على فرص الوصول إلى الائتمان و الخدمات المالية.

-بينما يرى ليفاين 2004 مفهوم التطور المالي من و جهة نظر المدرسة النيوليبرالية في أنه : زيادة مدى و كفاءة الخدمات و المؤسسات المالية في الحد من قصور السوق متمثلا في خفض تكاليف المبادلات و مخاطر المعلومات ،

[1] د جمال جويدان الجمل، دراسات في الأسواق المالية والنقدية، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2002 ، ص 33

[2] د.أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره،ص ص43-44

وذلك من خلال تجميعها و تداولها عبر الاقتصاد القومي بما ينتج آثار ايجابية على قرار الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي[1].

المطلب الثاني: معايير قياس التطور المالي (مؤشرات)

تعددت المعايير الخاصة بقياس التطور المالي في الدراسات التطبيقية ، و التي تعكس الأبعاد والجوانب المختلفة للتطور المالي ، و فيما يلي أهم هذه المعايير:

1-معيار حجم القطاع المالي :

و تم الاعتماد بشكل أساسي في هذا الجزء على بحوث كل من (طريح 2007 و ثورسون **1999** ، وصندوق النقد الدولي2005) ويقصد بحجم القطاع المالي حجم عمليات التداول المالية لكل من القطاع المصرفي ، المؤسسات المالية غير المصرفية، وسوق المال) في الاقتصاد القومي، و فيما يلي أهم المؤشرات لقياس حجم القطاع المالي:

أ-مؤشرات العمق المالي Financial deeping :

وقد جاء مفهوم العمق المالي أو التعميق المالي **Deeping** financial في إطار البحوث التي قام بها ماكينون وشو، حيث أكد الاقتصاديان على أهمية تخفيف تجزئة السواق المالية و ضرورة ايجا د معدلات فائدة حقيقية موجبة من أجل تحفيز الادخار المالي بالشكل الذي يؤدي إلى توسع حجم و كفاءة الوساطة المالية . و يمكن احتساب العمق المالي من خلال مؤشر سيولة الاقتصاد M2/PIB و استخدم هذا المؤشر من قبل كنغ وليفاين 1993و ديمتريادس 1997 ، و يقيس هذا الأخير درجة التسييل النقدي في الاقتصاد، و القصد من متغير التسييل هو بيان الحجم الحقيقي للقطاع المالي في اقتصاد نام توفر فيه النقود مدخرات وخدمات سداد القيمة . و يجدر بهذه النسبة أي(M2/PIB) أي أن تتجه نحو الارتفاع طوال عملية التنمية و تطور القطاع المالي حيث تنمو أدوات مالية أخرى ليست مدرجة فيM1 و تصبح متاحة على نحو متزايد.

كما يمكن احتساب العمق المالي من خلال مؤشر نسبة التزامات ودائع النظام المصرفي إلى الناتج QM/PIB كمقياس نوعي للتطور المالي .و يتم استبعاد العملة المتداولة على اعتبار أن الأصول الشبه سائلة هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار ، و أي ارتفاع في هذا المؤشر أي ارتفاع نسبة الودائع من المدخرات المالية مقابل الناتج المحلي الإجمالي ، يجوز تفسيره على أنه يعني تحسنا في الودائع المصرفية و غيرها من الأصول المالية خارج نطاق القطاع المصرفي التي من المحتمل استخدامها في تراكم الأصول و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

ب - مؤشرات الحجم المطلق للقطاع المالي

ينصرف هذا الأخير إلى قياس أهمية الخدمات المالية إلى حجم الاقتصاد القومي ، و يعد هذا المعيار أكثر المعايير تعبيرا عن حجم التطور المالي ، حيث يوضح حجم نشاط الوساطة المالية بالنسبة للطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ، و يمكن قياس هذا المؤشر بقسمة إجمالي أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي ABCM/PIB لمعرفة حجم القطاع المصرفي،، و الرسملة البورصة CB كمؤشر لقياس حجم سوق الأوراق المالية ، و ذلك بحاصل قسمة حجم أو قيمة رأس المال السوقي لكافة الأسهم و الشركات المسجلة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

و كلما ارتفعت هذه المؤشرات كلما دل ذلك على مدى عمق و اتساع حجم القطاع المالي و تحقيق لوفرات الحجم الكبير ، بما يسمح بتخفيض النفقات المتعلقة بنشاط الوساطة المالية من ناحية ، و قدرة القطاع المالي على جذب المدخرات و توفير التمويل و توزيع المخاطر و إدارتها على نطاق واسع من ناحية أخرى.

2-معيار النشاط المالي :[1]

فقد أظهرت البحوث النظرية و التجريبية الحديثة أن التعبئة الفعالة للمدخرات المحلية و التخصيص الكفؤ للموارد يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص الحصول على القروض ، و وفقا للنموذج الذي وضعه ماكينون وشو فإن رصيد الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص هو المسؤول في نهاية المطاف على نوعية وتراكم رأس المال (الاستثمار) ، وبالتالي النمو الاقتصادي .

كما أن دراسات عديدة تجريبية أكدت على أن القروض المقدمة للقطاع الخاص تعزز الاستثمار ونمو الإنتاجية على نحو أكبر بكثير مما يحققه الائتمانات المقدمة إلى القطاع العام . و يمكن حساب هذا المؤشر من خلال العلاقة (القروض الموجهة للقطاع الخاص /إجمالي الناتج القومي) ، و قد استخدم هذا المؤشر CSP/PIB كل من و ديمترياديس و حسين (1996) ، ليفين و زيرفوس (1998) و بيك و ليفاين 2004 أو من خلال العلاقة (القروض الموجهة للقطاع الخاص/إجمالي القروض المصرفية) ، و يفيد هذا المؤشر في معرفة نصيب القطاع الخاص من الاقتراض إلى إجمالي القروض في الاقتصاد .فقد أكد كينغ وليفاين 1993 على أن الأنظمة المالية التي تخصص جزءا أكبر من إجمالي الائتمان للقطاع الخاص ، من المحتمل أن تكون أكثر كفاءة في اختيار المشاريع الاستثمارية و ممارسة مراقبة الشركات و تجميع المخاطر و تعبئة المدخرات على نحو أكثر من الأنظمة المالية التي توجه أساسا الائتمان إلى الحكومة والمؤسسات العامة.

3-معيار البيئة القانونية والتنظيمية للنظام المالي :

و في هذا الإطار يمكن التأكيد على ضرورة تفعيل القواعد و القوانين بشأن حقوق و واجبات الأطراف المختلفة إذا كانت موجودة أو استحداث قوانين جديدة في حال عدم توفرها ، فثمة ضرورة لتوافر هيكل قانوني يحفظ حقوق الملكية ، و نظام قضائي يتسم بالكفاءة يفصل بعدالة و سرعة في الدعاوى ، على أن يقترن ذلك بآلية فعالة لتنفيذ الأحكام.

كما أن هناك ضرورة لتفعيل النظم القانونية لاسترداد الديون ، و قوانين الشركات و خاصة إجراءات الإفلاس و إعادة التنظيم ، هذه الإجراءات تمكن الدائنين من استرداد مواردهم من المدينين المتخلفين عن السداد ، كما أنه يساهم في مكافحة المقترضين الانتهازيين و يدني المخاطر الأخلاقية.

و في عام (1995) أعتمد رقم قياسي تصدره مؤسسة هيرتاج (Heritage Foundation) كمحاولة لقياس الحرية الاقتصادية للدول، و توصلت بعض الدراسات الاقتصادية المعتمدة عليه إلى وجود علاقة بين الرقم القياسي و النمو الاقتصادي في الكثير من البلدان و تعني الحرية الاقتصادية وفقا لهذا المؤشر (HFD) حماية حقوق الملكية للأصول، و توفير مجالات أوسع لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، و تعزيز روح المبادرة و الإبداع ، كما تعني غياب التدخل الحكومي في عمليات الإنتاج الحكومي و التوزيع و الاستهلاك للسلع و الخدمات ويساهم هذا المؤشر في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في الدولة

المطلب الثالث: محددات التطور المالي

[1] د أشواق بن قدور،مرجع سبق ذكره،ص 46

ماهية العوامل المساعدة على تطور النظام المالية ؟[1]

إن فرضية السببية المزدوجة بين تطور التطور المالي و النمو الاقتصادي كانت قد تناولتها عدة دراسات نظرية سابقة, والتي أفادت بأن تطور المالي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وهذا الأخير يساعد على توسع نشاط الوسطاء الماليين، وفي هذا السياق نجد أن للنمو الاقتصادي تأثير على تطور المالي، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه ليس بالمحدد الوحيد له، بل هناك جملة من المحددات والتي أمكن تقسيمها إلى فئتين أساسيتين :الهيئات القانونية والاقتصادية ،عوامل سياسية،اقتصادية وهيكلية.

1.هيئات القانونية و الاقتصادية:

للهيئات تصنيفات عديدة من حيث المهام المسندة إليها وهي عموما:

هيئات قانونية *:* و هي مسؤولة على وضع النظام القانوني ، تعريف و تطبيق قواعد القانون ، على وجه الخصوص الحقوق الملكية.

هيئات اقتصادية: و هي مسؤولة على وضع جملة من القواعد المتعلقة بإنتاج و توزيع السلع و الخدمات بما في ذلك ضبط الأسواق.

هيئات سياسية*:*تختص بالقواعد الانتخابية و كل ما يتعلق بالنظام السياسي.

هيئات اجتماعية*:*عادة ما تختص بالقواعد التي تتعلق بالصحة و التعليم و الأمن.

تحدد الهيئات القانونية و الاقتصادية النشاط المالي بصفة خاصة،إذ أن الأولى تضمن تطبيق القانون أما الثانية فهي تقوم برقابة و ضبط القطاع البنكي.

حيث أن حماية حقوق المقرضين و المستثمرين و حقوق الملكية تختلف من بلد الى آخر حسب نوعية الهيئات

2-المحددات السياسية يتعلق المستوى تطور النظام المالي بسياسية الحكومة، إذ أبرز كل من Robini و salai-Martin (1992) أنه بالإمكان استعمال القطاع المالي كمصدر للتأثير على مستوى الدخل و النمو الاقتصادي، حيث أنه في اقتصاد دولة ما، متميز بالتهرب ألضريبي، فإمكان الحكومة أن تقوم بكبح نظامها المالي من خلال فرض معدل ضربي عال من أجل رفع إيراداتها – و بالتالي فان هذه السياسة تحد من تطور النظام المالي.

[1] د أشواق بن قدور،مرجع سبق ذكره،ص48

فان السياسة العمومية من شانها أن تؤثر على نشاط الوسطاء الماليين ، نذكر على سبيل المثال انه هناك بعض الدول تحد من منح القروض المتعلقة بالرهن العقاري حسب (Jappeliet pagano 1994 ،و الهدف من فرض هذه السياسة هو إجبار العوائل الادخار و التوجيه القروض نحو الاستثمار في قطاع الصناعة أكثر من الاستثمار في العقار سنة 1993.

المحددات الاقتصادية

النمو الاقتصادي

أن توسع النظام المالي قد يعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي.اذ أن السببية بين لظاهرتين تبقى غير مؤكد، حيث انه لتطور النظام المالي أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، و بإمكان هذا الأخير أن يؤثر في التطور المالي، اذ يبقى الجدل قائما حول اتجاه السببية بين الظاهرتين.

حسب (1912) shumpeter ،فإن وجود المؤسسات المالية ضروري من اجل تحقيق التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى النمو،أو بمعنى آخر فانه بإمكان تطور النظام المالي أن يسبب النمو الاقتصاد.

و على العكس من ذلك فان (1952) Robinson يبين السببية في الاتجاه المعاكس، إذ يوضح أن التطور النظام المالي ما هو إلا نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي، إذ أن زيادة النشاط الاقتصادي يترتب عنها زيادة في طلب الخدمات المالية و بالتالي تكثيف النشاط لنا المالي.

التضخم:

للتضخم اثر سلبي على النظام المالي، حيث أن المعدل العالي للتضخم يعد عموما مؤشرا على عدم الاستقرار الاقتصادي و عدم التأكد بشان مرد ودية المشاريع الاستثمارية، مما يؤثر على القطاع المالي و بالأخص في إحدى وظائفه الأساسية و المتمثلة في منح القروض بفعالية حيث أن معدل التضخم العالي يسبب تخفيض معدل المرد ودية الحقيقي للنقود بل يتعدى أيضا إلى تخفيض معدل المرد ودية الحقيقية للأصول بصفة عامة.

المحددات الهيكلية

إن العلاقة بين هيكل النظام المالي و النمو الاقتصادي تقيم الجدل حول الأنظمة المالية المعتمدة على الأسواق المالية (الو م أ،بريطانيا) و غيرها من الدول التي تعتمد أنظمتها المالية على البنوك (ألمانيا ،اليابان) و يبقى من الصعب الربط بين هيكل النظام المالي و فعالية الاقتصاد ،و بشر levine (1997) الى المشاكل التالية :

أولا :غياب مقياس كمي لهيكل نشاط النظام المالي يجعل من المقارنة صعبة .

ثانيا :بما أن النمو الاقتصادي يؤثر بمتغيرات أخرى يجب إعطاء الأولوية لهذه المتغيرات في الدراسة قبل دراية العلاقة بين هيكل النظام المالي و النمو الاقتصادي .

أخيرا :بما أن البنوك و البورصة يقدمان خدمات مختلفة ، فيجدر اعتبارهما معا في الدراسة بغية فهم العلاقة بين هيكل النظام المالي و النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: دراسة السابقة حول العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

جاءت العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين القطاع المالي و القطاع الحقيقي، و تقريبا جل الدراسات التطبيقية توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: فروض العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي.

يعتبر موضوع العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي محل جدل بين الاقتصاديين سواء من الجانب النظري أو التطبيقي ن حول دور النظام المالي في التنمية الاقتصادية، و تحديد اتجاه السببية حول ما إذا كان النمو الاقتصادي يقود القطاع المالي أم العكس، لأن تحديد اتجاه السببية يلعب دور مهم في اختيار إستراتيجية التنمية (choice of the development strategy) :من جهة اذا كان التطور المالي هو الذي يحفز النمو هنا من لازم الاهتمام بالقطاع المالي و تحريره، اما في حالة أن النمو هو الذي يحفز التطور في النظام المالي و المصرفي هنا يجب التركيز على السياسات و الإجراءات التي تعزز النمو الاقتصادي، و حسب البحوث و الدراسات في هذا الإطار بآراء مختلفة حول تحديد اتجاه السببية بين القطاعين و التي يمكن تقسيمها حسب اتجاه العلاقة الى ثلاث اتجاهات كما يبينها الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (1.2) فرضيات العلاقة السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي.

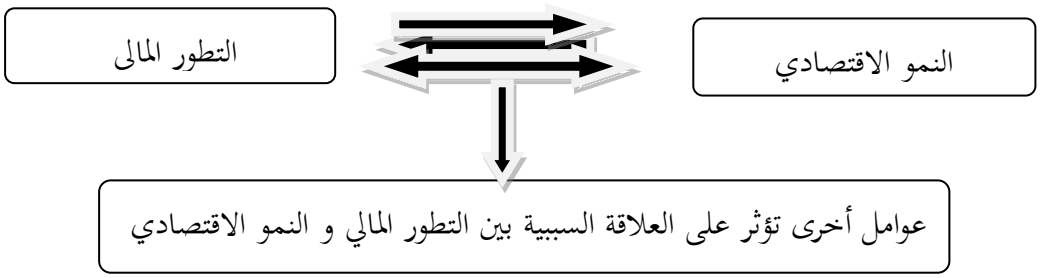

Source: Mona Kamel (2013), financial development and economic growth in Egypt: A re-investigation, Munich Personal RePec Archive, MPRA paper N° 48564 P: 12, Available at the following link: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/48564/.

[1] Alif. F Darrat (1999) , Are financial deepening and economic growth causally related ?,Another look at the evidence , International Economic Journal , 13:3 , pp 19-35.

1-التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي

التطور المالي النمو الاقتصادي

-تنص فرضية قيادة العرض (supply leading hypothesis) على أن قيام الجهاز المالي و المصرفي بالوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية التي تعاني من نقص في التمويل يؤدي إلى زيادة مجمل الادخارات و الاستثمارات و تعزيزها و هكذا يكون للتطورات المالية اثر الايجابي على معدل النمو الاقتصادي ، التطور في القطاع المالي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال ما ينتجه من خدمات مالية و التي تتمثل أساسا في وظيفة جمع الموارد المالية و التخصيص الأمثل لها نحو الفرص الاستثمارية ذات المردود الأعلى.نتيجة قدرته على من تكاليف المعلومات تنويع و تقاسم المخاطر الناتجة عن فشل وخسارة أحد المشاريع الاستثمارية .

ومن أهم الاقتصاديين الذين أشاروا إلى المشاركة الايجابية للتطورات المالية في النمو الاقتصادي كما يلي:

* Schumpeter (1934) أكد على الخدمات التي يقوم بها الوسطاء الماليون من بينها تقييم المشروعات و غدارة المخاطر و إشراف و متابعة الاستثمارات وتسهيل المعاملات كلها ضرورية لتراكم رأس المال و تطوير في المخترعات و الأساليب التقنية اللازمة للنمو و التنمية[1].

*أكد Cameron1967 على الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية في زيادة معدلات التكوين الرأسمالي capital formation عن طريق قدرة هذه المؤسسات على حشد المدخرات من أصحاب الفائض المالي مقابل حوافز و امتيازات مقدمة من قبل تلك المؤسسات.

*يبين كل من **Smith** و **Bencivenga** أن التطور المالي مرتبط ايجابيا مع النمو الاقتصادي ، و انطلاقا من الأعمال Daimond وDykvig (1983) أدمج **Smith** و **Bencivenga** وظيفة توفير السيولة في إطار النمو بهدف تحليل دور الوساطة المالية في النمو الاقتصادي.

*وأكد Ross levine 1997 على أن تأثير النظام المالي يمكن من خلال التحسنات النوعية و الكمية في الخدمات المالية التي تنعكس ايجابيا على النشاط الاقتصادي[2] .

2-النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي

النمو الاقتصادي التطور المالي.

[1] د ابراهيم بن صالح ، د علي شريف عبد الوهاب وردة ، خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصري و قدرتها التأثيرية في النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي ، مجلة العلوم الإدارية و الاقتصادية ، كلية الاقتصاد و الإدارة ، جامعة القصيم ، السعودية العدد الاول 2008،ص3

[2] Ross Levine, (1997). Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda. Journal of Economic Literature 35: 688-726.

بعض التحليلات تقترض علاقة سببية متجهة من النمو الاقتصادي على تطور المالي أن فرضية قيادة الطلب Demand following hypothesis ، فهذه الفرضية تؤكد الدور السلبي للنظام المالي، فطبقا لهذا الرأي فإن تطور القطاع المالي يحدث كمحصلة للنشاط الاقتصادي الكلي، حيث يتطلب التوسع الاقتصادي المستمر مزيد من الخدمات و الأدوات المالية ، لهذا النوع من التطور المالي يلعب دور سلبيا في عملية النمو .

*Robinson 1952 يرى ببساطة التطور المالي يستتبع عادة النمو الاقتصادي فعندما تنشط المشروعات تستتبعها المؤسسات التمويلية، أي أن النمو الاقتصادي يؤثر على التطور المالي ، حيث أن تطور و نمو المؤسسات المالية و خدمات المالية الطلب عليها متزايد ويحفز النمو على تطور القطاع المالي، لذا فإن النمو القطاع المالي يتحقق نتيجة النمو الاقتصادي.

*أعلن Lucas 1988 أن "أهمية الأمور المالية تم التأكد عليها بشكل زائد و على نحو سيء في المناقشات العامة مع التأكد على أن الأسواق المالية اللازمة سوف تتطور مع ظهور الحاجة إليها".

*رفض بعض الاقتصاديون الأفكار التي جاءت بها فرضية قيادة العرض [1] مثل Robinson ، patrick حيث اعتقدوا بان التطور المالي يعتبر مجرد مخرج للنمو في القطاع الحقيقي للاقتصاد، وقد جاء

*وبالنسبة ل Stern1989 من خلال دراسته نفى دور التطور المالي في عملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه لم يتم ادخالها ضمن قائمة المتغيرات المحذوفة[2].

العلاقة التبادلية:

التطور المالي النمو الاقتصادي.

التي تعود الى الاقتصادي Huge Patrick (1966) تحت اسم hypothesis pactrick s stage of developmen و التي تجمع بين الفرضية supply-leading و demand following و التي تنص على ان اتجاه السببية يتبع مرحلة التطور المالي التي تشهدها الدولة.

ترتكز وجهة نظر الثالثة على وجود علاقة متبادلة بين تطور القطاع المالي و النمو، فالنمو الاقتصادي يجعل تطور نظام الوساطة المالية مربحا كما أن تأسيس نظام مالي فعال يسمح بنمو اقتصادي سريع ، فعن طريق التخصص في جمع الأموال وتنوع الفرص و تقييم المشروعات و المراقبة، فإن النظام المالي يحسن من كفاءة مخصصات رأس المال من الطاقة الإنتاجية للقطاع الحقيقي،لذا فإن التطور المالي والنمو الاقتصادي يؤثر كل منهما على الادخار بشكل ايجابيا في عملية التنمية .

-إن العلاقة بين النمو الاقتصادي وتطور المالي شهدت جذلا متناميا فيما إذا كان أداء القطاع المالي يتبع أداء القطاع الحقيقي للدول أم أن التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي ، أي الاختلاف في تحديد اتجاه السببية بين القطاعين ، وفيما يلي يتم عرض لأهم الآراء حول طبيعة العلاقة[3]:

[1] Joan .Robinson,. (1952). The Generalization of the General Theory. London: MacMillan Press , p86.

[2] Nicholas .Stern ,(1989) , The Economics of Development : A Survey , Economic journal , September1989, pp :597-685.

[3] جميلة يحي صحراوي "أثر تطور السوق الماليو تطور الجهاز المصرفي على التمو الاقتصادي ،دراسة حالة الاردن 1979-2009، رسالة ماجستير غير منشورة ،2001،ص ص 11-14.

*ركز (1966) patrick على اتجاه السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي، على خلاف الاقتصاديين الذين أكدوا على وجود ارتباط بين الوساطة المالية و النمو الاقتصادي، ووفقا لفرضيته السابقة فإن اتجاه السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصاد يختلف وفقا لمرحلة التنمية التي تمر بها الدولة، إن النمو الاقتصادي هو أولا يحث التوسع في النظام المالي، وهذا ما ينعكس ايجابيا على كفاءة تخصيص رأس المال ويزيد من الطاقة الإنتاجية للقطاع الحقيقي، و بالتالي النمو الاقتصادي يحفز التطور المالي، و بالنتيجة فان توسع النظام المالي يحفز الطلب على الخدمات المالية أي بمعنى في المراحل اللاحقة من التطور الاقتصادي ، إن النظام المالي هو الذي يحفز النمو الاقتصادي عندما تكون الخدمات المالية متوفرة بشكل واسع وكبير في الاقتصاد.

وبالتالي نستنتج مما سبق أن هناك علاقة مزدوجة أو تأثير متبادل بين القطاع الحقيقي و القطاع المالي فالتطور المالي يلعب دور مهم في عملية دعم النمو من خلال تشجيع الادخار و توفير اللازم للاستثمارات، كما أن لنمو الاقتصادي تأثير ايجابي على التطوير المالي وذلك من خلال تأثيره على الادخار بواسطة تخفيض تكاليف الوساطة المالية و الشكل التالي يوضح مختلف العلاقات القائمة بين القطاع الحقيقي و القطاع المالي:

الشكل(2.2): اتجاه السببية (direction of causality) بين التطور المالي و النمو الاقتصادي

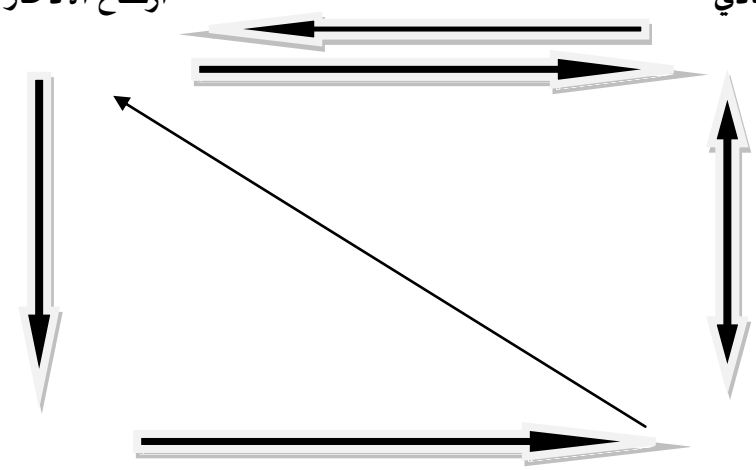

Source : Belgacem ,L,DRINE,I ,AYOUNI ,S(2007)"développement financier et croissance économique dans led PED : une approche par les tests de causalité » IHEC sousse , disponible sur l''address suivante (consulté le 04/04/2017): www.fsegn.mu.tn/page1/colloque.htm P14

المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي.

حيث قامت هذه الدراسات بافتراض اتجاه السببية على تطور القطاع المالي يتأثر ايجابي على النمو الاقتصادي و اختيار صحة هذه الفرضية، وتقريبا معظم الدراسات توصلت إلى أن المزيد من التمويل يؤدي إلى زيادة النمو.

1-دراسة[1](1969)Goldsmith :

قام الباحث بدراسة دور التطورات المالية في تعجيل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين الوساطة المالية و النمو الاقتصادي، حول 35 دولة خلال الفترة الممتدة 1963-1860 و توصل إلى أن هناك علاقة ايجابية بين الوساطة المالية و النمو، و لكن تعرضت الدراسة إلى مجموعة من الانتقادات أهمها عدم توضيح اتجاه العلاقة السببية Goldsmith 1969 بأن التمويل من خلال البنوك و الاسواق المالية لها آثر إيجابية على النمو الاقتصادي و لاسيما على المدى البعيد ، و بين أن الفترات التي يرتفع بها النمو الاقتصادي تزامنت مع فترات التطور المالي المرتفع ، و عليه فهو وضع البذرات الاولى لتلك العلاقة الايجابية.

2-دراسة[2] (king and levine(1993a b c:

قامت هذه الدراسة بإختبار العلاقة بين مؤشرات التطور المالي و النمو الاقتصادي GDP من خلال تجمعية cross-sectionل 80 دولة خلال الفترة الممتدة من 1960-1989 ،باستخدام متغيرات التطور المالي كما يلي:

-DEPTH:الكتلة النقدية بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي ممثل للعمق المالي .

-BANK:القروض البنكية مقسومة على القروض البنكية و مجموع أصول البنك المركزي.

-PRIVY:القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي.

تعتبر الدراسات التي قام بها (King and levine 1993a .1993b.1993c) لعدد كبير من الدول للفترة الممتدة من 1960-1989 من أهم الدراسات التطبيقية لتحديد أثر التطو المالي على النمو الاقتصادي ، و قد استخدما في الدراسات عددا من المقاييس للتطور المالي ، منها متوسط الموجودات السائلة للنظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و متوسط معدل الائتمان المخصص للقطاع الخاص إلى احمالي الائتمان المحلي و متوسط الائتمان المصرفي إلى إجمالي الاقتراض.

3-دراسة(odedokun(1996 [3]:

سعت الدراسة للتعرف إلى تحديد و تحليل أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي ، واختبار هل الاثر يختلف من منطقة إلى أخرى ، و كذلك هل يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف مستويات التطور الاقتصادي ، خلال الفترة الممتدة من 1960إلى 1980 ل 71 دولة ، استعمل OLSو GLS لتقدير معادلتين لكل دولة ، وايضا استعمل منهجية حزم البيانات Panel Data لتقدير نموذج الاثر الثابت لدالة الانتاج، و قام بتقسيم الدول إلى عينات استنادا إلى معيارين هما الدخل و المنطقة ، واستخدام ممثل للعمق المالي الذي يتمثل في M2/PIB، نمو الوساطة المالية ممثل بنمو في الكتلة النقديةM2.

4-دراسة(Ross levine and sara Zervos(1998 [4] :

[1] R,Goldsmith (1969), «Financial Structure and Development, New Haven and London : Yale University Press 1969, by the Economic Journal , Vol .80, N°318; June 1970

[2]

[3] M . O. Odedokun9111 « Alternative econometric approaches for analysing role of Financial sector in economic growth: Times series evidence from LCDs"" journal of development Economics vol ,50 (1996) 119-146.

[4] Ross Levine. and Sara Zervos,. (1998) Stock Markets, Banks, and Economic Growth. American Economic Review 88: 537-558.

تعتبر دراسة Zervos 1998 **Ross levine and sara** أول إسهام حول دراسة تأثير الأسواق المالية على النمو الاقتصادي ، لان معظم الدراسات التي سبقتها ركزت على الاعتماد فقط على مؤشرات البنوك باعتبار هو مصدر الممول للاستثمارات و تهميش لدور الأسواق المالية في توفير الخدمات المالية التي تخدم الاقتصاد ، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر كل من أسواق المالية و البنوك على النمو حيث شملت العينة على 42 دولة خلال الفترة الممتدة من 1976-1993، باستعمال المؤشرات التالية:

-مؤشرات تطور الأسواق المالية:

- Turnover Ratio ,Value traded ,Market capitalization (GDP)

-مؤشرات تطور الجهاز البنكي:

- Credit bank:القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-أن مستوى و درجة سيولة الأسواق المالية و الجهاز المصرفي مرتبطة ايجابيا و معنويا مع معدلات النمو الاقتصادي ، تراكم رأس المال و نمو الإنتاجية.

-كل من مؤشرات البنوك bank– based و الأسواق المالية Market-based تؤثر معنويا على النمو الاقتصادي

5-دراسة[1]:(1998)Neusser and kugler :

قامت الدراسة على اختبار العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في 13 دولة من دول OCDE خلال فترة 1970-1991 باستخدام مجموعة من الطرق القياسية نماذج الانحدار الذاتي VAR و الاختبارات السببية وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة التكامل المشترك بين مؤشرات النمو و التطور المالي في ربع العينة المدروسة.

6-دراسة[2] Arestis et al 2001:

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة تتكون من الولايات المتحدة، انجلترا ،فرنسا،اليابان و ألمانيا خلال الفترة 1968-1998باستعمال المؤشرات التالية:

-الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ممثل للنمو الاقتصادي، رسملة البورصة إلى الناتج المحلي الاجمالي ، قروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي

-توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-الأسواق المالية تساهم ايجابيا في النمو الاقتصادي في كل من ألمانيا ، اليابان و فرنسا ، ولكن يبقى الدور الأكبر للبنوك.

في الولايات المتحدة و انجلترا ، العلاقة بين التمويل و النمو ضعيفة ، و اتجاه السببية يكون النمو إلى التطور.

7-دراسة[3] favara2003:

[1] K.Neusser and M Kugler. (1998) Manufacturing growth and financial development2 evidence from OECD countries. Review of Economics and Statistics 80: 638– 646.

[2] Philip Arestis,.,Panicos Demetriades,. and Kul.B Luintel,. (2001) Financial development and economic growth: the role of stock markets. Journal of Money, Credit, and Banking 33: 16–41

[3] Giovanni Favara 2003 . An Empirical Reassessment of the Relationship between finance and growth.IMF working paper WP /03/123, 2003.

قامت هذه الدراسة باعتبار بإعادة اختبار العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي و ذلك خلال الفترة الممتدة بين 1960-1998 ل 85دولة ، استعمال البيانات المقطعية و البيانات المجمعة و أساليب قياسية مختلفة في التقدير:

استخدمت الدراسة مؤشرين ممثلين للتطور المالي هما الكتلة النقدية M2بالنسبة إلى PMG,GMM ,OLS GDP،و قد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة غير خطية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي ، مما يعني أن التطور المالي يمارس تأثير مؤقتا للنمو الاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية في التنمية ، أما في حالة البيانات المجمعة فكانت العلاقة بين التطور المالي و النمو سالبة في الأجل الطويل.

8-دراسة: [1](2011) Rousseau and wachtel (:

توصلت الدراسة الى نتائج أن التأثير العمق المالي على النمو خلال الفترة 1960-1989، يختلف عن التأثير في الفترات الحالية عن الفترات السابقة وهذا راجع الى عدة عوامل من أهمها الازمات المالية والبنكية في السنوات الحديثة و التي ساهمت في تهميش الدور الايجابي للنظام المالي.

المطلب الثالث:الدراسات السابقة حول القنوات التي يمر منها التأثير من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي.

هناك عدد قليل و محدود حول الدراسات التي أعطت للقنوات (transmission channels) التي يمر منها التأثير من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي وحسب النظريات هناك قانتين وهما كالتالي:

***قناة رأسمال:**

فإن النظام المالي المتطور يلعب على جلب أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية وبالتالي توفير التمويل للاستثمارات ولكي يكون لها أثر مباشر على رفع معدلات النمو الاقتصادي

***قناة إنتاجية رأسمال:**

والتي تتمثل من خلال قدرة النظام المالي على جلب المعلومات حول المشاريع و الاستغلال الأمثل للمدخرات التي تنعكس إيجابيا على القطاع الحقيقي و القدرة على تنويع الاستثمارات

وهناك دراسات جد محدودة قامت بتسليط الضوء على اختبار القنوات ÷ل أن التطور المالي يؤثر إما من خلال قناة تراكم رأس المال أو الرفع من انتاجية رأس المال أو كلاهما، وفيما يلي سوف نعرض أهمها:

1-دراسة[2] (1995)De Gregorio and Guidotti:

اختبرت هذه الدراسة تأثير القطاع المالي علة معدل النمو الاقتصادي عبر الدول ذات الدخل العالي والمتوسط و المنخفض و استخدما نسبة الائتمان المصرفي إلى القطاع الخاص و إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتطور المالي و أشارت النتائج بأن العلاقة بينهما موجبة خلال فترة 1960-1985 وسالبة خلال الفترة 1985-1970 الدخل العالي بينما كان لها أثر ايجابي على النمو في الدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض.

2-دراسة[1] (2000)Benhabib and spiegel:

[1] Peter. L Rousseau and Paul Wachtel. (2011).What is happening to the impact of financial deepening on economic growth? Economic Inquiry, 49(1),276–288

[2] Jose De Gregorio and Pablo E.Guidotti (1995) « Financial development and economic Growth » Word Development, Vol, 23.N°3,pp 433-448

قامت الدراسة باستخدام الطريقة العزوم المعممة (GMM) على الدول التالية:
الأرجنتين،شيلي،اندونيسيا،وكوريا خلال فترة من 1965-1985 و توصلت الدراسة إلى أن التطور المالي يدفع من معدلات الاستثمارات و إنتاجية عوامل الإنتاج.،و مع الإشارة إلى أن النتائج كانت حساسة إلى كل من الاثر الثابت الخاص بكل دولة و اختلاف مستويات التطور في القطاع المالي.

3-دراسة Beck et al[2] 2000:

قامت هذه الدراسة باختبار أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي من خلال أثر كل من مجموع الادخار ، تراكم رأس المال و إنتاجية عوامل الإنتاج على النمو الاقتصادي الممثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، تعتبر دراسة من بين أهم المساهمات في دراسة العلاقة بين الوساطة المالية و النمو الاقتصادي ، وقام باستعمال طريقتين في عملية التقدير بهدف تجنب نقائص طرق التقدير الاخرى ، وتضم الدراسة 63 دولة خلال الفترة من 1960-1995.

4-دراسة[3] (2006) Ghirmay teame:

ناقشت الدراسة العلاقة بين التطور القطاع المالي و النمو الاقتصادي و تحديد القنوات التي يمر منها التأثير على دول الولايات المتحدة خلال فترة 1970-2001 وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع المالي له تأثير موجب على النمو من خلال قناة تراكم رأس المال و الإنتاجية، وأشارت بأن الأسواق المالية تؤثر ايجابيا على النشاط الاقتصادي.

5-دراسة[4] James B.Ang(2008) :

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي على دولة ماليزيا خلال الفترة بين 1960-2003 ، مع التأكد على قنوات التي تربط بين القطاع المالي و النمو الاقتصادي ، قامت هذه الدراسة باستخدام معدلات من أجل توضيح قنوات التي يمر منها تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي ، وتوصلت الدراسة إلى أن تطور القطاع المالي يمارس تأثيرات إيجابية و معنوية على اقتصاد ماليزيا من خلال قناة و رأس المال و إنتاجية عوامل الإنتاج.

---

[1] Jess Benhabib and Mark M. Spiegel (2000) : " the role of Financial development in Growth and Investment "Journal of Economic Growth ,5: 341-360.

[2] Thorson Beck , Ross Levine and Norman Loayza (2000) " Finance and the Sources of Growth "Journal of Financial Economics 58, 261-300.

[3]Teame Ghirmay (2006). Financial Development ,Investment ,Productivity and Economic Growth in the US . Southwestern Economic Review , 33(1) , PP :23-36.

[4] James B .Ang (2008) . What are the mechanisms linking financial development and economic growth in Malaysia ",Economic Modelling 25 (2008) , 38-35

خلاصة

يعد النظام المالي بمثابة قلب الاقتصاد المعاصر، وأداة الوصل بين قطاعاته المختلفة حيث يتمثل دوره الرئيسي في توفير الآليات والترتيبات اللازمة لانتقال الأموال بين وحدات الفائض ووحدات العجز. و يتكون هيكل النظام المالي من شبكة مؤسسات وأسواق مالية يتمحور دور كل منها في خلق الأدوات والأصول المالية التي تضمن أداء الوظائف الأساسية لهذا النظام.

-يتم أداء عناصر النظام المالي لدورها وفقا لآليتين أساسيتين هما التمويل المباشر والتمويل الغير مباشر وتؤدي و بالإضافة إلى دوره في توفير وتقديم التمويل للأنشطة المختلفة يضطلع النظام المالي بمجموعة وظائف أخرى تساهم بدور فعال في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوليد الدخل وتعزيز النمو.

النتيجة أن قيام الجهاز المالي و المصرفي بالوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض و الوحدات الاقتصادية التي تعاني من نقص في التمويل يؤدي إلى زيادة مجمل الادخارات و الاستثمارات بل و إلى تعزيز فعالية هذه الاستثمارات أيضا و هكذا يكون للتطورات المالية الأثر الايجابي على معدل النمو الاقتصادي و لقد أثبتت التجارب في معظم بلدان العالم أهمية الدور الذي يلعبه الجهاز المالي و المصرفي في عملية النمو الاقتصادية و ذلك من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية بمنحها التسهيلات الائتمانية و التي تساهم في عملية تكوين رأس المال schumpeter لتمويل عملية التطور و النمو الاقتصادي.

و بالتالي لقي موضوع العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي اهتماما و جدلا كبيرا بين الاقتصاديين و صانعي القرار على مستوى الجانب النظري فيما أن التطور في القطاع المالي يمارس تأثيرات ايجابية على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي

-إن معظم الدراسات الحديثة تِكد على الأخذ بعين الاعتبار الإطار المؤسساتي عند دراسة العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي ، لان الإصلاحات المالية غير كافية إذا لم ينشط النظام المالي في بيئة مؤسساتية سليمة تخلق له المناخ من أجل تحفيز عملية النمو الاقتصادي ، و تأكد على نوعية المؤسسات.

تمهيد:

-الجزائر كإحدى الدول النامية انتبهت لهذا الدور التنموي الذي يلعبه القطاع المالي في تعظيم الثروة و خلق فرص العمالة علاوة على تحسين كفاءة و تنافسية الاقتصاد الجزائري .و لذلك فقد سعت جاهدة لتطوير قطاعها المالي وتعميقه .و من أبرز الإجراءات هو إصدار وتأسيس سوق للأوراق المالية، والقيام بحزمة كبيرة من الإصلاحات في هذا الإطار وبناءا على الدراسات التي تم تقديمها في الفصلين السابقين نحاول في هذا الفصل إعطاء الدراسة بعدا تطبيقيا و استعملنا جملة من الأدوات الاقتصاد القياسي و التي نستعين بها التحليل الإحصائي بالاضافة على التحليل الاقتصادي الذي يستند على النظرية الاقتصادية و نحاول من خلال هذه الدراسة اختبار تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي خلال فترة 1990-2015 و إسقاطها على حالة الجزائر

وطبقا على هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول:واقع النمو الاقتصادي و الجهاز المصرفي في الجزائر

المبحث الثاني:تقديم النموذج و دراسة إحصائيات المتغيرات

المبحث الثالث:الدراسة القياسية للتطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة1990-2015

المبحث الاول: واقع النمو الاقتصادي و الجهاز المصرفي في الجزائر.

إن الاقتصاد الجزائري يعتبر من الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي ، وذلك بالنظر إلى الخصائص التي يتميز بها هكل الصادرات و الواردات، في حين يعتبر الجهاز المصرفي البوابة الرئيسية التي تبين لنا مدى تطور اقتصاد بلد ما ، و لقد شهد النظام المصرفي الجزائري تغيرات وتطورات وإصلاحات تمتم على عدة مراحل فبعد الاستقلال ورثت الجزائر نظاما مصرفيا واسعا قائما على النظام الليبرالي، لكن المفارقة أن المنهج الاقتصادي الذي تبنته الجزائر في هذه المرحلة هو النظام الاقتصادي الاشتراكي القائم على التخطيط مما خلق نوعا من التناقض في هذه المرحلة، لتأتي بعد ذلك مرحلة جديدة و هي مرحلة التأميمات التي انعكست سلبا على بعض الجوانب خاصة مع عدم وجود إطارات وطنية قادرة على التسيير مما أدي إلى هجرة الأموال إلى الخارج.

المطلب الاول :الوضع الاقتصاد الجزائري

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطورات هامة و عديدة منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا من مرحلة الاقتصاد المخطط إل مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق و التي ميزتها مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية و ذلك بإشراف المؤسسات النقدية و المالي الدولية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي، و قد مر هذا الاقتصاد بثلاث مراحل متعاقبة يمكن إيجازها فيما يلي :

-**مرحلة الانتظار(1962-1966):** حيث تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسيرية للجهاز الانتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الاروبين ، وتولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي و الفلاحي و التجاري [1] ، ليتم فيما يلي تبني سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي منذ 1967 و تم ذلك عن طريق إرساء صناعات قاعدية تسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستدام و متسارع عبر الزمن و تحقيق التنمية الشاملة ، حيث تم تبني مجموعة من المخططات التنموية بدءا من المخطط الثلاثي 1967-1969 ، المخطط الرباعي الاول 1970-1973 المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 لتليه بعد ذلك المرحلة الانتقالية 1978-1980 و هي مرحلة انقالية بين المخطط الرباعي الثاني و المخطط الخماسي الاول 1980-1984 حيث بلغ متوسط معدلات النمو 7% في هذه المرحلة [2] و لكن مع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانيات حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة و ميزان المدفوعات و أصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي كبير و لم يستطيع التقويم و التعديل وبالتابي تعثر مرة اخرى اداء الاقتصاد و اصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من

[1] كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثامن ،جامعة بسكرة ، 2005ص03
[2] صالح تومي ، راضية بختاش ، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر جامعة الجزائر ، 2004،ص ص16-21.

التطور في مجال النمو يمكن القول عنها انها كانت مرحلة ذهبية بالنسبة للنمو ، ودخلت الجزائر بعدها في مرحلة الاصلاحات و التعديل الهيكلي منذ سنة 1986 ، فلقد أثبتت أزمة 1986 و التي أدت إلى تراجع أسعار البترول حقيقية هشاشة للاقتصاد الوطني كونه اقتصاد أحادي التصدير يعتمد على تصدير المحروقات بنسبة تفوق 90% بغية تنويع القاعدة الاقتصادية و تبنت الجزائر برنامجا شاملا للتعديل الهيكلي مست مختلف الجوانب السياسية الاقتصادية الكلية و بالإضافة جملة من التعديلات الهيكلية تمثلت في تعميق التجارة الخارجية و كذا ميزان المدفوعات و نظام الصرف و الأسعار لتدعيم الاستقلالية المالية و الاقتصادية للمؤسسات العمومية و البنوك و التي كانت تهدف في مجملها إلى تحقيقي معدلات نمو اقتصادي موجبة.

وافق صندوق النقد الدولي على اتفاق القرض الموسع مع الجزائر خلال فترة 1995-1998 ،و ذلك بعد نهاية تنفيذ اتفاقية برنامج التثبيت لمدة سنة (أفريل 1994-مارس) 1995 بشكل مرض ، كما ينص الاتفاق على إعادة جدولة ثانية للقروض المتوسطة و الطويلة مع نادي باريس و لندن ، وبموجب هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ يقدر ب1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS أي ما يعادل % 519.6 من حصة الجزائر في الصندوق ، تتمثل أهداف و الإطار الاقتصادي الكلي لبرنامج تسهيل التمويل الموسع المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر للفترة 1995-1998 فيما يلي:

-تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5 % من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات طوال فترة البرنامج قصد استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين التي تدور حول نسبة 4 %.

-مقاربة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر .

-خفض العجز في الحساب الجاري الخارجي من 6.9 % من الناتج المحلي الخام سنة 1995/1994إلى

2.2% من هذا الناتج سنة 1998/1997.

-رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات ب 5.5% من الناتج المحلي الخام ما بين 98/97-95/94 وهذا من خلال الحد من نمو الإنفاق الجاري.

-العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره ، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتدءا من 1996/01/01 ، والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية.

لتدخل الجزائر فيما بعد الإصلاحات و برامج الإنعاش الاقتصادي ، حيث تميزت هذه الفترة بعودة الارتفاع في أسعار المحروقات ابتدءا من الثلاثي الأخير لسنة 1999، وتم إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي و التي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة لم يشهد و أن خصصتها الجزائر للبرامج السابقة ، حيث ارتفعت نسبة

الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.3% سنة 2000 إلى 34.87 %سنة 2003 ، و قد تم انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كنزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى و التي ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ، حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي 6.8 % سنة 2003 وانخفاض نسبة البطالة إلى 11.8% سنة 2007، وصلت معدلات التضخم إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33 %سنة 2000 و 1.64%سنة 2005 ، وتم فيما بعد إطلاق برنامج الإنعاش الخماسي 2010و 2014 و الذي خصص له مبلغ 1500 مليار د.ج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني منها 250 مليار د.ج لتطوير اقتصاد المعرفة ، حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ثلاث مرات من سنة 2000إلى 2012، فمن 4123.5 مليار د.ج سنة 2000 ليبلغ 15843 مليار د.ج سنة 2012.

سجلت الجزائر في السنوات الاخيرة اداء الاقتصادي ادى الى تعزيز الاقتصاد الكلي و لكن على الرغم من هذا التحسن غلا ان الاقتصاد الجزائري يبقى مجمد على قطاع النفط و الغاز و الذي يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية خلال الفترة الممتدة 1990 إلى 2015 الناتج المحلي الخام للبلاد قدر ب 3.4% ساهم فيه قطاع المحروقات

المؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين[1] (1990-2015)

-جدول رقم (1.3) :تطور إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية مليار بدولار الأمريكي)

السنوات	الناتج المحلي الخام	نمو إجمالي الناتج المحلي الخام
1990	62.05	0.8%
1991	45.72	%-1.2
1992	48	%1.8
1993	49.95	%-2.1
1994	42.54	%-0.9
1995	41.76	%3.8
1996	46.94	%4.1
1997	48.18	%1.1
1998	48.19	%5.1
1999	48.64	%3.2
2000	54.79	%3.8
2001	54.74	%3

[1] تم الاضطلاع عليه في 2017 /05/13 www.tradingeconomics.com

2002	56.76	%5.6
2003	67.86	%7.2
2004	85.33	%4.3
2005	103.2	%5.9
2006	117.03	%1.7
2007	134.977	3.4%
2008	171	%2.4
2009	137.211	%1.6
2010	207.161	%3.6
2011	200.013	%2.9
2012	209.047	%3.4
2013	209.703	%2.8
2014	213.518	%3.8
2015	166.838	%3.9

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

شكل رقم (1.3)تطور إجمالي الناتج المحلي(القيمة بالدولار الامريكي)

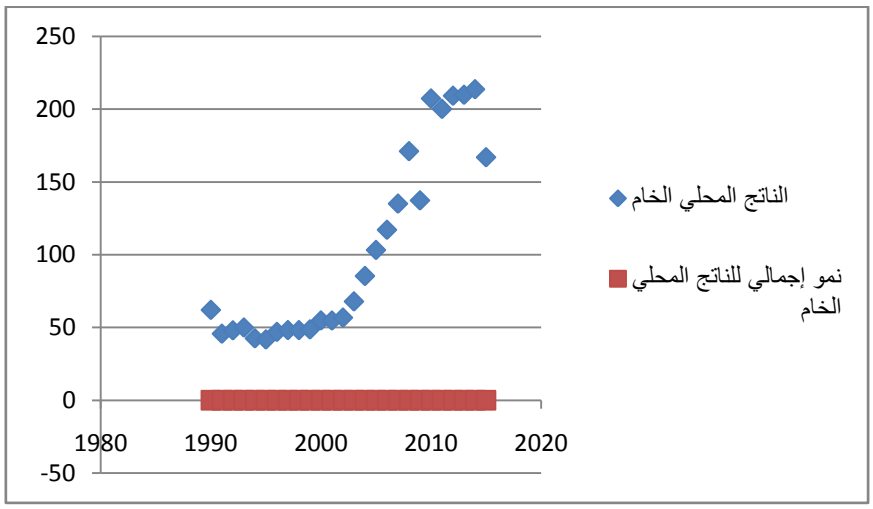

المصدر:من إعداد الطالبة مع الاعتماد على معطيات الجدول

يبين الجدول معدا نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات المختلفة خلال فترة 1990 ارتفعت معدلات النمو و ذلذ راجع غلى ارتفاع اسعار البترول في الجزائر بسبب حرب الخليج ، إلا ان معدلات النمو بقيت سالبة في سنة 1991غلى غاية 1994 و ذلك بسبب انتهاج الجزائر سياسة إصلاحية تصحيحية ذاتية من اجل معالجة اختلال الاقتصاد الكلي حيث عملت على تحرير الاقتصاد و انتقاله إلى اقتصاد السوق و انطلاقا من سنة 1995 بدأ تطبيق برنامج الاصلاح عام المتمثل في التعديل الهيكلي و ذلك بتحسن في مؤشرات الاداء الاقتصادي و لذلك فقد عرفت الجزائر انتعاشا في معدلات النمو في الفترة الممتدة بين 1995-2000 و التي

يبلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي 3.80 % و ذلك بالرغم من الصدمة البترولية 1997-1998 المرتبطة بالأزمة الأسيوية حيث انخفض فيها الطلب العالمي على البترول أما الفترة الممتدة ما بين 2001إلى2011 شهدت فيها سياسة توسعية و تميزت بنمو إجمالي متذبذب مع تحسن و انتعاش أداء النمو الاقتصاد و نلاحظ استقراره %3.9خلال الفترة الممتدة 2010-2015

جدول رقم (2.3) :معدل البطالة و التشغيل من 1990إلى 2015

السنوات	معدل البطالة%	معدل التشغيل%
1990	19.76	76.41
1991	20.26	79.77
1992	21.37	78.61
1993	23.15	65.13
1994	24.36	63.47
1995	28.11	59.58
1996	27.99	59.42
1997	27.96	58.46
1998	28.02	58.35
1999	29.29	57.07
2000	29.50	56.24
2001	27.31	57.28
2002	25.66	58.71
2003	23.72	60.18
2004	17.66	61.10
2005	15.27	62.05
2006	12.51	63.48
2007	13.79	64.40
2008	11.33	64.83
2009	10.17	89.83
2010	9.96	90.05
2011	9.97	90.04
2012	11.00	89.03

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

شكل رقم (2.3):معدل البطالة و التشغيل 1990-2015 في الجزائر

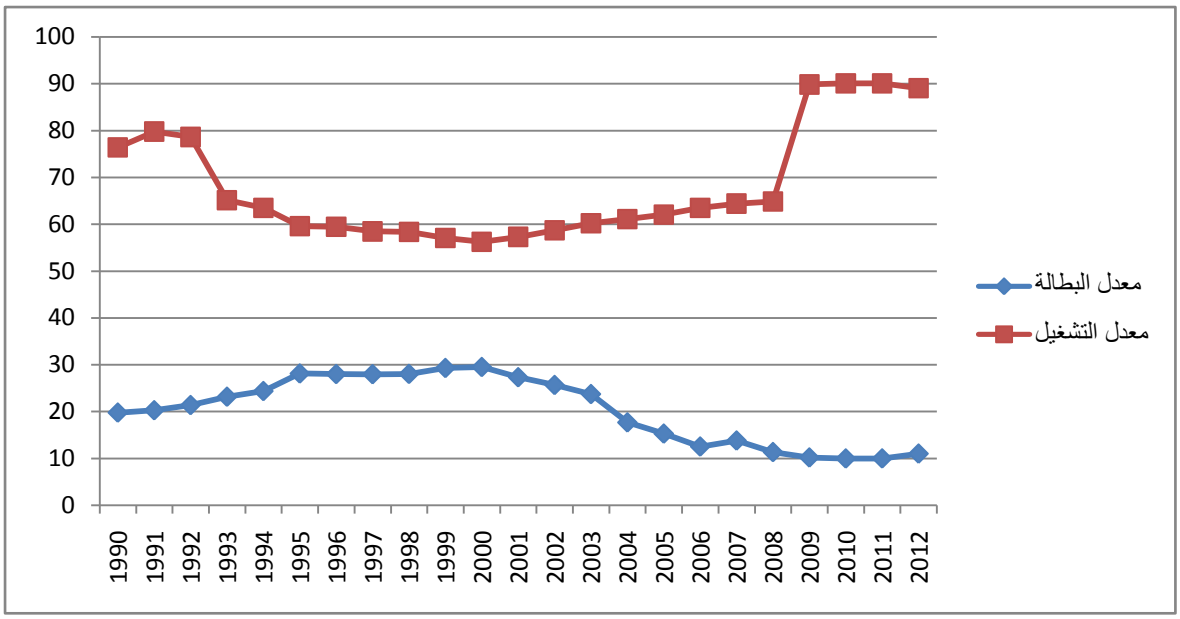

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

- نلاحظ من خلال الجدول(2.3) و الشكل(2.3) أن معدلات البطالة قد سجلت ارتفاعا خلال الفترة 1990-2000، حيث انتقلت من 19.76 % سنة 1990إلى 29.50 سنة 2000، وهذا نتيجة الأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، و عجز جل المؤسسات العمومية و عدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل، لأنه في الواقع هذه الزيادة في البطالة تجد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في الجزائر خلال هذه الفترة لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار و هذا الأخير سجل تراجعا كبيرا خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمينة الصعبة التي عاشتها البلاد، إضافة إلى ذلك، فإن الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي قد أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال.

-و انطلاقا من سنة 2001 ، سجلت معدلات البطالة تراجعا محسوسا، حيث انخفضت ب27.31 % سنة لتصل إلى 11. % سنة 2012، انخفض معدل التشغيل من سنة 1990-2000، حيث انتقلت من 76.41إلى 26.24 وهذا نتيجة استحداث مناصب شغل و منح قروضONCG لتشغيل الشباب لامتصاص البطالة.

جدول رقم (3.3): حصة كل من قطاع و الزراعة و الصناعة و الخدمات الناتج المحلي الخام خلال فترة 2007-2015

السنوات	الخدمات	الفلاحة	الصناعة
2007	33.74	8.03	58.571
2008	33.86	7	59.46
2009	38.33	10.07	51.6
2010	37.12	9.029	53.85
2011	38.67	8.62	52.71
2012	39.34	9.4	51.26
2013	41.56	10.64	47.79
2014	43.26	11.072	45.65
2015	47.92	12.67	39.03

من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

شكل (3.3):مساهمة قطاع الصناعة و الفلاحة و الخدمات خلال فترة 2007-2015

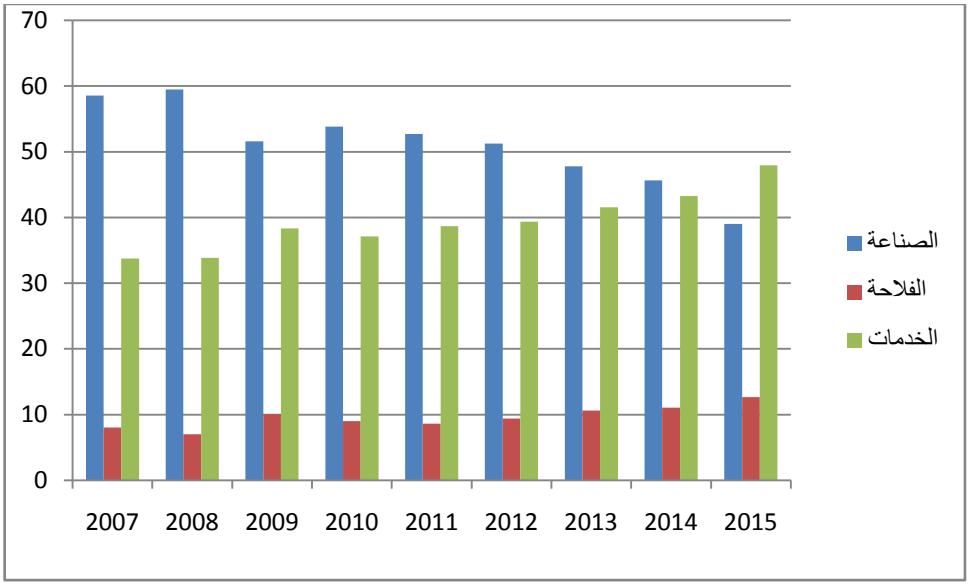

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام

شهدت حصة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع ملحوظ خلال كامل الفترة 2007-2015 تراوحت مابين 8.03 سنة 2007 و 12.67سنة 2015 .

يعد قطاع الفلاحة من بين أهم القطاعات لما تحتويه البلد من أراضي زراعية واسعة و كدا تنوع مناخي بحيث يساعد على تنوع المحاصيل ، إلى ان و رغم كل هذا فإن نمو القطاع الفلاحي لازال يشهد تذبذب واضح و كذا مساهمة في الناتج الداخلي الخام تبقى ضئيلة.

مساهمة قطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام

لا يمكن ملاحظة ان نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام لم تكن كبيرة، لكنها كانت مستقرة و تراوحت بين 58.57 سنة 2007 و 39.03 سنة 2015،و عموما فان هذه الظاهرة في هذا التحليل هي ان مستوى العام لمساهمة الصناعة خارج المحروقات هي عبارة عن دالة ذات ميل سالب اي ان هذه المساهمة بدأت في التناقص على طول مدة الدراسة، و هذا يظهر التأخر الواضح في القطاع الصناعي رغم العادات الكبيرة للدولة ا لان مساهمة جد ضئيلة .

مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الخام

شهدت نسبة مساهمة الخدمات في الناتج الداخلي الخام ارتفاع ملحوظ من 33.73 إلى 47.91 من سنة 2007 إلى 2015

المطلب الثاني:واقع الجهاز المصرفي في الجزائر

شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من التطورات سايرت في مجملها المستجدات و المتغيرات التي شهدها النظام الاقتصادي الوطني، فقد تم إدخال إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي و الذي يبرز بوضوح أكثر بعد صدور قانون النقد و القرض90-10 ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية و سياق التحرير الاقتصادي

و المصرفي ، ويمثل الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي مارستها السلطات العامة في الجزائر.

1-الجهاز المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات لسنة 1990.

بعد استقلال الجزائر بنت نظام مصرفي جزائري يتمتع بالاستقلالية ،فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة.

1-1:مرحلة إقامة جهاز مصرفي وطني 1962 - 1967 : بعد الاستقلال عملت الجزائر على تشكيل النظام المصرفي و إنشاء مؤسسات مالية كبرى و إنشاء هياكل ضرورية من بينها:

1-1-1-الخزينة العمومية:تأسست الخزينة في 08 أوت و أسندت لها المهام التقليدية مع منحها امتيازات هامة تتمثل في منح قروض للاستثمارات للقطاع الاقتصادي، و كذلك قروض التجهيز لقطاع الفلاحي المسير ذاتيا[1].

1-1-2-البنك المركزي : تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 01 جانفي 1963 وفقا للقانون رقم 62-149 المصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر1962 و المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري و تحديد قانونه الأساسي.

1-1-3- الصندوق الجزائري للتنمية:تأسس هذا الصندوق بموجب القانون رقم 63-165 في 07 ماي 1963

و منح صلاحيات واسعة ، منها تعبئة المدخرات المتوسطة و الطويلة الأجل و تمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية[2]

1-1-4: الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط: تم تأسيسه في 10اوت 1964 بموجب القانون 64-227 و تتمثل مهنته في جمع مدخرات الأفراد و العائلات ، أما في مجال منح القروض فقد أسندت له مهمة تمويل ثلاث عمليات و هي : تمويل البناء، الجماعات المحلية، العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية[3].

1-1-5: البنك الوطني الجزائري :تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 132 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية.

1-1-6: القرض الشعبي الجزائري: تأسس بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967 و هو بنك ودائع، عمل على إعادة الأنشطة التي كانت تقوم بتمويلها بعض فروع البنوك الأجنبية كالصناعات التقليدية الحرفية و السياحة[1].

---

[1] د شاكرا لقزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992 ، ص49

[2] محمود حميدات، مدخل إلى التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1996 ،.ص 141.

[3] مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مزاور، الجزائر، 2007 ، ص 120

1-1-7:البنك الخارجي الجزائري : تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967و يهدف إلى منح الضمانات للمستوردين و المصدرين، تنفيذ عمليات التجارة الخارجية [2].

2-2:الإصلاح المصرفي و المالي1971-1973.

جاء هذا الإصلاح في إطار المخطط الرباعي الاول 1970-1973 يهدف إلى إزالة الاختلال و تخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على مركزية حساباتها الجارية ، وكل عملياتها، و في الفترة الممتدة من سنة 1971-1985 تم إنشاء بنكين هما:

2-2-1-بنك الفلاحة و التنمية الريفية: أسس في 1982/03/13 بمقتضى المرسوم 206/82 يتولى مهمة تجميع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل و يقوم بمنح قروض للقطاع الفلاحي والحرفي وتمويل الأنشطة المختلفة في ريف[3]

2-2-2-بنك التنمية المحلية: تأسس بموجب مرسوم رقم 82-85 المؤرخ في 30أفريل 1985 يتولى مهمة تجميع الودائع بالإضافة إلى تقديم القروض لصالح الجماعات و الهيئات العامة المحلية[4].

3-3-الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض و البنك لسنة 1986

بموجب القانون 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القروض تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية وكان يحتوي هذا القانون على مبادئ و قواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي ، ومن الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية[5]

4-4-الإصلاح المصرفي لسنة1988

لقد جاء القانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 و مضمونه إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات .

---

[1] نورالدين محدادي، الجهاز المصرفي الجزائري وإصلاحات نظام التمويل، مذكرة مقدمة ضم متطليات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002 .، ص 36

[2] د بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 ، ص ص

[3] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005 ، ص 190

[4] د شاكر القزوني ،مرجع سابق ،ص63

[5] المادة 02 و 15 من القانون 86-12 المؤرخ في 11/08/1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 34 ، الصادرة 19/08/1986.

2-الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض(90-10)

إن الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينات لم تأت بنتائج مرضية، فلا المؤسسات زادت إنتاجيتها وتحسن أداؤها، ولا البنوك قامت بمهامها كوسيط مالي، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة والتي تمثلت في :

-تدهور حاد في أسعار المحروقات على المستوى الدولي.

-تزايد عبء المديونية وخدمة الدين.

-أحداث أكتوبر وما ارتبط من انعكاسات على الحياة السياسية والتوجهات الاقتصادية للجزائر.

في خلال هذه الظروف المشار إليها صدر القانون90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990. الذي جاء استكمالا للإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي.

2-1-أهداف و مبادئ قانون النقد والقرض90-10:جاء القانون بأفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء الجهاز المصرفي مكانته كمحرك أساسي للاقتصاد بصورة أكثر من كل القوانين التي وضعت من قبل:

2-2-1-أهداف قانون النقد والقرض:هدف قانون النقد والقرض 90-10إلى تحقيق ما يلي:[1]

-وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.

-رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.

-إعادة تقييم العملة الوطنية (المواد04-58- 59من القانون)

-ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود.

-تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.

[1] د بن علي بلعزوز، مرجع سبق ذكره ،ص ص188-189

2-2-2مبادئ قانون النقد والقرض

لقد تم من خلال هذا القانون إعادة تسمية البنك المركزي باسم بنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، كما جاء بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام البنكي مكانته الحقيقة كمحرك أساسي للاقتصاد، ومن أهم مبادئه ما يلي:

*الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية .

*الفصل بين الدائرة النقدية و المالية.

*إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة .

*وضع نظام بنكي على مستويين.

3-الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد و القرض

وهي تلك الهياكل التي أحدثتها قانون النقد والقرض 90-10 للرقابة على الجهاز المصرفي والتي تعمل على مستوى بنك الجزائر و المتمثلة فيما يلي :

***مجلس النقد و القرض:** يعتبر مجلس إدارة البنك المركزي و هو سلطة نقدية تتمتع بصلاحيات واسعة في مجال النقد و القرض و إدارة شؤون البنك المركزي.ويعين بمرسوم رئاسي لمدة 05 سنوات [1].

***اللجنة المصرفية:** تتكون هذه للجنة من كل من المحافظ رئيسا وقاضيين من المحكمة العليا، يقترحها رئيسهما الأول، وعضوين يتمتعان بخبرة في الشؤون المصرفية والمالية وخاصة المحاسبية يقترحهما وزير المالية[2].

***مركزية المخاطر:**هي مصلحة تهدف إلى مساعدة النظام البنكي على واجهة المخاطر المرتبطة بالقروض، حيث تكلف بجميع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمان المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية، وتستفيد من هذه المعلومات البنوك والمؤسسات المالية بشروط معينة وهذه الأخيرة تكون ملزمة بالانخراط في مركزية المخاطر .

***مركزية عوارض الدفع** : قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992، بإنشاء مركزية لعوارض الدفع و فرض على كل الوساطة المالية للانضمام إلى هذه المركزية و تقديم كل المعلومات

[1]-قانون، النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية، العدد16،الصادرة بتلريخ1990/04/18.

[2]نوفل سمايلي، إشكالية استقلالية البنوك المركزية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية،تخصص مالية، جامعة العربي التبسي ،2004،ص174.

الضرورية لها ،وتقوم بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع في هذا المجال[1]

4-تطور الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد و القرض(90-10).

-يعتبر قانون النقد و القرض 90-10 من بين الإصلاحات الأساسية في النظام المصرفي الجزائري إلا أنه من خلال تطبيقه بما فيه بعض التغيرات القانونية، ومن أجل القضاء على هده التغيرات قانت السلطات الجزائرية بعملية تعديل لهذا القانون.

أولا: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض (90-10)

- تتمثل أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض(90-10)

***تعديلات قانون النقد و القرض لسنة 2001:**

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق أمر رئاسي وهو الأمر رقم01) 7، حيث جاء هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، حيث جاء هذا التعديل من خلال[2]:

-يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يساعده ثلاث نواب ومحافظ ومجلس الإدارة ومراقبان.

-عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه من أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ماعدا تمثيل الدولة.

***تعديلات قانون النقد والقرض لسنة2003**

أصدرت السلطات الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض 2003/08/02، حيث لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن آليات الرقابة و التحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، إذ تم من خلال هذا الأمر إضافة عضوين في نجلس النقد

[1] الجلالي عجة،" الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، شلف ، العدد2004،4،ص289.

[2] نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006،ص116

والقرض من اجل تدعيم الرقابة، معينا من طرف رئيس الجمهورية، وتابعين لوزارة المالية، فمنح بذلك الأمر تدخل حكومي جدي في هياكل البنك المركزي هذا التعديل إلى [1]:

-تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض وتقوية استقلالية اللجنة المصرفية.

-تعزيز التشاور بين بنك الجزائر و الحكومة في المجال المالي عن طريق تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية.

***تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2004:** القانون رقم(01-04) الصادر في تاريخ 2004/03/04 ، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد والقرض(90-10) حدد الحد الأدنى لرأسمال البنك ب 500 مليون دينار جزائري ب 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الأدنى لرأسمال البنوك في سنة 2004 ب 2.5 مليار دينار وب 500 مليون دينار للمؤسسات المالية .

***تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008 :** وضع قانون 2008/01/08 يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار صكوك دون رصيد و ينص على ما يلي:

-وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصاديين.

- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد

***تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2009 تضمن ما يلي:**

-الأمر رقم (09-01) المؤرخ في 2009/02/17 ، المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.

-الأمر رقم 09(-03 ، الصادر في 2009/05/26، المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

***تعديلات قانون النقد والقرض لسنة2010 .**

جاء هذا الإصلاح لسنة 2010 ، عن طريق الأمر رقم (10-04) المؤرخ في 2010/08/26 حيث جاء بأهم النقاط التالية [1]:

[1] ا لامر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة في 2003/03/27.

-تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات.

-الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل البنوك.

-مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف.

***تعديلات قانون النقد والقرض لسنة2011**

قصد تطوير أكثر إطار التنظيمي للاستقرار المالي،وفي تأقلم مع المعايير الجديدة لجنة بازل الدولية،و إصدار نظام يتعلق بتحديد و قياس و تسيير و رقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد و القرض في ماي 2011، يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه ،كما اصدر المجلس نظاما ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان يدعمان أدوات الإشراف والرقابة، في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية[2].

ثانيا:الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري:

شهدت المنظومة المصرفية توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة، فإلى جانب البنوك العمومية الستة، وصل عدد البنوك المعتمدة إلى 26 بنكا، ومؤسسة مالية،ويتكون الجهاز المصرفي من ثلاثة قطاعات أساسية وهي بنوك ومؤسسات مالية، ومكاتب التمثيل وهو ما يبينه الشكل الموالي

[1]علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جلمعةالجزائر 3،2006،ص45

[2]زكية محلوس، أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة،2009،ص84.

شكل رقم (4.3) :هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي

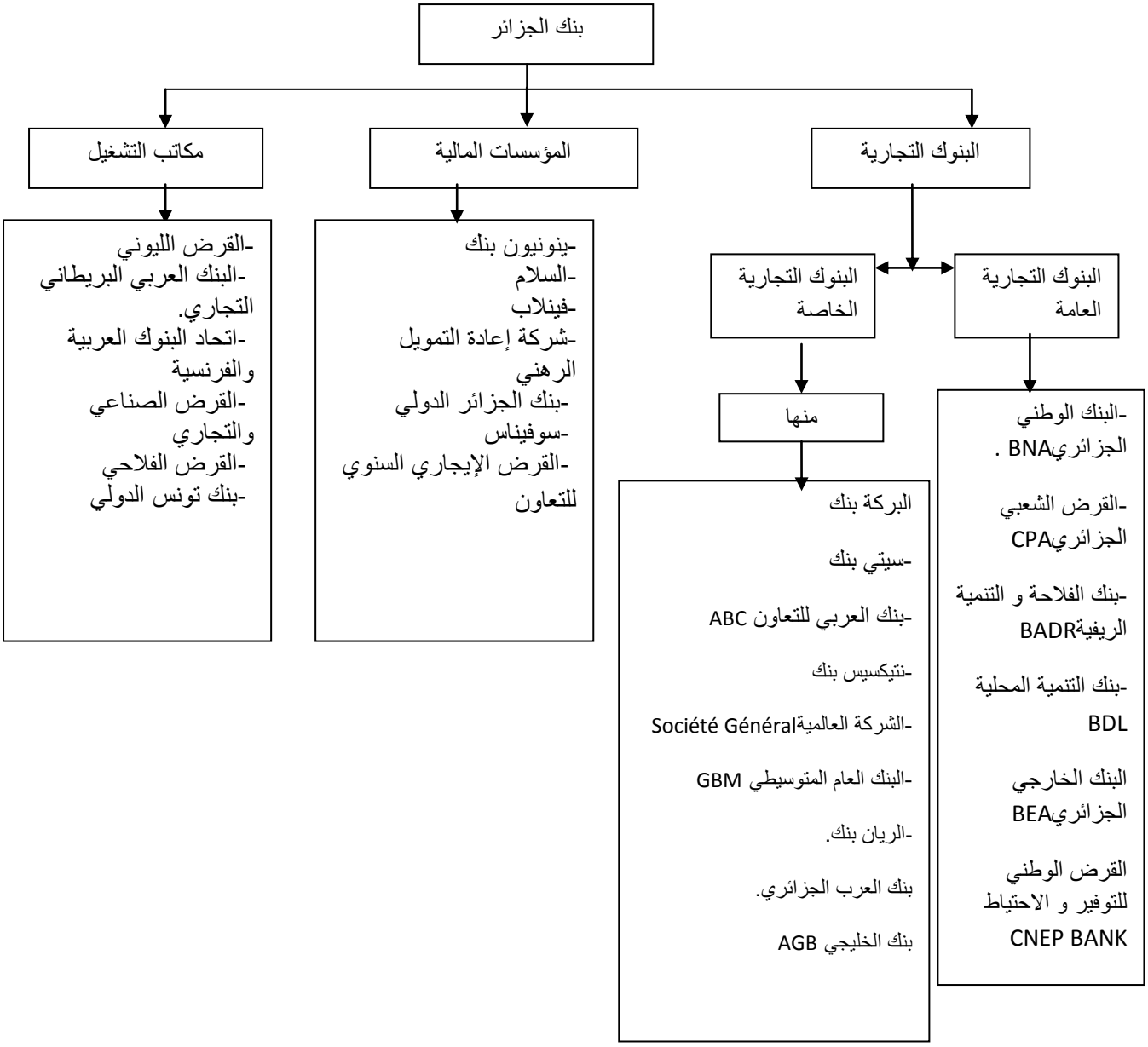

المصدر: www.bank of algéria.dz, consulté le: 15/05/2017,10:55

المطلب الثالث:مساهمة الجهاز المصرفي و المالي في الاقتصاد الجزائري

إن تحرير الجهاز المصرفي من تبعيته للدولة وكذلك إدارته في بيئة اقتصادية تتمتع بمرونة القوانين و اللوائح التنظيمية، والعمل في إطار من التنافسية وفقا لآليات السوق الحرة و وفقا لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات، ومن خلال ما يتمتع به الجهاز المصرفي من مراكز مالية قوية ومن خبرات فنية في مجالات التمويل والتقييم وإعادة الجدولة و كذلك خدمات الاستثمار المختلفة ، كل هذه الأمور تمكنه من التأثير في سرعة إنجاز و إنجاح برامج الخصخصة و فقا للمفهوم الشامل لسياسات الخصخصة، والذي يتضمن قيام مجتمع الأعمال الخاص وذلك في إطار تحول الفكر الاقتصادي إلى مفهوم الملكية الخاصة والتحول إلى العمل بآليات السوق الحرة.

ومن هنا يمكن للبنوك للمساهمة في دعم وتنشيط برامج الخصخصة من خلال العمل على:

1-العمل على تدعيم فلسفة الفكر الخاص في ملكية عناصر وأدوات الإنتاج وكذلك قيادة عمليات التنمية من خلال إقامة مجتمعات الأعمال الخاصة وذلك من خلال:

-دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما تملكه البنوك من انتشار جغر افي واسع يمس أغلب المناطق و بالتالي تشجيع الشباب للتحول إلى طاقات منتجة داخل الاقتصاد الوطني، حيث يمكن للبنوك بما تمتلكه من خبرات مالية واستشارية في مجالات الأعمال والاستثمار من المساهمة في تمويل إقامة مجتمعات منتجة و بالتالي خلق صناعات وسيطة ومغذية للصناعات الكبرى.

-دعم وتنشيط القطاع الخاص الاستثماري من خلال تحفيزه على الدخول في المشروعات الاستثمارية الكبرى كمشاريع البنية التحتية والمشاريع ذات التوجه التصديري، وكذلك المساهمة بصورة كبيرة في المشروعات الوطنية العملاقة والعمل على تحسين إدارة الموارد الاقتصادية ورفع كفاءة الوحدات الإنتاجية.

2-تنشيط برنامج بيع الوحدات العامة للقطاع الخاص وذلك من خلال:

-قيامها بتنشيط سوق الأوراق المالية وذلك من خلال تدويرها لمحفظتها من الأوراق المالية ومن خلال طرحها لما تملكه من مساهمات في الشركات العامة.

-قيامها من خلال استخدامها لمفهوم البنك الشامل والعمل وفقا لأحدث الأدوات المصرفية كإنشاء شركات التمويل التأجيري ، وكذلك توريق دائنيتها للمؤسسات العامة، إنشاء شركات رأس المال المخاطر، وكذلك تكوين اتحادات مصرفية يتم منح القروض المشتركة من خلالها، وصناديق الاستثمار، كل هذه الأد وات تستخدمها البنوك من أجل تحفيز القطاع الخاص على الدخول في شراء الوحدات العامة.

المبحث الثاني: تقديم النموذج و دراسة إحصائية للمتغيرات

المطلب الاول: تقديم النموذج

1-الاطار العام للدراسة

الهدف من هذه الدراسة القياسية هو اختبار أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة1990-2015 وأيضا محاولة تفسير العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي باختلاف مستويات التطور المالي و النمو الاقتصادي، ومن خلال طرح السؤال كيف يؤثر التطور المالي على النمو الاقتصادي؟ وبتالي الهدف من خلال هذه الدراسة يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

-اختبار أثر تطور المالي على النمو الاقتصادي، هل يكون الاثر نفسه أم يختلف بإختلاف مستويات التطورالمالي

-اختبار اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي.

2-منهجية للدراسة القياسية و النموذج المستخدم.

مصادر البيانات:

worldتم جمع البايانات المتغيرات المستقلة و التابعة ، تم الحصول عليها من قاعدة البيانات للبنك الدولي لفترة 1990-2015 مستعملا مؤشرات التطور المالي و النمو الاقتصادي تم developement indicators استخراجها من قاعدة البيانات الخاصة به المتواجدة على موقع البنك الدولي.

مصادر بيانات المتغيرات الدراسة موضحة كالتالي:

جدول رقم(4.3):مصادر بيانات المتغيرات

المتغيرات	المصدر
مؤشرات النمو الاقتصادي GDP growth (annual) مؤشرات التطور المالي M2/PIB و CP/PIB . -معدل نمو صادرات السلع و الخدمات من PIB	World bank .world developement indicators

من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك الدولي

2-1-المتغيرات المستعملة في الدراسة

-تم اختبار المتغيرات المستعملة في الدراسة السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي و التي يتم عرضها كالتالي:

2-1-1-مؤشر النمو الاقتصادي:

Yit:**المتغير التابع (dépendant variable)** ويشير إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ،الذي يعبر عن حجم الإنتاج الكلي للاقتصاد (حجم النشاط الإنتاجي) يعتبر هذا المتغير كممثل للإنتاج و النمو الاقتصادي و يرمز لهGDP.

2-1-2-مؤشات التطور المالي:

2-2-2-1-**مؤشر السيولةM2/GDP**:حيث يمثل عرض النقد بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الاجمالي الذي يحسن مستوى العمق المالي ،حيث M2 تمثل قيمة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها قيمة الودائع الجارية و الودائع لأجل و ودائع التوفير

2-1-2- **معدل النمو السنوي لصادرات السلع والخدمات** :على أساس العملة المحلية الثابتة. وتستند المجاميع إلى الدولار الأمريكي الثابت لعام 2010. وتمثل صادرات السلع والخدمات قيمة جميع السلع والخدمات السوقية الأخرى المقدمة إلى بقية العالم. وهي تشمل قيمة البضائع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر ، و رسوم الترخيص، و الخدمات الأخرى، مثل الاتصالات، والبناء، والمالية، والمعلومات، والأعمال التجارية، والخدمات الشخصية، والخدمات الحكومية. وتستثنى من ذلك تعويضات الموظفين ودخل الاستثمار (المعروف سابقا باسم خدمات العوامل) ومدفوعات التحويل.

2-1-2-2-نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي the private domestic credit to GDP :هو من أهم المقاييس لحجم الوساطة المالية و أهميتها في تمويل النشاط الاقتصادي ، ممثل بنسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات الممثلة للتطور المالي و الذي استعمل في معظم الدراسات التجريبية السابقة .

2-2- النموذج العام المستخدم للدراسة

$$Y=C+B_0X_1+B_1X_1+B_2X_2+B_3X_3+ei$$

المطلب الثاني: احصائيات متغيرات النموذج التابع

جدول رقم (5.3):احصائيات متغيرات النموذج التابع

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
1990	0.80000058
1991	-1.20000058
1992	1.8000023
1993	-2.10000076
1994	-0.89999655
1995	3.79999479
1996	4.09999847
1997	1.09999994
1998	5.10000361
1999	3.20000155
2000	3.81967849
2001	3.00839547
2002	5.60932319
2003	7.20187224
2004	4.30162426
2005	5.90779127
2006	1.68448832
2007	3.37287515
2008	2.36013486
2009	1.63224384
2010	3.63414535
2011	2.891866
2012	3.37476865
2013	2.76763887
2014	3.78912121
2015	3.76346696

من إعداد الطالبة معتمدة على إحصائيات البنك الدولي

-عرف معدل الناتج المحلي الخام الإجمالي انخفاض خلال فترة 1991-1994 نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية عرف تذبذبات و لكن بعد قانون المصالحة سنة 1995 تحسنت الأوضاع ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة3.79 و نلاحظ استقراره من سنة 2010-2015 بنسبة 3.76 نتيجة الاستثمارات

المطلب الثالث: دراسة احصائية للمتغيرات المستقلة

جدول رقم(6.3):دراسة احصائيات للمتغيرات المستقلة

السنوات	M2/PIB	معدل نمو صادرات السلع و الخدمات	القروض الموجهة للقطاع الخاص CP/PIB
1990	56.14321672	3.40000023	61.7711404
1991	46.28916649	-0.89999224	49.1113099
1992	7.250906177	3.89999168	51.9419948
1993	6.614150961	-1.89999312	50.1014581
1994	6.486691218	-3.40000235	45.3186723
1995	5.197980424	6.29999714	37.1694458
1996	5.363813215	7.50000188	33.0058365
1997	3.904611303	6.30000363	36.0814341
1998	4.552411071	1.69999324	42.3768224
1999	5.369839055	6.00000511	42.2077082
2000	5.949052359	6.3630347	37.8297259
2001	7.977521449	-2.64674957	56.8489516
2002	12.16527416	5.45633012	62.7242214
2003	11.19086022	7.5314954	62.8190746
2004	10.97281857	3.15734349	59.2653155
2005	11.84703724	5.89994385	53.827705
2006	12.09702003	-2.14084389	57.2839405
2007	12.96875479	-1.00864304	64.0936647
2008	12.77688248	-2.40536047	62.9858252
2009	16.24510294	-10.1154548	73.1608767
2010	15.1907752	0.02533055	69.0547167
2011	13.69820359	-2.73680205	68.0615965
2012	14.0095663	-3.77177187	67.9581698
2013	16.48641667	-5.69096879	71.7407882
2014	18.31285219	0.20398267	79.2453308
2015	21.8398937	0.5870838	82.5977243

من إعداد الطالبة معتمدة على إحصائيات البنك الدولي

M2/PIB:عرف نوع من الانخفاض خلال الفترة1990-1997 وذلك بسبب انخفاض في أسعار النفط و انخفاض عملة الدينار الجزائري و لكن ارتفاع سنة 1997 ماعدا سنة 2000 لكي يصل إلى 82.59%سنة 2015 وهذا يدل على الاستعمال السيولة النقدية أكثر من دفع وسائل دفع الحديثة(أي تطور مالي محدود نوعا ما)

-معدل نمو صادرات السلع و الخدمات : عرف تراجع خلال الفترة2006-2009 اما خلال فترة 2014-2015 تحسن في النمو صادرات السلع و الخدمات.

القروض الموجهة للقطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام CP/PIB: هناك ارتفاع تدريجي خلال فترة 1992-2015و هذا يدل على مساهمة القطاع البنكي الاقتصادي من خلال منح القروض للقطاع الخاص.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية للنموذج

المطلب الاول تقدير النموذج

النموذج يكون على الصيغة الرياضية التالية:

$$Y= a+ B_1 X_1 + B_2 X_2 + B3 X3+ ei$$

الشكل رقم(5.3) : تقدير معالم النموذج

DependentVariable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 13:27
Sample: 1990 2015
Includedobservations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.117159	0.026365	4.443776	0.0002
X2	0.371578	0.073909	5.027483	0.0000
X3	-0.078150	0.025429	-3.073296	0.0056
C	-3.094754	1.496237	-2.068358	0.0506

R-squared	0.613276	Meandependent var	2.877671
Adjusted R-squared	0.560541	S.D. dependent var	2.153233
S.E. of regression	1.427414	Akaike info criterion	3.690244
Sumsquaredresid	44.82523	Schwarz criterion	3.883797
Log likelihood	-43.97317	Hannan-Quinn criter.	3.745980
F-statistic	11.62940	Durbin-Watson stat	1.751288
Prob(F-statistic)	0.000090		

المصدر:من إعداد الطالبة باستخدام Eviews 4

$$Y=-3.09+0.12x_1+0.37X_2-0.08X_3$$

1-شكل انتشار معالم النموذج(شكل الإنتشار Scatter)

شكل رقم (6.3) : انتشار النموذج

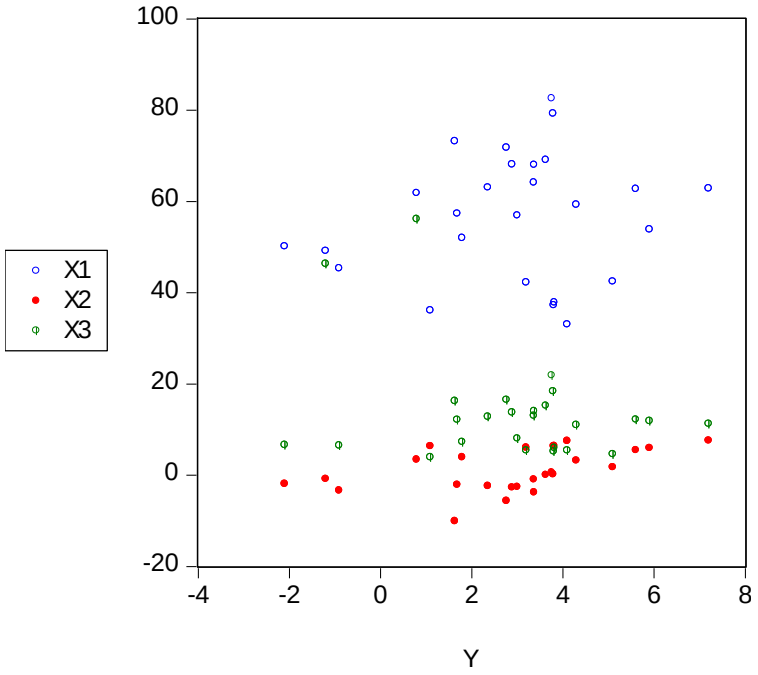

المصدر:من إعداد الطالبة باستخدام Eviews 4

المطلب الثاني: التحليل الاحصائي و الاقتصادي

1-اختبار معنوية المعالم الاحصائية:

1-1-اختبار معنوية B_0 :

الفرضية:

$H_0 : B_0 = 0$ المعلمة ليس لها معنوية احصائية

$H_1 : B_0 \neq 0$ المعلمة لها معنوية احصائية

بما ان احتمال ستودنت للمعلمة ل**B 0** تساوي 0.1 فإننا نرفض الفرضية .

ومنه المعلمة لها معنوية احصائية، أي لها تأثير على على المتغير التابع Y اي النمو الاقتصادي .

1-2-اختبار معنوية B_1:

الفرضية:

$H_0 : B_1 = 0$ المعلمة ليس لها معنوية احصائية

$H_1 : B_1 \neq 0$ المعلمة لها معنوية احصائية

بما ان : احتمال ستيودنت للمعلمة ل **B1** يساوي **0.0002** أقل من 0.05 فإننا نرفض .

ومنه المعلمة لها معنوية احصائية ، أي أن لها تأثير على النمو الاقتصادي .

1-3-إختبار معنوية B_2

الفرضية:

$H_0 : B_1 = 0$ المعلمة ليس لها معنوية احصائية

$H_1 : B_1 \neq 0$ المعلمة لها معنوية احصائية

بما أن :احتمال ستيودنت للمعلمة ل B_2 يساوي 0.000 أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية .

ومنه المعلمة لها معنوية احصائية ، أي لها تأثير على النمو الاقتصادي

4-1 –إختبار معنوية B_3:

الفرضية:

$H_0 : B_1 = 0$ المعلمة ليس لها معنوية احصائية

$H_1 : B_1 \neq 0$ المعلمة لها معنوية احصائية

بما أن : احتمال ستيودنت للمعلمة لb_3 تساوي 0.005 أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية.

ومنه المعلمة لهل معنوية إحصائية، أي لها تأثير عل النمو الاقتصادي.

2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

الفرضية:

$H_0 : B_0 = B_1 = B_2 = B_3$

$H_1 : B_0 \neq 0$ OU $B_1 \neq 0$ OU $B_2 \neq 0$ OU $B_3 \neq 0$

بما ان : احتمال ستيودنت للنموذج ككل يساوي0.00009 اقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية .

و بالتالي النموذج له معنوية كلية .

وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة التفسيرية للمتغير التابع.

و هذا يعني أن متغيرات التطور المالي لها القدرة تأثير على متغير النمو الاقتصادي .

2- التحليل الاقتصادي

و نخص هنا الذكر التكلم عن معامل التحديد R^2 و الذي يساوي في هذه الحالة 0.67 ، هذا يعني أن نسبة 67.32 للمتغير التابع Y سببها التغير في المتغيرات المستقلات X_1 و X_2و X_3

أي أن:هناك ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي و متغيرات التطور المالي.

1-اي عندما يزيد M2/PIB بوحدة واحدة فإن النمو الاقتصادي يزيد ب0.11 وحدة.

2عندما يزيد CP/PIBبوحدة واحدة فإن النمو الاقتصادي يزيد ب0.37 وحدة.

3عندما ينخفض نسبة الصادرات من السلع و الخدمات بوحد واحدة فإن النمو الاقتصادي ينخفض ب0.07 وحدة.

المطلب الثالث: التحليل القياسي

1-اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.292335	Prob. F(2,20)	0.7497
Obs*R-squared	0.738484	Prob. Chi-Square(2)	0.6913

الفرضية:

H_0:p=0 لايوجد ارتباط ذاتي للأخطاء

H_1: p ≠ 0 p0> ou p<0 يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء

من الشكل نلاحظ أن Prob LM 0.69 أكبر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية

ومنه نقول أن لايوجد ارتباط ذاتي للاخطاء.

2- اختبار تجانس تباين الأخطاء

HeteroskedasticityTest: White

F-statistic	1.186995	Prob. F(3,22)	0.3376
Obs*R-squared	3.622145	Prob. Chi-Square(3)	0.3053
Scaledexplained SS	3.897527	Prob. Chi-Square(3)	0.2727

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام Eviews4

الفرضية:

يوجد تجانس بين الاخطاء $H_0:\sigma_1^2=\sigma_1^2=\sigma_1^2$

$H_1:\sigma_1^2\neq\sigma_1^2\neq\sigma_1^2$

من الشكل نلاحظ أن prob LM=0.305 أكبر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية .

ومنه نقول أن يوجد تجانس ما بين الاخطاء.

3-اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء

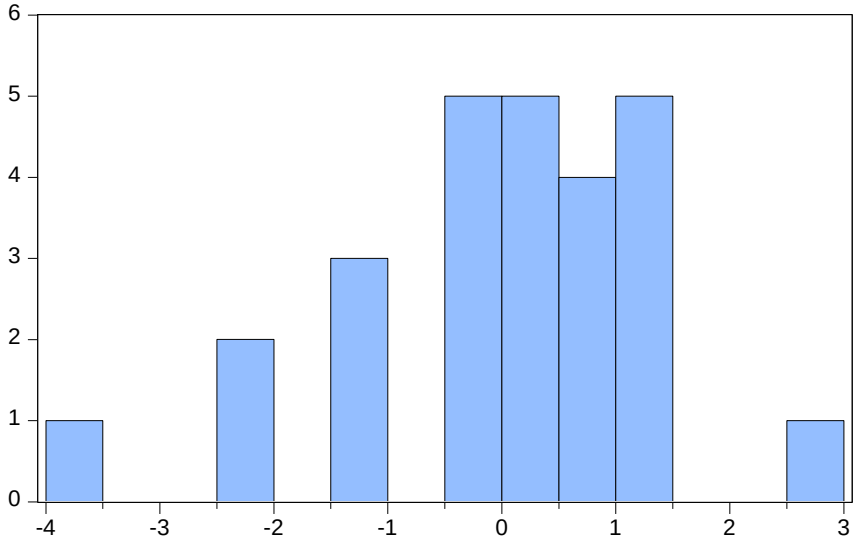

Series: Residuals	
Sample 1990 2015	
Observations 26	
Mean	3.07e-16
Median	0.118660
Maximum	2.954037
Minimum	-3.652175
Std. Dev.	1.339033
Skewness	-0.627656
Kurtosis	4.005762
Jarque-Bera	2.802979
Probability	0.246230

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام Eviews4

الفرضية:

H_0: الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : الأخطاءلا تتبع التوزيع الطبيعي

من الشكل رقم نلاحظ ان Jarque –Bera تساوي 2.802 ، وprob= 0.24 اكبر من 0.05

و منه نقبل الفرضية الصفرية

إذن : الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي .

4-مقدرة النموذج على التنبؤ: بما أن النموذج صالح من الناحية الإحصائية و الناحية الاقتصادية و الناحية القياسية فإننا يمكننا التنبؤ به في المستقبل و هذا بعد إجراء اختبار Theil

4-1-اختبار القدرة على التنبؤ.

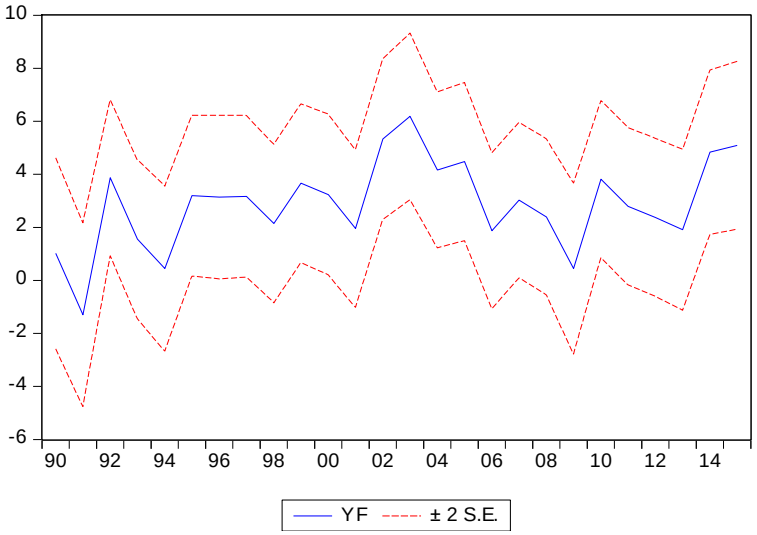

Forecast: YF	
Actual: Y	
Forecast sample: 1990 2015	
Included observations: 26	
Root Mean Squared Error	1.313030
Mean Absolute Error	0.969116
Mean Abs. Percent Error	42.21207
Theil Inequality Coefficient	0.190624
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.121630
Covariance Proportion	0.878370

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام Eviews4

من خلال الشكل نلاحظ ان **Theil** تساوي 0.19 تؤول الى الصفر.

ومنه يمكننا القول ان النموذج له القدرة على التبؤ به .

خلاصة

أن الجهاز المصرفي الجزائري عرف تطورات وتغيرات عبر مراحل مختلفة منذ تأسيسه، وذلك سواء في هيكله أو في نوع القوانين والتشريعات المنظمة له، وذلك من أجل التكيف مع التغيرات التي تحدث على ا لساحة العالمية، والتي تعتبر بمثابة تحديات أمام الجهاز المصرفي الجزائري الذي هو مطالب بتطوير تشريعاته وتنويع خدماته وأدواته لمواجهة الآثار السلبية لهذه التغيرات و هو أداة رئيسية في دعم عملية التحول الاقتصادي، وذلك من خلال الآليات التي تمكنه من المساهمة بأوجه مختلفة في تدعيم وتنشيط برامج الخصخصة.

امكن لنا تأكيد فرضيتنا بوجود تأثير ايجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي و لكن هذا الاثر ينخفض عتد الوقوع في أزمات مالية و مصرفية ، كما تن توظيف ما سبق من تحليلات و دراسات تطبيقة لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-2015 حيث كان الانطلاق من المراحل التي مر بها نظامنا المالي ، حيث كان لاجراءات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي ، تأثيرات على هيكل المالي المالي الجزائري وتبعا للدراسة القياسية التي قمنا بها عل حالة الجزائر تم اسقاط المتغيرات الاحصائية المتوصل اليها حتى يتسنى لنا الامر الامر معرفة مدى مساهمة تطور النظام المالي في النمو الاقتصادي بالجزائر و اختبار صحة الفرضية من خلال دراسة القياسية و الاحصائية و الاقتصادية

خاتمة عامة

و لقد نشأت النظرية الاقتصادية للنمو عبر مراحل ، و يعتبر الكلاسيك هم السباقون في ذلك من أمثال "A.Smith" ، "D.Ricardo" ، "R.Malthus" ، "K.Marx" و "J.S.Mill"، و جل هؤلاء يرون أن النمو الاقتصادي بطبعه محدود ، ف "A.Smith" تنبأ بحدوث الكساد الاقتصادي و اعتمد تحليله على جانب العرض و أهمل الطلب و دوره في تحفيز الاستثمار، مما أدى إلى قصور هذه النظرة، أما نظرية " K.Marx" فترى أن التطور يحدث نتيجة الصراع بين طبقة العمال و الرأسماليين بسبب البطالة ، و لقد تنبأ " K.Marx" بزوال الرأسمالية و حلول الاشتراكية محلها، غير أن ما حدث كان عكس ما جاء به، في حين ركزّ "J.Schumpter"على دور المنظم في دفع عجلة النمو عن طريق تقديمه لإبتكارات جديدة. بينما اعتبر "J.M.Keynes" الاستثمارات في نماذج النمو المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية ، و العامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل. أما فيما يتعلق بنظرية الدفعة القوية بالنمو المتوازن فان "R.Rosenstein" يرى بأنه يجب الاستثمار في القطاع الراكد من اجل دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى أو الاستثمار الواسع و المتزامن في جميع القطاعات الاقتصادية ، بدأت الجهود العلمية في التركيز على هذه الظاهرة الهامة، فبدا ظهور مجموعات متتالية معاصرة من النظريات (المدارس) الاقتصادية الموضوعة خصيصا لمعالجة مشكلة التخلف بصورة مباشرة و ليست بصورة عرضية كما كان الحال قبلا على غرار نظرية "W.W.Rostow" التي تعد شرحا لمراحل النمو الاقتصادي أكثر منها تفسيرا للظاهرة.

و مواصلة لأبحاث "J.M.Keynes" ، اعتمد كل من " Harrod-Domar" على دور الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي ، و تتلخص فكرتهم الأساسية في انه لا يمكن أن يحدث نمو اقتصادي متوازن إلا في حالة التشغيل الكامل أي أن النمو الاقتصادي المتوازن هو حالة استثنائية و لا توازن هو الحالة العامة، أما فيما يخص نموذج "Solow-Swan" الذي يقوم على فرضية تناقص عوائد عوامل الإنتاج (رأس المال و العمل) بشكل منفصل و ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معا ، و كذا فرضية الإحلال التام بين رأس المال و العمل، فلقد اصطلحت هذه النظرية على إسناد النمو الاقتصادي إلى العامل التكنولوجي و الذي يتحدد خارج

النموذج ، و هذه النتيجة أدت بهم إلى التنبؤ بظاهرة التقارب المطلق.و على الرغم من الأداء الحسن لهذا النموذج في تفسير بعض الحقائق المتعلقة بظاهرة النمو ،و أما هذا الوضع دعت ضرورة لإيجاد نظرية تعالج المشاكل التي صادفت تحليلات نموذج "Solow-Swan" وخاصة فكرة التقارب التي أرجعتها نماذج النمو الداخلي إلى "فرضية تناقص الإنتاجية الحدية"، واعتبرت الانتقال إلى التكنولوجيا وظهور المعرفة كعنصر إنتاجي رئيسي تمثل أهم مظاهر التغير في النمو الاقتصادي.

يعد النظام المالي بمثابة قلب الاقتصاد المعاصر، وأداة الوصل بين قطاعاته المختلفة حيث يتمثل دوره الرئيسي في توفير الآليات والترتيبات اللازمة لانتقال الأموال بين وحدات الفائض ووحدات العجز. و يتكون هيكل النظام المالي من شبكة مؤسسات وأسواق مالية يتمحور دور كل منها في خلق الأدوات والأصول المالية التي تضمن أداء الوظائف الأساسية لهذا النظام حبث يتم أداء عناصر النظام المالي لدورها وفقا لآليتين أساسيتين هما التمويل المباشر والتمويل الغير مباشر و تؤدي و بالإضافة إلى دوره في توفير وتقديم التمويل للأنشطة المختلفة يضطلع النظام المالي بمجموعة وظائف أخرى تساهم بدور فعال في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوليد الدخل وتعزيز النمو.إن قيام الجهاز المالي و المصرفي بالوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض و الوحدات الاقتصادية التي تعاني من نقص في التمويل يؤدي إلى زيادة مجمل الادخارات و الاستثمارات بل و إلى تعزيز فعالية هذه الاستثمارات أيضا و هكذا يكون للتطورات المالية الأثر الايجابي على معدل النمو الاقتصادي و لقد أثبتت التجارب في معظم بلدان العالم أهمية الدور الذي يلعبه الجهاز المالي و المصرفي في عملية النمو الاقتصادية و ذلك من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية بمنحها التسهيلات الائتمانية و التي تساهم في عملية تكوين رأس المال schumpeter لتمويل عملية التطور و النمو الاقتصادي. و بالتالي لقي موضوع العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي اهتماما و جدلا كبيرا بين الاقتصاديين و صانعي القرار على مستوى الجانب النظري فيما أن التطور في القطاع المالي يمارس تأثيرات ايجابية على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي

إن معظم الدراسات الحديثة تؤكد على الأخذ بعين الاعتبار الإطار المؤسساتي عند دراسة العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي ، لان الإصلاحات المالية غير كافية إذا لم ينشط النظام المالي في بيئة مؤسساتية سليمة تخلق له المناخ من أجل تحفيز عملية النمو الاقتصادي ، و تأكد على نوعية المؤسسات.

امكن لنا تأكيد فرضيتنا بوجود تأثير ايجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي و لكن هذا الاثر ينخفض عتد الوقوع في أزمات مالية و مصرفية ، كما تن توظيف ما سبق من تحليلات و دراسات تطبيقة لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-2015 حيث كان الانطلاق من المراحل التي مر بها نظامنا المالي ، حيث كان لاجراءات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي ، تأثيرات على هيكل المالي المالي الجزائري وتبعا للدراسة القياسية التي قمنا بها عل حالة الجزائر تم اسقاط المتغيرات الاحصائية المتوصل اليها حتى يتسنى لنا الامر الامر معرفة مدى مساهمة تطور النظام المالي في النمو الاقتصادي بالجزائر و اختبار صحة الفرضية من خلال دراسة القياسية و الاحصائية و الاقتصادية .

النتائج المتحصل عليها:

-النمو الاقتصادي يعمل على زيادة مستوى المعيشة و يوفر لنا الزيادة في السلع و الخدمات وفرص العمل الإضافية و عادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة و دخل الفرد و الزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية ,و الاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية و المستقبلية على المستوى المحلي و العالمي.

-ويؤكد Smith أن الادخارات عامل مهم في تراكم رأس المال و أن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي و لهذا فإنه يؤكد على أهمية الادخارات و تراكم رأس المال, وأن نموذج Smith لتنمية يحرك رأس المال المولد من الأرباح الناجمة عن النشاط الصناعي, وأن الاستثمار يعتمد على معدل الربح فإذا انخفض معدل الربح ينخفض الاستثمار, وافترض أن كل الادخار يتم استثماره و لهذا لا يمكن الحصول تراكم رأسمالي و تنمية دون وجود الادخارات.

- إن بعض الدراسات تفتوض اتجاه السببية على تطور القطاع المالي يتأثر ايجابي على النمو الاقتصادي و اختيار صحة هذه الفرضية، وتقريبا معظم الدراسات توصلت إلى أن المزيد من التمويل يؤدي إلى زيادة النم من بينها دراسة(1969)Goldsmith و (king and levine(1993a b c الذي قات بلدراسة باختبار العلاقة بين مؤشرات التطور المالي و النمو الاقتصادي GDP من خلال تجمعيه cross-sectionل 80 دولة خلال الفترة الممتدة من 1960-1989 ،باستخدام متغيرات التطور المالي

-أسفرت نتائج الدراسة القياسية التي تمت خلال فترة 1990-2015 على وجود تأثير ايجابي بين التطور المالي و النمو الاقتصادي

اختبار الفرضيات

-عند اجراء اختبار المعالم الإحصائية و اختبار المعنوية الكلية و جدنا بأن متغيرات التطور المالي لها تأثير على النمو الاقتصادي .

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	**تعبر على رمز أشكال الفصل الاول**	
1-1	حلقة تقسيم العمل و النمو الاقتصادي	13
2-1	العلاقات بين عناصر النمو الاقتصادي في فكر مالتوس	15
3-1	**دالتا الانتاج و الاستثمار في نموذج solow-swan**	31
4-1	**حركية التعديل في النموذج solow-swan**	33
5-1	**النمو وتراكم رأس المال نموذجAK**	37
2	تعبر على رمز أشكال الفصل الثاني	
1-2	**فرضيات العلاقة السببية بين التطو المالي و النمو الاقتصادي**	54
2-2	**اتجاه السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي**	57
3	**تمثل أشكال الفصل الثالث**	
1-3	**تطور اجمالي الناتج المحلي القيمة بالدولار الامريكي**	67
2-3	**معدل البطالة و التشغيل 1990-2012 في الجزائر**	69
3.3	مساهمة قطاع الصناعة و الفلاحة و الخدمات خلال فترة 2007-2015	70
3.4	هيكل الجهاز المصرفي في الجزائر حاليا	79
3.5	**تقدير معالم النموذج**	85
3.6	شكل انتشار معالم النموذج	86

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
3	تمثل جداول الفصل الثالث	
1.3	**تطور اجمالي الناتج المحلي**	66
2.3	**معدل البطالة و التشغيل من 1990-2012**	68
3.3	حصة كل من قطاع الزراعة و الصناعة و الخدمات من الناتج المحلي الخام فترة 2007-2015	70
4.3	مصادر بيانات المتغيرات	81
5.3	**احصائيات متغيرات النموذج التابع**	83
6.3	دراسة احصائيات للمتغيرات المستقلة	84

الكتب :

- د صخري عمر- التحليل الاقتصاد الكلي-ديوان مطبوعات الجامعية-الجزائر-1999-

-د -صلاح الدين نامق-"نظريات النمو الاقتصادي"-دار المعارف-القاهرة-1975

- د عبد القادر محمد د عبد القادر عطية –" اتجاهات حديثة في التنمية"-الدار الجامعية –الاسكندرية- طبعة 2002/2003-

-د بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية،2004 .

-د اسماعيل محمد بن قانة-اقتصاد التنمية-دار أسامة للنشر و التوزيع-الطبعة -2012

-د- أشواق بن قدور-تطور النظام و النمو الاقتصادي-دار الراية للنشر و التوزيع-الطبعة الاول

-د الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005 .

- د حسين بني هاني، الأسواق المالية طبيعتها تنظيمها أدواتها المشتقة، دار الكندي ، عمان، الأردن، 2002.

- د رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف مدخل تحليل كمي معاصر، دار الفكر ،الأردن، 2002

-د سعيد عبد الحميد مطاوع، الأسواق المالية المعاصرة، مكتبة أم القرى، مصر2001.

7-د شاكرا لقزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.

8-د صالح تركي القريشي-"علم اقتصاد والتنمية"-إثراء للنشر والتوزيع-الأردن –الطبعة الأولى

9-د صبح محمود ، الابتكارات المالية:المؤسسات و الأوراق المالية الغائبة عن السوق المالي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،1999.

د عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسى،النقود و المصارف و الأسواق المالية،د ار الحامد،الأردن،2005

د عدنان النعيمي و آخرون، الإدارة المالية (النظرية و التطبيق) ،دار الميسرة، الأردن2007

د غالب عوض الرفاعي وعبد الحفيظ بلعربي،اقتصاديات النقود و البنوك،دار وائل، عمان ، الأردن،2002

د كامل بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت،1988

د م .تودارو-التنمية الاقتصادية-ترجمة حسن حسني-دار المريخ للنشر-السعودية-2006

د- محمد عبد العزيز عجمية-إيمان عطية ناصف –التنمية الاقتصادية(دراسات نظرية و تطبيقية)-جامعة الاسكندرية-2000

د محمد عبد العزيز عجمية-د محمد علي الليثى-التنمية الاقتصادية (مفهومها-نظرياتها-سياستها)-دار الجامعية الإسكندرية-2003-

د محمد ناجي حسن خليفة-"النمو الاقتصادي-النظرية و المفهوم"-دار القاهرة للنشر-2001 .

د محمود حميدات، مدخل إلى التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1996

د محمود محمد الداغر، الأسواق المالية :مؤسسات أوراق بورصات، دار الشروق، عمان، الأردن،2005 .

د محمود يونس وكمال أمين الوصال، اقتصاديات :نقود وبنوك وأسواق مالية، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2005.

د مدحت القريشي- نظريات وسياسات و موضوعات- دار وائل للنشر –الأردن- الطبعة الأولى

د ناظم محمد نوري الشمري وآخرون ،أساسيات الاستثمار العيني و المالي، دار وائل، عمان ، الأردن،1999.

د هوشيار معروف ،الاستثمارات و الأسواق المالية،دار الصفاء ، عمان ، الأردن،2003

صالح تومي ، راضية بختاش ، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر جامعة الجزائر ،2004

الأطروحات و المذكرات و ماجيستر

-صالح تومي ، راضية بختاش ، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر جامعة الجزائر ،2004

-دنورالدين محدادي، الجهاز المصرفي الجزائري وإصلاحات نظام التمويل، مذكرة مقدمة ضم متطليات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2002.

-نوفل سمايلي، إشكالية استقلالية البنوك المركزية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية،تخصص مالية، جامعة العربي التبسي ،2004

-بابا عبد القادر،" سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2004

فارس رشيد البياتي - " التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"- أطروحة دكتوراه في الاقتصاد منشورة -كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك – عمان- 2008-

محمد العقاب ،"دور رأس المال البشري في حركية النمو الاقتصادي "،رسالة الماجستير في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء ، الجزائر،2008.

جميلة يحي صحراوي "أثر تطور السوق المالي تطور الجهاز المصرفي على ال نمو الاقتصادي دراسة حالة الاردن 1979-2009، رسالة ماجستير غير منشورة ،2001

التقارير :

-دليل الإحصاءات النقدية و المالية ،صندوق النقد الدولي،2002

- تقرير البنك الدولي للاقتصاد الجزائري.

- الديوان الوطني للإحصائيات

القوانين و المراسيم :

المادة 02 و 15 من القانون 86-12 المؤرخ في 11/08/1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 34 ، الصادرة 19/08/1986

-قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية، العدد16،الصادرة بتلريخ1990/04/18

-ا لامر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة في 200/03/27

الجرائد و المجلات :

عبد القادر علي –التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي-مجلة جسر التنمية-العدد 76-2001-معهد التخطيط العربي –الكويت.

لزهر طافر-"النظرية السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع "-مجلة الباحث الاجتماعي-جامعة قسنطينة-2010.

د ابراهيم بن صالح ، د علي شريف عبد الوهاب وردة ، خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصري و قدرتها التأثيرية في النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي ، مجلة العلوم الإدارية و الاقتصادية ، كلية الاقتصاد و الإدارة ، جامعة القصيم ، السعودية العدد الاول 2008.

كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثامن ،جامعة بسكرة ،2005.

الجلالي عجة،" الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، شلف ، العدد،2004.

نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.

-د عبد القادر علي –التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي-مجلة جسر التنمية-العدد 76-2001-معهد التخطيط العربي –الكويت

مواقع الانترنت :

www.bank of algéria.dz, consulté le: 15/05/2017

المراجع باللغة الانجليزية:

- J.Lecaillon," Analyse macro-économique", Ed Cujas, Paris, 1986

- J.Barro &X.I.Martin," La croissance économique", Ediscience, Paris, 1996,

-X.Ragot," La théorie de la croissance économique à long terme", ENSAE, France, 2006

- Robert Ferrondier, Vincent Koen, Marche de capitaux et technique financiers, 4edition, Economica, Paris 1997.

Alif. F Darrat (1999) , Are financial deepening and economic growth causally related ?,Another look at the evidence , Internatio .

Ross Levine, (1997). Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda. Journal of Economic Literature nal Economic Journal .

Joan .Robinson,. (1952). The Generalization of the General Theory. London: MacMillan Press

Nicholas .Stern ,(1989) , The Economics of Development : A Survey , Economic journal , September1989.

-R,Goldsmith (1969), «Financial Structure and Development, New Haven and London : Yale University Press 1969, by the Economic Journal.

-M . O. Odedokun9111 « Alternative econometric approaches for analysing role of Financial sector in economic growth: Times series evidence from LCD journal of development Economics vol ,50 (1996)

- M Kugler K.Neusser and. (1998) Manufacturing growth and financial development2 evidence from OECD countries. Review of Economics and Statistics .

-Philip Arestis,.,Panicos Demetriades,. and Kul.B Luintel,. (2001) Financial development and economic growth: the role of stock markets. Journal of Money, Credit, and Banking .

-Giovanni Favara 2003 . An Empirical Reassessment of the Relationship between finance and growth.IMF working paper WP /03/123, 2003.

-Jess Benhabib and Mark M. Spiegel (2000) : " the role of Financial development in Growth and Investment "Journal of Economic Growth .

-Thorson Beck , Ross Levine and Norman Loayza (2000) " Finance and the Sources of Growth "Journal of Financial Economics.

-Teame Ghirmay (2006). Financial Development ,Investment ,Productivity and Economic Growth in the US . Southwestern Economic Review.

-James B .Ang (2008) . What are the mechanisms linking financial development and economic growth in Malaysia ",Economic Modelling 25 (2008) .